

المقدمة

تشتمل علي الاتي:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الاطار المنهجي

تمهيد:

أن حاجة الانسان إلى استخدام قدراته العقلية بهدف التأثير على القيادة والسيطرة على مسارات الحياة ومتطلباتها المتسارعة يستوجب التفكير و الإبداع . أن تقدم المجتمعات و تطويرها يعتمد على المفكرين و المبدعين واصحاب العقول المنتجة التي تمتلك ناصية العلم للانطلاق نحو العلوم المعرفية في جميع المجالات الاجتماعية و الاقتصادية بالاعتماد على عقول الموارد البشرية المتميزة وذات الخبرات الناتجة من الممارسة الفعلية من اجل خلق القيمة ولذا جاء الاهتمام بالتدريب والتطوير بالانفاق على رأس المال الفكري لكي يواكب التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات وتسقنية الاتصالات .حيث أن التغير و التطور المستمر أدى إلى الانطلاق نحو الأقتصاد القائم على المعرفة و العلوم المعرفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على المعلومات الدقيقة والتقنة التي تقدم في الوقت المناسب وتعتبر مصدر من مصادر الثروة القومية كما تساعد في رسم الخطط الاستراتيجية لتحقيق الاهداف .

يعد رأس المال الفكري من المفاهيم الحديثة السائدة في الفكر المحلبي حالياً وينظر هذا المفهوم إلى المعرفة والابتكار المستمد من العقل البشري على أنها اصولاً غير ملموسة الامر الذي يؤدي إلى خلق الميزة التنافسية في الاسواق المحلية والدولية .أصبح رأس المال الفكري من الادوات الهادفة الواجب أخذها في الاعتبار عند تحديد القيمة الاقتصادية لمنظمات الأعمال لقياس اصولها وتقويم أدائها الاقتصادي الذي يؤثر بالتبعية على اسعار أسهمها. من هذا المنطلق تنفق الشركات الاقتصادية كثير الأموال في سبيل تطوير وتنمية رأس المال الفكري ليواكب التطور التكنولوجي . غير أن القوائم المالية التقليدية لا تقي بلافصاح عن التكلفة الحقيقية لرأس المال الفكري بعناصره المختلفة فيما يظهر المركز المالي على غير الحقيقية عليه سوف يتم الافصاح عن

تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لبيان المركز المالي الحقيقي لفائدة المستخدمين لاتخاذ القرارات .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم افصاح شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية .

حيث حاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية :

1. هل وجد الإفصاح المحاسبي عن تكلفه رأس المال الفكري بشركات المساهمة الاهتمام الكافي؟
2. ما هي محددات الإفصاح عن تكلفة عناصر رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة؟
3. هل يوفر الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة معلومات مالية تفيد المستخدمين ؟
4. ما مدى مساهمة الإفصاح عن تكلفه رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية ؟
5. هل يؤثر القوائم المالية التقليدية بالإفصاح عن تكلفه رأس المال الفكري بشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي :

الأهمية العلمية : تتمثل الأهمية في البحث في كليات الدراسات العربية ولا سيما السودانية التي تناولت موضوع الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري و أثرها على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية بشركات المساهمة العامة .

يعتبر البحث إسهاماً علمياً في أروقة المكتبة العربية .

الأهمية العملية : تتمثل الأهمية العملية للبحث في مساعدة شركات المساهمة العامة في قياس تكلفة رأس المال الفكري و الإفصاح عنه بالقوائم المالية .

أن معظم الدراسات السابقة أهتمت برأس المال الفكري من جوانب عديدة غير أنها لم تتوصل إلى معيار لقياس و تقييم رأس المال الفكري بالمنشآت الاقتصادية واطهار ذلك بالقوائم المالية لمعرفة المركز المالي الحقيقي. يساهم هذا البحث في الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة لمعرفة الثروة الحقيقية بأكثر دقة واقعية لفائدة المستخدمين .

كما تتبع أهمية هذا البحث بالإفصاح عن الانفاق الحقيقي لرأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الخرطوم للاوراق المالية . حيث سابقاً يعتبر الانفاق انفاق إيرادي غير أنه انفاق رأسمالي على عناصر رأس المال الفكري لبيان المركز المالي الحقيقي لشركات المساهمة بما تمتلك من رأس مال فكري فعال له المقدرة على الابتكار والتطوير .

أهداف البحث :

يسعى البحث الي تحقيق الأهداف التالية :

صياغة تعريف متكامل لرأس المال الفكري لعناصره الاساسية .

دراسة وتحليل النماذج المحاسبية التي تناولت الإفصاح عن رأس المال الفكري.

بيان مساهمة الفكر المحاسبي في المحاسبة عن عناصر رأس المال الفكري من حيث الإفصاح بالقوائم المالية

.

الوقوف على الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم

للأوراق المالية على جودة المحتوى الإعلامي .

التعرف على أثر الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة على فائدة

المستخدمين.

منهجية البحث:

سوف يستخدم البحث المناهج العلمية الآتية :

1. المنهج التاريخي السابقة التي لتتبع الدراسات لها علاقة بموضوع البحث من الناحية التاريخية.

2. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.

3. المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث.

4. المنهج الوصفي التحليلي باستخدام اسلوب تحليل وصف بيانات الدراسة الميدانية لمعرفة اثر تكلفة

رأس المال الفكري علي القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث سيتم اختبار سالفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : هناك علاقة بين الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكرى وزيادة منفعة مستخدمي القوائم المالية

الفرضية الثانية : الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكرى يؤثر على جودة المحتوى الاعلامى للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية .

الفرضية الثالثة : هنالك معوقات تحول دون إفصاح شركات المساهمة العامة عن تكلفة رأس المال الفكرى بقوائمها المالية

مصادر جمع البيانات :

المصادر الأولية : المقابلات و الاستبانة .

المصادر الثانوية : الكتب والمراجع العلمية المتخصصة ،الرسائل الجامعية ، البحوث والتقارير المنشورة الأوراق العلمية والمؤتمرات والندوات.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الاتي:

الحدود المكانية :الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

الحدود الزمانية: 2015م .

هيكل البحث:

يشتمل البحث علي مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وتشتمل على النتائج و التوصيات .

المقدمة تحتوي أولاً على الإطار المنهجي وثانياً على الدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان مفهوم وأهمية وخصائص ومكونات رأس المال الفكري، ويشتمل على مبحثين المبحث الأول يحتوي على مفهوم وأهداف وأهمية رأس المال الفكري والمبحث الثاني يحتوي على خصائص ومكونات رأس المال الفكري ، الفصل الثاني بعنوان مفهوم وأنواع وأهداف القوائم المالية ويحتوي على مبحثين المبحث الأول يحتوي على مفهوم وأهداف القوائم المالية ، المبحث الثاني يشتمل على أنواع القوائم المالية ، الفصل الثالث بعنوان مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي عن تكلفة رأس المال الفكري. ويحتوي على مبحثين المبحث الأول يحتوي على مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي والمبحث الثاني يحتوي على الإفصاح المحاسبي عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية . الفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين المبحث الأول يحتوي على نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية، المبحث الثاني يحتوي على تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات و أخيراً الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة :

لقد أسفرت جهود الباحثين عن ظهور عدة دراسات تناولت رأس المال الفكري وتوضيح مفاهيمه ومكوناته وأساليب قياسه وأدارته والإفصاح عنه بالقوائم المالية لدعم القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال. حيث اهتمت المنظمات المهنية برأس المال الفكري لمت له من دور متعاظم في خلق القيمة وزيادة حدة المنافسة بين منظمات ذات التكنولوجيا العالية بالبحث عن مقاييس ومعايير دولية بالاعتراف به والإفصاح عنه ضمن القوائم والتقارير المالية مع التطرق الي بعض الدراسات التي اهتمت بفجوة القياس والاعتراف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنظمات الاقتصادية .

بناءً على ذلك سوف يتم عرض بعض الدراسات السابقة في مجال الفكر المحاسبي التي اهتمت برأس المال الفكري ودوره في منظمات الأعمال وذلك على النحو التالي:

دراسة: سيد محمد جاد الرب 1998م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة مقومات إدارة وتنمية العقول البشرية عالية التميز ، بينما تتمثل مشكلة الدراسة في دور العقول البشرية عالية التميز في إدارة الأنشطة الحيوية بالمنظمة ، وهدفت الدراسة للتعرف على ماهية العقول البشرية عالية التميز وخصائصها وأهميتها ومجالات الاستفادة منها علي اعتبار أنها عنصر من العناصر التي تشكل رأس المال الفكري لمنظمات الأعمال الحديثة ، والجوانب الهامة التي تطرقت لها الدراسة ما هيية العقول البشرية عالية التميز وأهمية مجالات الاستفادة منها مثل مجال إدارة المعرفة ، ومجال ادارة الابتكارات ومجالات أخرى وبالإضافة الي ذلك خصائص وسمات العقول البشرية عالية التميز. وبالنسبة لمنهجية الدراسة فقد اعتمدت علي أسلوبي الدراسة النظرية والدراسة الميدانية

(1) د. سيد محمد جاد الرب ، مقومات ادارة وتنمية العقول البشرية عالية التميز ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، 1998.

في مجتمع الدراسة أربعة شركات صناعية واعتمد علي العينات ، واهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة ، أن الإدارة العليا في بعض منظمات الأعمال في مصر لا تدرك أهمية ادارة وتنمية العقول البشرية عالية التميز تعاني بعض المنظمات المصرية من صعوبة البناء والحصول علي العقول البشرية والخبرات البشرية عالية التميز .

العقول البشرية عالية التميز هي عنصر رئيسي من عناصر رأس المال الفكري ، أن الانفاق علي العقول البشرية القادرة علي الإبداع والابتكار هو إنفاق استثماري حتمي وضروري لمنظمات الأعمال ، أن المنظمات سوف تكون تواجه بالعقول والخبرات البشرية المتميزه في القرن الواحد والعشرون .

يلاحظ أن هذه الدراسة السابقة ركزت علي أهمية العقول البشرية المتميزه والاستثمار فيها نسبة لدورها المهم في مستقبل بناء المنظمات (راس المال البشري) .

بينما تركز الدراسة الحالية علي صياغة إطار مفاهيمي لراس المال الفكري بجميع عناصره والإفصاح عن تكلفته بالقوائم المالية لشركات المساهمه بسوق الخرطوم للاوراق المالية . لمعرفة القدرة والقيمة التنافسيه لمنظمات الأعمال ، ودور الإفصاح بالنسبة لمستخدمي القوائم الماليه.

دراسة : ابراهيم فتوح ، 2000م⁽¹⁾:

استعرضت الدراسة مشكلات الاعتراف في المحاسبة عن الموارد البشريه. بينما تتمثل مشكلة البحث في الإنفاق علي الموارد البشرية يجب رسملته في المنشآت كل حسب طبيعة نشاطها ، حيث هدفت الدراسة للمحاسبة عن الموارد البشرية الي توفير المعلومات الضرورية عن العنصر البشري في المنشاه وجذب الإدارة الي أهمية الموارد البشرية ومساعدتها في قياس هذه الموارد وتقييمها وتطويرها ، وتناولت الدراسة الجوانب

(1) ابراهيم فتوح، مشكلات الاعتراف والقياس في المحاسبة عن الموارد البشرية اقتراح للتطبيق في جامعة تشرين، اريد مجلة علمية محكمة، جامعة اريد، الأردن، العدد الثاني ، 2000م

الهامة لمفهوم محاسبة الموارد البشرية وتعريفاتها ومعايير اعتبار النفقة الراسمالية ومناقشة هذه المعايير ومدى تطابقها علي نفقات المنشاه علي العنصر البشري وان هذه النفقات تقدم خدمات مستقبلية وبالتالي يجب رسملتها واعتبارها اصلاً من الأصول، وتم عرض نماذج لقياس الموارد البشرية ضمن مجموعتي الأولي نماذج تعتمد علي التكلفة وما تضمنته من نفقات اختيار العنصر البشري واستقطابه وتعيينه وتدريبه وتنميته، الثانيه نماذج تعتمد علي تحديد القيمة مبيناً طريقة محدوديتها ومدى ملائمتها لكل منشأه او منظمه حسب طبيعة نشاطها. عرفت نفقات الجامعة علي المعيددين الموفودين لحين عودتهم بالنفقات الراسمالية. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي الانتقادي، بالاعتماد علي الوصف والتحليل والتطبيق والانتقاد بواقع الحالة محل الدراسة. كما اعتمدت الدراسة علي فرضيات هامة. تقوم الموارد البشرية كأبي اصل من الأصول خدمة او منفعة (آنية او مستقبلية) تقدم خدمات اقتصادية في المستقبل فان الموارد البشرية تمتلك هذه القدرة ويجب إدراجها ضمن أصول المنشأة، يتطلب الحصول علي الموارد البشرية تكلفة اقتصادية وان قيمة الأصول الانسانية تتأثر بالنمط القيادي للادارة، هناك حاجة ماسة لمحاسبة الموارد البشرية في المنشآت التي تعتمد بشكل كبير علي العقول البشرية المتميزة المبدعة. حيث ثبت صحة جميع هذه الفروض ومن النتائج الهامة التي تساعد المحاسبة عن الموارد البشرية المتخصصين في ادارة الموارد البشرية وتمتد المحاسبة عن الموارد البشرية المستخدمين بمعلومات كمية ومالية عن تكلفة الموارد البشرية. أن معالجة الموارد البشرية في قائمة المركز المالي كأصل يعتمد علي المفهوم الاقتصادي الذي يركز علي قدرة الأصل علي ادارة الخدمات النقدية المستقبلية او القابلة للتحويل الي نقود. ومن التوصيات المهمة ضرورة الاهتمام بتكلفة العنصر البشري لدوره المتعاظم في الاقتصاد القومي. ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام للمحافظة علي الموارد البشرية، ضرورة التفرقة بين النفقات التي تعتبر مصروفات جاريه تحمل علي نفس السنة وتلك التي يجب أن ترسمل وتظهر ضمن عناصر أصول الشركات ووضع معايير دقيقة للتفرقة، يجب أن تستند الأصول البشرية علي عدد السنوات

المستفيدة من تلك النفقات المرسله ويجب وضع معايير علميه دقيقه لاستنفادها وتحمل كل دوره ماليه بنصيبها وبالتالي تكون القوائم الماليه معده بشكل حقيقي وعادل. تميزت الدراسة السابقه بالتركيز علي أهميه عنصر الموارد البشريه ودوره علي المنظمات الاقتصاديه والذي يعتبر احد عناصر رأس المال الفكري للدراسه الحاليه التي تميزت بأنها تناقش مفاهيم ومكونات رأس المال الفكري وخصائصه ومحددات الإفصاح عن تكلفته بالقوائم الماليه لشركات المساهمة واطهار دوره المتعاطم في خلق القيمة وزيادة المنافسه علي مستوي منظمات الأعمال ذات الطبيعاه المتشابهه ودور ذلك علي مستخدمي القوائم الماليه من المستخدمين الحاليين والمرقبين بالتطبيق علي سوق الخرطوم للأوراق الماليه .

تتميز الدراسه الحاليه عن الدراسه السابقه بانها تتناول تعريف رأس المال الفكري وبيان مكوناته وخصائصه بالتركيز علي الافصاح عن تكلفته بالقوائم الماليه بشركات المساهمة لتحديد القيمة الحاليه للشركات بسوق الخرطوم للأوراق الماليه وما مدى أثر ذلك على المستثمرين .

دراسة : جودة عبد الرؤوف زغلول ، 2002م⁽¹⁾:

ركزت الدراسه علي إيجاد اطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي ، هدفت الدراسه لتأصيل مفهوم رأس المال الفكري واستكشاف مكوناته الأساسية ، وعرض المؤشرات الماليه والغير ماليه لتقييم الأصول الفكرية للمنظمات ومحاولة تبني نموذج مقترح لقياس الأصول الفكرية يقوم علي أساس الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لمنظمات الأعمال ، وتناولت الدراسه التعرف علي الأصول الفكرية حيث يوجد تداخل بين الأصول الفكرية والأصول المعنوية والأصول البشريه ، ألا أن الدراسه تميل الي تعريف الأصول المعنوية علي أنها أصول غير ملموسة تمثل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنظمة. أشارت الدراسه الي المكونات الاساسية لرأس المال الفكري وهي ثلاثة عناصر أساسية هي الأصول

⁽¹⁾ د. جودة عبد الرؤوف زغلول ، اطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي ، كلية التجاره ، جامعه نطنا ، المجلة العلميه للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2002م

البشرية والأصول التنظيمية وأصول القدرة التفاعلية . بالنسبة لمنهجية الدراسة اعتمدت الدراسة علي أسلوب
الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، يمثل مجتمع الدراسة العاملين بالشركة المصرية للمحمول (موبتيل) فيما
يتعلق بحجم العينة يتكون من خمسون فرد من المسؤولين الماليين بالشركة . واهم النتائج والتوصيات التي
توصلت إليها الدراسة تزايد الاهمية النسبية للأصول المعرفية غير الملموسة مقارنة بالأصول المادية الملموسة
ولا سيما في عنصر الاقتصاد القائم علي المعرفة والتكنولوجيا حيث كانت نسبة القيمة السوقية لصافي أصول
الشركة محل التطبيق الأمر الذي يعكس ارتفاع قيمة الأصول الفكرية وان رأس المال يمثل الأصل المركزي
في الشركة، أن الأصول الفكرية وما يعادلها من حقوق الملكية الفكرية تعد احد المجالات الأساسية للتحسين
والتطوير المستمر في الاداء التنظيمي وبالتالي ضمان نجاح منظمات الأعمال في مواجهة تحديات القرن
الحادي والعشرين، نموذج مقترح لقياس الأصول الفكرية يوفر أساساً مناسباً لتحديد القيمة الحقيقية لمنظمات
الأعمال القائمة علي المعرفة. أن العناصر المرتبطة بالملكية الفكرية تمثل جزء من رأس المال الهيكلي
للمنظمة الذي يعتبر جزء من رأس المال الفكري.

تميزت الدراسة بمحاولة إيجاد مقترح لقياس الأصول الفكرية علي أساس الفرق بين القيمة السوقية والقيمة
الدفترية لمنظمات الأعمال . الأصول الفكرية تتداخل بين الأصول المعنوية والأصول البشرية ، بينما
تركز الدراسة الحالية علي إيجاد اطار مفاهيمي لرأس المال الفكري بمكوناته وخصائصه والإفصاح عن تكلفته
بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

دراسة : سمية أمين علي ، 2003م⁽¹⁾:

(1) د. سمية أمين علي ، المحاسبة علي عناصر رأس المال الفكري ودراسته وتحليله بالتطبيق علي رأس المال البشري ،

مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الستون ، 2003م

تعرضت الدراسة للمحاسبة عن عناصر رأس المال الفكري وتحليله مع التطبيق علي رأس المال البشري ، بينما تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف الأداء المحاسبة التقليدية فيما يختص بالأصول الغير ملموسة ، هدفت الدراسة الي عرض وتحليل الجوانب الاساسية لرأس المال الفكري وتحديد مؤشرات قياسه علي اعتبار انه المصدر الحقيقي للثروة والقيمة المضافة في منظمات الأعمال بالاضافة الي تحديد دور رأس المال البشري كأحد المسببات الرئيسية لخلق القيمة في المنظمات الحديثة مع عرض المداخل الحالية لقياس رأس المال البشري والانتقادات الموجهة إليها ومحاولة تقديم مقترح لقياس رأس المال البشري يعمل علي تجنب الانتقادات والسلبيات الموجهة للنماذج الحالية، تناولت الدراسة جوانب مفهوم ومكونات رأس المال الفكري وكيفية قياسه مع التركيز علي المداخل الحالية لقياس رأس المال البشري التي تتمثل في مدخل التكلفة التاريخية ومدخل تكلفة الإحلال، نظراً للانتقادات الموجهة لهذين المدخلين فقد اقترحت الدراسة نموذج لقياس رأس المال البشري يقوم علي فكره أساسية تتمثل في أن ممارسات ادارة الموارد البشرية تعتبر استثمارات في رأس المال البشري وان الأفراد يملكون مهارات وخبرات ذات قيمة اقتصادية للمنظمة . فيما يتعلق بمنهجية الدراسة ركزت الدراسة علي أسلوب الدراسة النظرية من خلال المراجعة المكتبية للأبحاث والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة التي تناولت موضوع الدراسة بالإضافة إلى دراسة وتحليل النماذج التطبيقية والتقارير عن بعض الشركات العالمية مثل IBM وميكروسوفت والمجموعة الدولية للخدمات والتأمين اسكنديا ، واهم النتائج والتوصيات.

هناك علاقة وطيدة بين إدارة المعرفة ورأس المال الفكري ، حيث أن الكفاءة في إدارة المعرفة تساهم في تنمية رأس المال الفكري الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف النهائية للمنظمة ، علي الرغم من أهميه رأس المال الفكري إلا أن قياسه يعتبر امراً صعباً وبالتالي يصعب إظهاره في الميزانية العمومية ، يصعب تقييم كل بند من بنود رأس المال الفكري بعناصره المختلفة مع التطبيق علي رأس المال البشري ، اقترحت الدراسة إطار نموذجي لقياسه بينما تهتم الدراسة الحالية بمحاولة إظهار تكلفة رأس المال الفكري بمكوناته الأساسية

والإفصاح عنها بالقوائم المالية بشركات المساهمة لسوق الخرطوم للأوراق المالية لفائدة مستخدمي الأوراق المالية لترشيد قرارات الاستثمار ومعرفة القيمة الحقيقية لشركات المساهمة بما تمتلكه من رأس مال فكري .

دراسة: نهال احمد الجندي ، 2005م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة قياس وتقييم رأس المال الفكري كأحد المتطلبات الأساسية لتحديد القيمة للمنشأة. ولايجاد نموذج مقترح لذلك، بينما تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية حساب رأس المال الفكري بالنسبة للقيمة الكلية للمنشأة . حيث هدفت الدراسة بصفه أساسية الي محاولة بناء نموذج يهدف الي قياس وتقييم رأس المال الفكري باستخدام الدراسات السابقة الأكثر ارتباطاً بموضوع رأس المال الفكري للوصول الي فهم واضح لتعريفه ومكوناته وصعوبات قياسه ودوره في خلق ميزة تنافسية متواصلة ، توضح الاهميه المتناميه لرأس المال الفكري كعنصر متميز ومهم ضمن منظومة متكاملة لإدارة المعرفة وخلق القيمة من خلال ما ورد من كتابات في الفكر المحاسبي ، دراسة تفصيلية لبعض المداخل والنماذج المستخدمة لقياس وتقييم رأس المال الفكري سواء كانت هذه المداخل عامة او مطبقة من جانب بعض المنشآت العالمية ، وارساء مقومات النموذج المقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري ، وتحديد المتغيرات المستخدمة فيه وذلك تمهيد لعرض التسلسل المنطقي لخطوات النموذج. بالنسبة لمنهجية الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك من خلال استقراء ما ورد في الفكر المحاسبي من كتب وأبحاث ودوريات ومؤتمرات ومواقع علي الإنترنت بشأن موضوع رأس المال الفكري ، بهدف التوصل الي نموذج يمكن من خلاله قياس وتقييم رأس المال الفكري .

أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة إهمال المدخل الدفترى لقياس قيمة المنشأة لأدراج قيم الأصول المعنوية والمعرفية التي لها اثر علي الاداء المستقبلي في التقارير الخاصة بالمنشأة ويجعل هذه

(1) د. نهال احمد الجندي، قياس وتقييم رأس المال الفكري ، أحد المتطلبات الأساسية لتحديد قيمة المنشأة نموذج مقترح، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الخامس والستون ، 2005م .

التقارير ذات دور ضئيل في اتخاذ القرارات الاستثمارية إلا أن الحاجة ماسة للبحث عن طرق او مداخل لقياس وتقييم رأس المال الفكري للوصول الي قيمة حقيقيه وعادلة ، ان المداخل والنماذج التي قدمها الفكر المحاسبي لقياس وتقييم رأس المال الفكري مازالت في مراحل نظرية للغاية ولم يتم تطويرها بالصورة التي تجعلها متفق عليها عالمياً باستثناء مدخل مقياس الاداء المتوازن الذي يعد اكثر هذه المداخل استخداماً وانتشاراً . وفي ضوء ما سبق أوصت الدراسة بالاهتمام بإرساء مداخل تضع أسساً موحده لقياس وتقييم رأس المال الفكري ، الاهتمام بقياس كفاءة رأس المال الفكري ومدي مساهمة كل مكون من مكوناته في خلق قيمة مضافة للمنشأة ضرورة إصدار معيار يلزم المنشآت بقياس مالها الفكري لسد الفجوة القيميه بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية خاصة بالمنشآت كثيفة التكنولوجيا ، الاهتمام بدعم تكنولوجيا المعلومات واعتبارها احدي أولويات المنشأة لتنمية رأس المال الفكري. كما اهتمت الدراسة بإيجاد نموذج لقياس رأس المال الفكري. بينما تهتم الدراسة الحالية لإيجاد تعريف شامل لرأس المال الفكري بمكوناته ومميزاته المختلفة والإفصاح عن تكلفته بالقوائم المالية لشركات المساهمة ومدي جوده المحتوي الإعلامي واثر ذلك علي متخذي القرارات الاستثمارية.

دراسة : هشام حسن عواد المليجي ، 2005م⁽¹⁾:

ركزت الدراسة حول قياس رأس المال الفكري بالتطبيق على شركات الاتصال المصرية بينما تتمثل مشكله الدراسة في قياس رأس المال الفكري حيث جميع النماذج التي قدمت لقياس رأس المال الفكري لا زال ينتابها العديد من أوجه القصور. ما هي شروط الاعتراف بالأصول الفكرية ، وما هو نموذج القياس الملائم الذي يمكن استخدامه في قياس تلك الأصول . هدفت الدراسة الى تقديم نموذج لقياس رأس المال الفكري يعتمد علي التمييز بين الزيادة في صافي الأصول التي ترجع إلى التغيرات في مستويات الأسعار وتلك التي ترجع إلى

(1) د. هشام حسن عواد المليجي ، قياس راس المال الفكري بالتطبيق علي الشركات للاتصالات المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كليه التجارة، جامعه بنها ، العدد الثاني ، 2005م.

وجود أصول فكريه. وضع قائمه بالشروط الواجب توافرها للاعتراف بتضييق فجوه القياس بين القيمة الدفترية لصافي الأصول التي تمتلكها الوحدة المحاسبية والقيمة السوقية لها ،مساعدته مستخدمى القوائم المالية بسوق الأوراق المالية في اتخاذ قراراتهم وترشيد أفكارهم . بيان عناصر الأصول الفكرية المتولدة داخلياً في شركات الاتصالات وشروط الاعتراف بها , تطبق النموذج المقترح في قياس الأصول الفكرية المتولدة داخلياً في شركات الاتصالات المصرية . اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة المشكلة ، فروض البحث يرجع الاختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي أصول شركات الاتصالات المصريه بالاعتراف والقياس المحاسبي للأصول الفكرية المتولدة داخلياً وتم رفض الفرض الأول والفرض الثاني ،أهم النتائج التي تحصلت عليها الدراسة تقديم نموذج لقياس رأس المال الفكري يعتمد علي التميز بين الزيادة في صافي الأصول التي ترجع الي التغيرات في مستويات الأسعار وتلك التي ترجع الي وجود أصول فكريه متولده داخلياً والاعتراف بها، وضع قائمه بشروط الاعتراف ، تطبيق فجوة القياس بين القيمة الدفترية لصافي الأصول التي تمتلكها الوحدة المحاسبية والقيمة السوقية لها،مساعدة مستخدمى القوائم المالية بسوق الأوراق المالية في اتخاذ قراراتهم وترشيد أحكامهم ،عرفت الدراسة أن رأس المال الفكري هو مجموعة من الأصول الغير ملموسة التي تولدها الوحدة المحاسبية داخلياً نتيجة جهودها في مجال مواردها البشرية وهياكلها التنظيمية وعلاقاتها مع البيئة المحيطة .ومن التوصيات المهمة اقترحت الدراسة إجراء مزيد من البحوث النظرية تتناول بيان مفاهيم عناصر الأصول الفكرية المتولدة داخلياً وشروط الاعتراف بها وايضا القياس المحاسبي لها وإجراء مزيد من البحوث في تناول القيمة السوقية لصافي الأصول باستخدام بدائل أخرى متعارف عليها . تميزت الدراسة الحالية عليها بأنها سوف تتناول مفاهيم ومكونات رأس المال الفكري والإفصاح عن تكلفته بالقوائم المالية لشركات المساهمة ودوره المتعاظم للمنظمات الاقتصادية .

دراسة: برنارد مير ، 2005م⁽¹⁾:

اهتمت الدراسة باداره رأس المال الذهني بإدارة الإرشادات بمعاهد التعليم العالي، مشكله الدراسة تتعين في قياس الهياكل حيث أصبح أن نماذج محدودة مطلوبة لكي تطور هذه المعاهد. فيما تهدف الدراسة الي إيجاد اطار يهتم بتطوير إدارة وقياس رأس المال الذهني بمعاهد التعليم العالي. واختبار هذا النموذج بجامعة (وانز افريكا) يشير بوضوح الي انه يمكن أن يستخدم بنجاح في الوصول الي الأهداف التنظيميه ،من العمل التجريبي الذي تم بهذا المعهد، يتضح أن الإدارة الفعالة لرأس المال الذهني للمعهد ،يمكن أن تنتشر الي مجالات الصعوبة وتكشف عن التغيرات التي تتطلب أن تحدد. لما قام هذا المعهد بعملية اندماج مع معاهد أخرى متشابهة يمكن أن يستخدم هذا الإطار بنجاح كبير في جامعة جوهانسبرج مثلها مثل معاهد التعليم العالي الاخرى التي ترغب في قياس رأس المال الذهني. تتابع الدراسة بجامعة جوهانسبرج ربما يكون مفيداً لتحديد اثر الاندماج علي ادارة المعرفة ،وأكثر تحدياً رأس المال الذهني. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تفعيل الراسماليه الذهنيه واداره المعرفة، تمكين التقنيات مع بعضها هو تحدي مثير للقادة الذين يرغبون في خلق نظام مواكب لعصر المعلومات ،يمكن أن تكون الجامعة منظمه تعليمية برؤية مشتركة وبوعي تعليمي مشترك بالمساهمة من الجميع لابد من خلق بيئة متحركة ومتفاعلة تلوح بين التدريب والتعليم وبين التعليم والتدريب هو النموذج الأمثل بالنظر الي نظام التمويل في الوقت الحاضر في التعليم العالي حيث الحاجة الي إيجاد مصادر تمويل أخرى غير الطلاب والحكومة. مطلوب من معاهد التعليم العالي في جنوب افريقيا أن تستفيد من حقوق الملكية الذهنيه لأقصى حد مما كان عليه الحال في الماضي . تفردت الدراسة بالاهتمام برأس المال الذهني ودوره في إيجاد مصادر تمويل بمعاهد التعليم العالي غير المتعارف عليها

(1) برنارد مير ، ادارة التدريب الاستشاري لرأس المال الذهني ، صحيفة رأس المال الذهني ،جامعة جوهانسبيرج، العدد السادس ، 2005م

(الطلاب والحكومة) بينما تتطرق الدراسة الحالية الإفصاح عن تكلفه رأس المال الفكري وإثرها علي القوائم المالية لشركات المساهمة بالتركيز علي إيجاد اطار مفاهيمي لرأس المال الفكري بمكوناته والاشارة الي مميزاته ودوره في شركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لزيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة وذلك لإتخاذ القرارات الرشيدة للإستثمار في بيع وشراء الأوراق المالية ومدى مقدرة ذلك على التنبؤات على حركة الأسهم بشركات سوق الخرطوم للأوراق المالية

دراسة: جمال سعد السيد احمد خطاب ، 2006م⁽¹⁾:

اهتمت الدراسة بتأثير الإفصاح عن رأس المال الفكري علي أداء الشركات السوقي والمالي . دراسة تطبق لعدد 16 شركة مدرجة ببورصة الأوراق المالية وفحص تقاريرها السنوية من عام 1996 حتى 2004م. بينما تتمثل مشكلة الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات ساعد في قياس رد فعل المستثمرين في السوق المالي لأداء الشركة ومن ثم أدي الي سهولة تقييم الاداء السوقي لأسهم الشركة ، هل الإفصاح عن رأس المال الفكري ساعد في تحديد مدي اعتماد الشركات علي تحويل الديون ودرجة المخاطر المالية التي تتعرض لها ومن ثم أدي الي القياس السليم للرافعة المالية. هل مستوي إدارة رأس المال الفكري في الشركة يؤثر في مقدار الافصاحات عن رأس المال الفكري من جانب الشركات ، وهدفت الدراسة للمحاولة للاجابه عن الاستفسارات في قياس العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري بالشركات وأداء تلك الشركات السوقي والمالي من خلال الرافعة المالية لها. واعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي . المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الفكر المحاسبي بشأن مفهوم ومكونات رأس المال الفكري . المنهج الاستنباطي لمحاولة التأسيس العلمي لرأس المال الفكري . تسعى الدراسة لاختبار صحة الفرض الرئيسي لا يوجد تأثير للإفصاح

(1) د.جمال سعد السيد احمد خطاب ، تأثير رأس المال الفكري علي اداء الشركات السوقي والمالي ، مجلة الفكر المحاسبي العلمي المتخصصه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 2006م.

علي رأس المال الفكري علي أداء الشركات السوقي والمالي بصياغة الفرضين لا يوجد تأثير لمتغيرات. الاداء السوقي والمالي علي الإفصاح عن رأس المال الفكري لا توجد ثمة ميزة واضحة للإفصاح عن رأس المال الفكري علي دراسة الاداء السوقي والمالي والتغيرات المرتبطة بالاداء. تم إثبات صحة الفروض ، أهم النتائج والتوصيات ضرورة سعي الباحثين لاعداد بحوث مستقبليه لتدعيم مجال البحث الحالي ، ضرورة الوصول الي معايير بالإفصاح عن رأس المال الفكري ، ضرورة سعي الشركات بجديه لحصر عناصر رأس المال الفكري وجديتها وتكاليفها وإيجاد الطرق المستخدمة في القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري ثم فحص تأثير الإفصاح عن رأس المال الفكري علي الاداء المال والسوقي للشركات بمصر. تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بإيجاد تعريف لرأس المال الفكري بعناصره المختلفة وكيفية الإفصاح عن تكاليفه بالقوائم المالية لشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى تأثير ذلك علي المستخدمين .

دراسة : محمود عبد الفتاح ابراهيم رزق ، 2007م⁽¹⁾:

ناقشت الدراسة كيفية إيجاد إطار مقترح لتحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال الفكري ، وتمثل مشكلة الدراسة في أن معظم الدراسات تناولت رأس المال المعرفي بطرق قياسه او طرق الإفصاح عنه ولم تتناول تكلفته القياس او الإفصاح والتقرير عنه لذا سوف يتم تناوله في الدراسة ، هدفت الدراسة الي تحديد عناصر وتكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي ماهيته ومكوناته ومشاكل قياسه وأهمية الإفصاح. لاستخدام المنهج النظري حيث يتم الرجوع الي الدراسات والأدبيات المحاسبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وذلك بغرض التحليل لتوفير البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة والاجابه علي الفروض المذكورة الفرض الأول هناك علاقة ايجابية بين الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي وما قد يترتب علي ذلك من آثار ،

(1) د. محمود عبد الفتاح ابراهيم رزق ، اطار مقترح لتحديد تكاليف الافصاح والتقرير عن رأس المال الفكري، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الثاني ، 2007م .

الفرض الثاني هناك علاقة تكاملية بين مكونات رأس المال المعرفي ، الفرض الثالث يمكن تحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي ، وتم إثبات صحة الفرض الثالث وعدم صحة الفرض الأول والثاني، ومن أهم النتائج والتوصيات قدمت الدراسة اطاراً مقترحاً لقياس تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي ، تشكل الأصول المعنوية في المنظمة التي يتم تسجيلها في القوائم المالية 80% من القيمة السوقية للمنظمة وهي العنصر الأساسي لتوليد القيمة المستقبلية، علي الرغم من أهمية رأس المال المعرفي الا انه لا يسمح من خلال الإطار التقليدي للمحاسبة المالية بالإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية .

متطلبات بيئة العمل والعولمة وحدة المنافسة تؤدي الي ضرورة التركيز علي تنمية رأس المال المعرفي بالمنظمات ، يقسم رأس المال المعرفي الي رأس المال البشري ، رأس المال التنظيمي رأس المال الابتكاري ، رأس مال العلاقات ، يكون رأس المال الفكري وفقاً لمكوناته وتفاعل مجتمعه حيث يتأثر رأس المال البشري بشكل ايجابي علي رأس المال التنظيمي ورأس المال الابتكاري نظراً لأنه مصدر الإبداع واستراتيجية التحديث ، من آثار ديناميكية رأس المال المعرفي انه كلما كانت التغيرات البيئية منخفضة تكون الحاجة الي تغيرات محسوسة او الحاجة الي معلومات جديده ضعيفه . يتم الربط بين عناصر رأس المال المعرفي في شكل دائري كوسيله لتكامل الثروه المعرفيه للمنظمة . تتميز الدراسة الحالية بإيجاد تعريف شامل لرأس المال الفكري وبيان مكوناته وشرح مميزاته وخصائصه والإفصاح عن تكلفته بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لمعرفة ماتملكه الشركات من رأس مال فكري قادر على المواكبة والتطور ومدى جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة وأثر ذلك على المستخدمين في إتخاذ القرارات الإستثمارية وغيرها .

دراسة : احمد عماد الدين احمد يمن ، 2007م⁽¹⁾:

استهدفت الدراسة اثر الإفصاح عن رأس المال الفكري علي المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية ،بينما تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم مواكبه القوائم المالية التقليدية للتطور الاقتصاد الحالي والتحول من الاقتصاد الخدمي الي الاقتصاد المعرفي وذلك بإعادة تقييم القوائم المالية حتى ينتهي الاعتماد عليها من جميع متخذي القرارات الاستثمارية .هدفت الدراسة من خلال العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري وأداء الشركات وبيان أهميته وضرورة الإفصاح عن رأس المال الفكري ومكوناته ويقصد به جميع العناصر البشرية المميزة وغير المميزة التي تمتلكها المنظمة باختلاف أثارها الايجابية علي نجاح المنظمة من خلال المنهج الاستقرائي لاستقراء ما ورد بالفكر المحاسبي في هذا المجال . المنهج الاستنباطي لسرد الدراسات السابقة الفرض الأول توجد علاقه طرديه بين مكونات رأس المال الفكري وأداء الشركات في مختلف القطاعات من خلال بناء عده نماذج لدراسة العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري ثم اختبار صحة هذا الفرض ، الفرض الثاني هناك ضرورة للإفصاح عن رأس المال الفكري لزيادة المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية ومن خلال استماره الاستقصاء والذي تمثله الاسئلة المطروحة بغرض تحليل جميع الآراء حول الإفصاح عن رأس المال الفكري ثم اختبار صحة الفرض . أهم النتائج والتوصيات هناك علاقه طرديه بين مكونات رأس المال الفكري .راس المال العلاقات ،راس المال البشري ،راس المال الهيكلية . توصلت الدراسة الي أن الإفصاح عن رأس المال العلاقات يؤثر علي اتخاذ القرارات الاستثمارية ، الإفصاح عن رأس المال البشري يساعد الأطراف الخارجية في الحكم علي كفاءة أداء الشركات بشكل فعال، الإفصاح عن رأس المال الهيكلية يساعد في الحكم علي أداء الشركات وزياده المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية التقليدية لم تعد كافيه لاتخاذ القرارات السليمة .توصي الدراسة بتطوير القوائم المالية

(1) احمد عماد الدين احمد يمن ، اثر الإفصاح عن راس المال الفكري علي المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية ، رسالة ماجستير

محاسبه غير منشورة ،كلية التجاره جامعة ، عين شمس - 2007م

التقليدية بالإفصاح عن رأس المال الفكري بأن يكون هناك منظور واسع لرأس المال الفكري ، ودراسه علاقه رأس المال الفكري بارتفاع اوانخفاض الأسهم وحجم التداول في البورصة المصريه وضع طرق خاصه بإهلاك رأس المال الفكري تفردت الدراسيه بمكونات رأس المال الفكري العلاقة التي تربط بينها وأهمية الإفصاح عنها بالقوائم المالية لدورها الهام وعدم مواكبه القوائم المالية التقليدية مع بناء نموذج لذلك .

تتميز الدراسة الحالية بإيجاد تعريف شامل لرأس المال الفكري وبيان مكوناته وشرح مميزاته وخصائصه والإفصاح عن تكلفته للقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى جودة المحتوى الإعلامى للقوائم المالية المنشورة وأثر ذلك على المستخدمى فى إتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها .

دراسة : أميره حامد السيد ، 2007م⁽¹⁾:

ركزت الدراسة على تقديم إطار مفاهيمي مقترح عن المحاسبة عن رأس المال الفكري .فيما تتمثل مشكلة الدراسة في وضع اطار مقترح في المحاسبة عن رأس المال الفكري.هدفت الدراسة الي تأصيل مفهوم الأصول الفكرية حقوق الملكية ، القياس المحاسبي الملائم لرأس المال الفكري و الإفصاح عن رأس المال الفكري داخل القوائم المالية في مواجهة الإفصاح عن رأس المال الفكري في قوائم مالية منفصلة .تحديد المؤشرات المالية وغير المالية لرأس المال الفكري .كما هدف الي محاوله اقتراح مدخل ملائم يتلافى الانتقادات الموجهة للمداخل السابقة ويعبر بشكل أكثر دقه عن الأثر المحاسبي لرأس المال الفكري علي تحسين الاداء المالي للمنشأة بالاضافه الي الاهتمام الحقيقي والفعال برأس المال الفكري في المنشآت من خلال الدراسه الميدانية والتعرف عليه بخلاف اهتمام الباحثين والاكاديمين به ،محاوله التحقق من مدي فعالية المدخل المقترح عملياً في قياس رأس المال الفكري بشكل سليم وبعيداً عن التقدير الشخصي والمقاييس التي يصعب قياسها عملياً

(1) أميره حامد السيد ، المحاسبة عن رأس المال الفكري وأثرها علي الاداء المالي للمنشأة مدخل كمي ، رسالة ماجستير محاسبه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2007م

كما هدفت الدراسة ايضاً الي التعرف علي مدي تأثير المحاسبة عن رأس المال الفكري علي الاداء المالي للمنشأة واستمرارها في المستقبل .فيما انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما ورد بالدراسات السابقة بهدف التعرف علي المؤشرات والمداخل المقترحة لقياس رأس المال الفكري وتحديد مدي قدره وفعالية هذه المداخل علي قياس اثر رأس المال الفكري علي تحسين الاداء المالي للمنشأة وقد جاءت نتائج التحليل الإحصائي لبنود قوائم الاستقصاء مؤكدة علي صحة الفروض وهي هناك علاقه ارتباطيه بين القياس المحاسبي لرأس المال الفكري والأداء المالي للمنشأة ،هناك علاقه ارتباطيه بين القياس المحاسبي لرأس المال الفكري والقيمة السوقية للمنشأة ،الإفصاح عن رأس المال الفكري داخل القوائم المالية المنشوره يزيد من كفاءة الاداء المالي للمنشأة ، هناك علاقه عكسية بين معدل ترك العامل للخدمة ورأس المال الفكري ،لا توجد فروق معنوية بين آراء مجموعات المستقصي منهم حول مسببات خلق القيمة ،أسباب فروق بين القيمة السوقية والدفترية للمنشأة حول توفير خصائص جوده المعلومات المحاسبية.أهم النتائج والتوصيات قلة الأطر المفاهيميه التي تحدد ماهية رأس المال الفكري.

وماهية مكوناته الفرعية وأهمية المحاسبة عنه وذلك كأساس لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها بالقوائم المالية ، تزايد الأهمية النسبية للأصول الفكرية مقارنة بالأصول المادية ولا سيما في الاقتصاديات القائمة علي المعرفة ، قلة المؤشرات المالية وغير المالية المستحدثة في قياس أداء الأصول الفكرية ومكوناته الفرعية، وتفاوت تلك المؤشرات من حيث أهميتها النسبية وفقاً لما يلائم طبيعة كل منشأة والتقرير عن الأصول الفكرية ومكوناتها الفرعية يتم داخل القوائم المالية المنشوره في حين يمكن التقرير عن المؤشرات المالية وغير المالية لمكونات الأصول الفكرية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشوره ، أن الإفصاح عن الأصول الفكرية ومكوناتها الفرعية وعن المؤشرات غير المالية يوفر معلومات اضافيه تؤثر ايجابياً علي المحتوي الإخباري للقوائم المالية ومن ثم تؤثر علي ثقة مستخدمي القوائم المالية ولا سيما المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند

استخدام هذه المعلومات الاضافيه كمدخلات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. كما توصي الدراسة بضرورة قياس الأصول الفكرية في منشآت الأعمال التي لديها أصول فكريه والنااتجه عن زيادة القيمة السوقية لأصولها عن القيمة الدفترية وذلك للقضاء علي فجوة القياس بين القيمتين ضرورة التقرير عن الأصول الفكرية في صلب القوائم المالية المنشوره ، وايضاً التقرير عن المؤشرات المالية وغير المالية لقياس مكونات الأصول الفكرية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشوره ، ووضع أسس وقواعد التحقق من مراجعة الأصول الفكرية ، وتدريب المراجعين علي ذلك ، توجيه الاهتمام نحو مزيد من الدراسات اللازمة لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها في مجالات مختلفة في بيئة الاقتصاد المعرفي للوصول لقياس موضوعي لتلك الأصول . إجراء مزيد من الدراسات لتصميم مؤشرات مالية وغير مالية لقياس أداء المكونات الفرعية للأصول الفكرية ، الاهتمام بدعم اقتصاديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية لتنمية رأس المال الفكري . وضع معيار محاسبي لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها اتخذ كأساس للمحاسبة عن رأس المال الفكري في منشآت الاقتصاد الجديد القائم علي المعرفة تميزت الدراسة باظهار رأس المال الفكري بالقوائم المالية في جانب الأصول والخصوم ضمن التقرير الشهري المقدم في نهاية الفترة . بينما تتميز الدراسة الحالية بالإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري وأثرها علي إعداد القوائم المالية في نهاية المدة لشركات المساهمة. وذلك بايجاد تعريف موحد لرأس المال الفكري وتحديد مكوناته الأساسية وخصائصه المميزه والافصاح عن تكلفته بالقوائم المالية لشركات المساهمة.

دراسة: عماد سيد قطب السيد ، 2008م⁽¹⁾:

(¹) د. عماد سيد قطب السيد ، المحاسبة علي رأس المال الفكري من منظور استراتيجي مع التركيز علي مدخل القيمة الشاملة، المجله العلمية لقطاع كليات التجارة ، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني ، 2008م

تناولت الدراسة موضوع المحاسبة عن رأس المال الفكري من منظور استراتيجي مع التركيز علي مدخل القيمة الشاملة ،بينما تمثلت مشكله الدراسة نظم المحاسبة التقليدية تقوم بقياس الجانب المالي دون التركيز الفكري منه وعلي أساس افتراض أن القيمة تتولد من خلال توظيف العمالة والإنتاج وليس باستخدام المعرفة الي عجز تلك النظم عن توفير الأسس الملائمة للمحاسبة عن رأس المال الفكري من منظور استراتيجي .

هدفت الدراسة الي وضع اطار شامل للمحاسبة عن رأس المال الفكري من منظور استراتيجي مع التركيز علي مدخل القيمة الشاملة من عدة أبعاد ، مفهوم ومكونات رأس المال الفكري من إطار البعد الاستراتيجي له وضع اطار للعلاقة بين أساليب المحاسبة عن رأس المال الفكري والأهداف الاستراتيجية الداخلية والخارجية للمشروع ، إبراز دور أجيال المحاسبة عن رأس المال الفكري في قياس الاداء الاستراتيجي للموارد الفكرية بشكل عام في تحقيق القيمة للمنظمة ذلك باستخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك بسرد الدراسات السابقة واستقراء ما ورد في الفكر المحاسبي في هذا الشأن واستنباط المشكله ،من النتائج والتوصيات الهامة ،ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول كيفية تطوير نظم المحاسبة التقليدية لتمكينها من قياس جانبي رأس المال المالي والفكري معاً إجراء دراسة تحليليه مقارنه حول الأبعاد المختلفة لمفهوم رأس المال الفكري (اقتصادي ،استراتيجيه محاسبيه ،الإفصاح) .بهدف التوصل الي مفهوم شامل لرأس المال الفكري يراعي الأبعاد المختلفة له ، ضروره إجراء دراسة شاملة ومستفيضة حول دور أساليب المحاسبة عن رأس المال الفكري في معالجه تحسين الاداء الاستراتيجي الداخلي والخارجي ،توجيه الفكر المحاسبي نحو إجراء المزيد من الابحاث حول كيفية تطوير مدخل القيمة الشاملة منهجياً وعملياً ،دراسة مدي امكانية التوصل الي أساليب أخرى تنطبق عليها معايير الجيل الثالث للمحاسبة عن رأس المال الفكري .

بينما تتميز الدراسة الحالية في كيفية إيجاد اطار مفاهيمي لعناصر رأس المال الفكري المختلفة وخصائصه المميزة ودوره في تعظيم قيمة المنشأة وكيفية الإفصاح عن تكلفته بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوف الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: طارق محمد احمد نور ، 2008 ⁽¹⁾:

ناقشت الدراسة كيفية قياس تكاليف الموارد البشرية في المؤسسات المالية بينما تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية إيجاد اطار لقياس تكلفه وقيمه الموارد البشرية والإفصاح عنها في الحسابات الختامية حتى تحقق عدالة تلك الحسابات ،هدفت الدراسة لدراسة مفهوم الموارد البشرية وتحديد تكلفة وقيمة هذه الموارد وكيفية قياسها وإبقاء العنصر علي محاسبة الموارد البشرية لمساعدة الادارة علي اتخاذ القرارات ودراسة مدي امكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات المالية ، ومعرفة التكاليف الواجب رسملتها وكيفية الإفصاح عنها معرفة تكلفة التأهيل والتطوير ، استخدام في الدراسات السابقة اعتماد علي المنهج التاريخي وتوصلت الدراسة الي نتائج هامة منها أن الموارد البشرية اصل من أصول المنشأة يجب إظهارها في الحسابات الختامية من نجاح المؤسسات تأهيل وتطوير الموارد البشرية ،محاسبة الموارد البشرية توفر معلومات كمية عن تكلفة الاحتياج والتأهيل .استخدام القياس السلوكي الي جانب القياس الأدائي يؤدي الي زيادة معالجة المعلومات المستخدمة في القرارات ويوفر نظام سليم للمحاسبة عن الموارد البشرية .من التوصيات الهامة ضرورة الاهتمام بتكلفتة وقيمة الموارد البشرية والإفصاح عنها في القوائم المالية ، ضروره استخدام العلوم السلوكية للمحاسبة عن

⁽¹⁾ طارق محمد أحمد نور ، إطار قياس تكاليف الموارد البشرية في المؤسسات المالية ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2008م .

الموارد البشرية والحاجة الماسة الي معلومات تفصيلية عن تكلفتها وكيفية الإفصاح عنها في الحسابات الختامية ، بينما تتميز دراسته الحالية بإيجاد تعريف موحد لرأس المال الفكري بعناصره المختلفة وبيان خصائصه ومميزاته وكيفية الإفصاح عن تكلفته بالقوائم المالية للشركات المساهمة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة: ياسر احمد محمد ، 2009م⁽¹⁾:

هدفت الدراسة للبحث عن حالة تعظيم قيمة المنشأة من خلال تطوير بطاقة مقاييس الاداء المتوازن بتدعيمها بمقياس او قياس رأس المال الفكري . بينما تتمثل المشكله في وضع نظم تقيم أداء حديثة يمكن ربطها باستراتيجيات المنشأة وأهدافها تأخذ في اعتبارها المقاييس غير المالية بالاضافه الي المقاييس المالية لتحل محل النظم التقليدية لتقييم الاداء التي أصبحت غير ملائمة خصوصاً في ظل هذه البيئة التي تتسم بالديناميكية والتعقيد من خلال التركيز علي رأس المال الفكري بمكوناته رأس المال البشري ، رأس المال الهيكلي لتحسين الاداء غير المالي ، رأس مال العملاء (التسويقي العلاقات) لتحسين الاداء المالي للمنشأة وذلك بما يحقق ميزة تنافسيه .بما أن أهمية رأس المال الفكري تكمن في الوزن النسبي له الي إجمالي أصول المنشأة ، هدفت الدراسة الي تحسين الاداء المالي للمنشأة علي اعتبار أن الاداء المالي يمثل احد المكونات الأساسية للأداء الشامل للمنشأة .تحسين الاداء غير المالي من خلال التركيز علي الربط بين رأس المال الفكري ومكوناته وبين الجوانب الغير مالية المكونة لبطاقة قياس الاداء المتوازن الاتجاه في تقيم أداء المنشأة ليأخذ بعداً أكثر شمولية حيث تضم بطاقه مقياس الاداء المتوازن مؤشرا او مجموعة من المؤشرات تناول رأس المال الفكري في

(¹) ياسر احمد محمد ، اثر تدعيم بطاقه مقاييس الاداء المتوازن براس المال الفكري بهدف تعظيم قيمة المنشأة ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ،جامعه القاهرة، 2009م.

كل جانب من جوانب البطاقة او تضم جانباً اضافياً مستقبلاً لرأس المال الفكري ،تعظيم دور رأس المال الفكري كأحد الأصول المهنية بالنسبة لإجمالي رأس المال المستثمر بالمنشأة ،واتبع في دراسته المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وهي الاساس الذي قامت عليه دراسته بالإطلاع علي ما ورد من دراسات في موضوع رأس المال الفكري ومقياس الاداء .والاستنباطي من خلال التحليل والإقصاء . أهم النتائج والتوصيات وجود تأثير مباشر ايجاني لبطاقة مقاييس الاداء المتوازن علي قيمة المنشأة أن بطاقه مقياس الاداء المتوازن المدعمة براس المال الفكري تؤدي الي تعظيم قيمة المنشأة بقيمه اكبر من تلك المنشأة التي تعتمد فقط علي بطاقه مقياس الاداء المتوازن وهذا يؤدي الي تعظيم قيمة المنشأة ، يعتبر مكون رأس المال الهيكلي هو المكون الرئيسي لرأس المال الفكري يليه رأس المال البشري و رأس مال العلاقات كما يعتبر جانب النمو والتعلم هو الجانب الرسمي في بطاقه مقياس الاداء المتوازن الاتجاه في تحديد تدعيم بطاقه مقياس الاداء .تفردت هذه الدراسة في كفييه إيجاد مقياس للأداء المتوازن بالمنشأة بينما تركز الدراسة الحالية في كيفية إيجاد اطار مفاهيمي لرأس المال الفكري بمكوناته وخصائصه والإفصاح عن تكلفته بالقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

دراسة: دانيا أحمد بن ناصر باسهل، 2010م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة اثر تقويم رأس المال الفكري علي تعظيم قيمة الشركة وإظهار أهميته كأصل غير ملموس ، بينما تتمثل مشكله الدراسة في إظهار الصعوبات التي تواجه عملية تقويم الأصول الغير ملموسة ومن ضمنها رأس المال الفكري .هدفت الدراسة الي مناقشة العديد من النظريات المحاسبية المقترحة لتقويم العناصر الأساسية لرأس المال الفكري . مما أدي الي عده فرضيات لإظهار مشكله الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة

(1) دانيا احمد بن سهل ، اثر تقويم راس المال الفكري علي قيمة الشركة بالتطبيق علي الشركات الصناعية السعودية ، رسالة ماجستير

محاسبة غير منشورة ،كلية الاقتصاد والاداره ،جامعه الملك عبد العزيز ، 2010م

منها ،وتم تحقيق ذلك من خلال جمع البيانات من خلال الاستبيانات من بعض الشركات الصناعية وأعضاء هيئه التدريس والمستثمرين من الأفراد والشركات .وقد تم استخدام بعض الأساليب الاحصائية وذلك بالاعتماد علي بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة في الجداول التكرارية والنسب المئوية علي استمارات الاستبيان .ومعامل الارتباط بين درجه العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة وترتيب أهميه المعلومات المحاسبية من وجه نظر عينه الدراسة وفقاً لمعيار المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ونتائج اختبار لمحددات وفرضيات الدراسة واختبار هذه الفرضيات وتم التوصل الي عده نتائج هامه وجود اتفاق حول أهمية رأس المال الفكري والمحاسبه عنه ، بالاضافة الي عدم وجود اتفاق علي طريقه واحدة لتقويم رأس المال الفكري في شركات المساهمة المختلفة.

كما توصلت الدراسة الي ضروره إعداد قائمه مالية مستقلة لعناصر رأس المال الفكري بجانب القوائم المالية التقليدية التي تنشر من قبل الشركة وأهمية رأس المال الفكري في تعظيم قيمة الشركة وقد أظهرت دراسه وجود علاقه بين تقويم رأس المال الفكري وتعظيم القيمة السوقية للشركات . تميزت الدراسة الحالية لإيجاد تعريف شامل لرأس المال الفكري وبيان مكوناته وشرح مميزاته وخصائصه والإفصاح عن تكلفته للقوائم المالية لشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة وأثر ذلك على المستخدمين في إتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها .

من خلال الدراسات السابقة يرى الباحث أن رأس المال الفكري يمثل مورداً مهماً وأصل من الأصول غير الملموسة بشركات المساهمة للدور الذي يلعبه في تنمية وتطوير الشركات في عالم المعرفة والتكنولوجيا المتطورة بالمقدرة على المواكبة في ظل حدة المنافسة في عالم اليوم ويعد دالة أساسية ذات محتوى إعلامي جيد في خلق القيمة الإقتصادية لهذا جاء الإهتمام به في الدراسات السابقة من الباحثين وتم التطرق اليه من جوانب متعددة وطرق مختلفة عليه استخلص الباحث النقاط الاتية:

1. عدم اتفاق الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية علي تعريف محدد لرأس المال الفكري من حيث المفهوم والمكونات والخصائص.
2. إتفقت بعض الدراسات السابقة علي ان رأس المال الفكري يمثل المورد الذي يرتبط بصفة أساسية بالمعرفة ويعد دالة أساسية ذات محتوى اعلامي في خلق القيمة في ظل اقتصاديات المعرفة حيث اصبحت الاصول الغير ملموسة تمثل مورد اساسياً للمنشآت الاقتصادية.
3. أوضحت بعض الدراسات علي ان رأس المال الفكري يتمثل في مجموعة من الأصول غير ملموسة رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العملاء ورأس مال التنظيمي.
4. كما اتفقت بعض الدراسات علي ان رأس المال الفكري يتمثل في الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لاصول المنشاة.
5. كما اهتمت بعض الدراسات باهمية الافصاح عن رأس المال الفكري بالقوائم المالية لمنظمات الاعمال مما يساعد مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات السليمة .
6. اشارت الدراسات الي ضرورة ايجاد اسس او معايير دولية لقياس وتقييم رأس المال الفكري لمنظمات الاعمال الاقتصادية .
- 7- إهتمام الشركات الاقتصادية بالاصول غير ملموسة (المعرفة) لدورها المتعاظم في بناء إقتصاد متطور.
- 8- في ظل عصر الابتكارات الحديثة يجب تطوير الخبرات المعرفية التي لها المقدرة على الاقتراع والابتكار من أجل تطوير المنظمات الاقتصادية .
- 9- رأس المال الفكرى له المقدرة على التنبؤ في ظل فجوة التوقعات الاقتصادية
- 10- تطور الأمم ينبع من الاهتمام بالمفكرين والمبدعين من الكفاءات والخبرات النادرة التي تمثل رأس المال الفكرى .

- 11- إعداد قائمة مستقلة لرأس المال الفكرى بجانب القوائم المالية التقليدية فى نهاية الفترة لشركات المساهمة
- 12 - الإهتمام بتكلفة رأس المال الفكرى والافصاح عنها بالقوائم المالية
- 13- ضرورة الوصول الى معلومات تفصيلية عن كيفية الإفصاح عن رأس المال الفكرى .
- 14- إهتمت معظم الدراسات على ضروره البحث عن رأس المال الفكرى من جوانب متعددة وأهميته فى عالم الاقتصاد المعرفى .

الفصل الأول

مفهوم وأهمية وخصائص ومكونات رأس المال الفكرى

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهمية وخصائص ومكونات رأس المال

الفكرى ودوره المتعاظم في دعم القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية

وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول : مفهوم وأهمية رأس المال الفكرى

المبحث الثانى: خصائص ومكونات رأس المال الفكرى

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية رأس المال الفكري

أولاً : مفهوم رأس المال الفكري

لم تعد ادارة المعرفة كلمة عامه انما هي مصطلح معروف ومطبق في العديد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاوت درجة نجاح بعضها عن الاخرى وتتفق ملايين الدولارات علي تطبيق ادارة المعرفة بما يساعد علي حشد الافراد والبنية التحتية وتحويل الانظمه والعمليات الخاصة بها بالاضافه الي توفر التقنيات الحديثة مما يساعد علي سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات في ظل التغيرات الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة علي المستوي المحلي والدولي ، لذا اصبحت المعرفة مورداً استراتيجياً يتنامي بشكل تراكمي ويؤثر بشكل كبير علي المركز التنافسي للمنظمة. حيث نجد رأس المال الفكري يتمثل في المعرفة والمعلومات وحقوق الملكية الفكرية والخبرات التي توظفها لانتاج الثروه وتدعيم القدرات التنافسيه ويعتبر مصدر لخلق الثروة ويمثل اصولاً غير ملموسة كما يتضمن الرصيد المعرفي الناتج من الابتكار والبحث العلمي .

يعد التفكير الإستراتيجي الأساس لرأس المال الفكري حيث يتسم التفكير الاستراتيجي بالحدثة على مستوى التأطير والتطبيق يعد من الموضوعات البكر التي مازال الغور فيها بين الندرة والمحدودية مما يجعل الكثير

من مفاهيمه وابعاده لم تحسم على مستوى الفكر والتتظير حيث يجعل الفكر والإبداع والإقتراع الابداعى التقنى

لرأس المال الفكرى دور متعاضم واهمية استراتيجية فى ظل متطلبات العصر الحديث.(1)

كما تتمثل تلك المتطلبات فى الآتى :

1.تمكن المنشأة من إختيار الطريقة المناسبة لقياس وتقييم رأس المال الفكرى التى تحقق أهدافها الإستراتيجية

داخلية وخارجية .

2.يحقق التوظيف الأمثل لموارد المشروع (تنظيمية ،مادية ، علائقية ،هيكلية ونقدية) مما يحقق أعلى قيمة

مضافة للمنشأة .

3.تقليل الفجوة التنافسية لقيمة رأس المال الفكرى للمنشأة مع المنافسين .(2)

4.قياس فاعلية الإستثمار فى عناصر رأس المال الفكرى ومدى تحقيقها للأهداف الإستراتيجية للمنشأة.

رأس المال الفكرى يمثل الاصول المعرفيه وهو الموهبه والمهارات المعرفيه والتقنيه والعلاقات والشبكات التى

يمكن استخدامها لخلق الثروه بتحويل المواد الخام وتجعل لها قيمة اكبر ، والمواد الخام يمكن ان تكون ماديه

او موارد خام معنويه غير ملموسة (معلومات). لذا يعتبر رأس المال الفكرى هو مجموع من رأس المال

البشري متمثلاً في الموهبه ورأس المال الهيكلى متمثلاً في الممتلكات الفكرية والمنهجيات والبرامج والمستندات

وغيرها من المنتجات المعرفيه ورأس مال العملاء متمثلاً في العلاقات مع العملاء التى يعتمد عليها في ايجاد

(1) التجانى عبدالله فرح ، المحاسبة عن رأس المال الفكرى ودورها فى تحديد جودة وفاعلية المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير

محاسبة وتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2013م، ص67

(2) Anderiessen , D, **Intellectual Capitaluation and Measure Why and How** , Intellectual Capitaluation
pesearch Symposium Confrelld School of Management October, 2004, p20

فرص تساعد المنشأة علي بناء علاقات مميزه مع الاخرين وذلك من خلال كفاءة وسرعة خلق المعرفة والمقدرة
التفاوضيه مع الجهات الاخري في سبيل مواجهة تحديات واثبات الذات⁽¹⁾.

تباينت الاراء حول مفهوم رأس المال الفكري وسوف يتناول الباحث اراء بعض الكتاب الباحثين والمنظمات
المهنيه حول مفهوم رأس المال الفكري وعلي سبيل المثال:

حيث تفرد Rolahseger مدير شركة Johnsonville اول من اطلق عبارة رأس المال الفكري في سنة
1990م حيث كانت المصدر الرئيسي الموجودات الطبيعيه الارض والمعادن وغيرها تعتبر من اهم مصادر
الثروة القومية واهم موجودات الشركات من ثم اصبح رأس المال المتمثل بالنقد والموجودات هو المهم والان فقد
حل محله القدرة العقلية لتكون رأس المال الفكري .

عرف بأن رأس المال الفكري بانه قدرة متفردة تتفوق بها المنظمة علي منافسيها من تكامل مهارات مختلفه
تساهم في زيادة القيمة المقدمه للمستثمرين وهي مصدر من مصادر الميزه التنافسية.

عرف بأنه صفة للقياديين تمثل قدراتهم علي تحويل التقنيه في البحث بنجاح عالي يساهم في بقاء المنظمة
في عالم المنافسه لمدة طويلة⁽²⁾.

عرف بأنه المادة الخام التي يتم تشكيلها واعادة صياغتها بقصد الوصول الي اصول معينه ذات قيمة عالية.
اشارت شركة سكنديا وهي اكبر شركات العالم في مجال الخدمات التامينيه بان رأس المال الفكري هو المعرفة
والخبره والتكنولوجيا المملوكه بواسطة الشركة وعلاقتها مع العملاء والمهارات التي توفر للشركه ميزه تنافسية.

(1) توماس استوارت ، ثروة المعرفة ، راس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين ، ترجمة علا أحمد إصلاح ، القاهرة: الدار
الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2004 م، ص ص ، 31 33

(2) د. عادل حرجوش المفرجي ، د. احمد علي صالح، الانفاق عن راس المال الفكري واثره في نجاح الشركات الصناعيه ، مجلة الدراسات
المالية التجارية ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة بني سويف ، العدد الثالث ، 2004م ، ص6

عرف بأنه حزمة من المعرفة المفيدة وتمثل اصول الملكية الفكرية من اهم العوامل المؤثرة علي نجاح منظمات الاعمال وزيادة قدرتها التنافسية⁽¹⁾ .

وعرف بأنه يتمثل في ملكية المنشأة للمعرفة والخبرة والتكنولوجيا ، فضلاً عن علاقتها بالعملاء كذلك يمثل في جمع المهارات التي تمكن المنشأة من الحصول علي اية مزايا تنافسية . قدم تعريفاً لرأس المال الفكري وعرف بأنه الاصول غير الملموسة التي تؤدي الي زيادة مقدره المنظمة علي اداء مهامها ، ويتمثل في مبلغ الفرق بين القيمة الدفترية لاصولها والتزاماتها وقيمتها السوقية العادلة.

عرف رأس المال الفكري بأنه يتمثل في ملكية المنشأة المعرفة والخبرة والمهارات ويتكون رأس المال الفكري من رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري كما اتفق البعض علي ان رأس المال الفكري يتمثل في رأس المال البشري حيث يمثل القدرات والامكانيات التي يمتلكها العاملون في منظمات الاعمال ويرى هؤلاء انه من المنطقي ان تزداد قيمة رأس المال البشري مع زيادة اهتمام هذه المنظمات بتعليم العاملين فيها .

ذكر بان رأس المال الفكري القيمة المدعمة لاصول المنظمة التي يكون لها طبيعة غير ملموسة والناشئة عن القوة التنظيمية وتكنولوجيا المعلومات وكفاءة الموارد البشرية المتوفرة في هذه المنظمة.

عرف بأنه يتمثل في مبلغ الفرق بين القيمة الدفترية لاصول المنشأة وقيمتها السوقية⁽²⁾ .

اشير بان رأس المال الفكري يمثل الموارد التي تستخدم لخلق القيمة المضافة لمنظمات الاعمال وتطبيق المعرفة التي تمكن من خلالها تقدير في المنظمة ومن ثم فان خلق القيمة يعد الاساس في وضع الإدارة الاستراتيجية ومن ثم فان رأس المال يمثل الاعتبار الواجب الاهتمام بها منذ صياغة استراتيجية المنظمة يتفق بعض الباحثين مع الاتجاه السابق ويرى ان رأس المال الفكري يتمثل في الاصول غير الملموسة التي

(1) أ. د. نصر الدين أحمد محمد سراج ، إدارة المعرفة لإستراتيجيات التحديات ، محددات الإفصاح والتقرير المحاسبي عن رأس المال الفكري ، المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2010م ، ص 6

(2) أ. د. نصر الدين أحمد محمد سراج ، إدارة المعرفة لإستراتيجيات محددات الإفصاح و التقرير المحاسبي عن رأس المال الفكري ، المؤتمر الدولي الخامس و العشرون ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2010م ، ص 6 .

يتكون منها رأس المال البشري الذي يتمثل في المهارات والمعرفة والمواهب ورأس مال المعلومات التي يتمثل في قواعد البيانات ونظم المعلومات والبنية التحتية التكنولوجية ورأس المال التنظيمي الذي يتمثل في التقانة والقيادة والقدرة علي المشاركة المعرفية⁽¹⁾.

وعرفها آخرون ان رأس المال البشري يعد العنصر الهام في رأس المال الفكري لكونه محركاً للابداع والمورد الاساسي للقيمة غير الملموسة في عصر المعرفة ويتمثل في القوي البشرية التي تمتلك القدرة والتفكير والتجويد والابتكار ومن ثم يعرف رأس المال الفكري بانه رأس المال المحرك للابداع والتفكير والتجويد وان رأس المال الفكري يعد دالة لخلق القيمة.

كما عرف ان رأس المال الفكري يرتبط بصفه أساسية بموجودات غير ملموسة في عصر المعرفة وان رأس المال الفكري يعد قوه تنافسيه تؤثر في اداء منظمات الاعمال ومن ثم يعد مفهوم رأس المال الفكري مفهوماً دائم التجدد بسبب البيئة سريعة التغير والمحيطه بمنظمات الاعمال ، لهذا فان مفهوم رأس المال الفكري في مرحلة النمو والتبلور والتطور ولكنه حتي اللحظة يرتبط هذا المفهوم بالموجودات غير الملموسة التي تتمثل بشكل أساسي في عنصر المعرفة.

لقد أدركت العديد من المنظمات حقيقة مهمة تتمثل في أن القيمة لا تتجسد في رأس مالها المادي وإنما برأس مال الفكري الذي يتمثل في إبداع العاملين ومهاراتهم وتقنيات المنظمة وعلاقاتها مع العملاء.

تنقسم الاصول غير الملموسة الي نوعين : اصول محدده يمكن التعرف عليها الاصول الفكرية والثاني اصول غير قابله للتجديد اما معيار المحاسبة المصريه فقد تناول المعيار رقم 23 لسنة 2002م مفهوم اصول الملكية الفكرية عندما عرف الاصل غير الملموس بانه اصل ذو طبيعة غير نقديه قابل للتجديد وليس له وجود مادي

(1) أ.د. عصام الدين محمد متولي ، د. صلاح علي احمد، ادارة المعرفة والاستراتيجيات والتحديات، مفهوم ونماذج القياس المحاسبي

لرأس المال الفكري ، المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2010م ، ص 7

ويحتفظ به للاستخدام في الانتاج او لتوفير في السلع والخدمات¹ والتأجير للغير او الاغراض الادارية. وبعد اصلاً عندما تتحكم فيه المنشأة . كنتيجة لاحداث سابقة ، ويتوقع ان تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة ، وقد تتضمن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة ايرادات من بيع منتجات او خدمات او وفورات تخفيض التكاليف او منافع اخري ناتجة من استخدام المنشأة الاصل.⁽¹⁾

مفهوم رأس المال الفكري من المفاهيم الحديثة التي ظهرت علي الساحة المعرفيه خلال الفترة الماضيه ونظراً لاهمية ودوره الفعال في نجاح استمرارية منظمات الاعمال في العصر الحديث بما يساعد في رسم الخطط والبرامج المتطورة وفق التقنيات الحديثة والمقدرة علي المنافسة في ظل التغيرات المتوقعة والفجائية .

كما ظهرت تغيرات سريعة وتحديات في عالم الاعمال وكان سببها الأساسي بروز ظاهرة العولمة والاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين المنظمات العملاقة وتلاحق الابتكارات والابداعات السريعة ومن ثم تحول الاقتصاد الى ما يسمى باقتصاد المعرفة ، أصبحت المعرفة واحدة من أهم الركائز التي تهتم بها المنشآت لمسايرة متطلبات العملاء للاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والنمو المستمر للابتكارات كمحددات أساسية وخلق القيمة وتحقيق ميزة تنافسية⁽²⁾ .

كما هنالك بعض الكتاب العرب الذين تناولت دراساتهم وبحوثهم مفهوم رأس المال الفكري بطرق متعددة منهم من يعرف رأس المال الفكري للمنظمة يتمثل في جزء من العاملين يمتلكون مجموعة من القدرة المعرفيه والتنظيميه دون غيرهم وتمكنهم هذه القدرات من انتاج الافكار الجديده او تطوير افكار قديمه التي يمكن للمنظمة من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في مواقع قادره علي اقتناص الفرص المناسبة

(1) المدرس عبد الله كاظم ، أثر رأس المال الفكري على الإبداع التنظيمي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الثاني ، 2008م ، ص ص 5-6 .

(2) حازم محمد عبد الفتاح ، تكنولوجيا تطبيق رأس المال الفكري في منظمات الأعمال ، القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، 2010م ، ص19

ولا يتركز رأس المال الفكري في مستوى اداري معين دون غيره ولا يشترط توفر شهاده أكاديمية لمن يتصف به وأيضاً ذكر ان رأس المال الفكري زيادة قدرة منظمات المجتمع علي التكيف من خلال تطوير منتجاتها وتقنيات انتاجها وخفض تكاليفها باتجاهات مستحدثه وغير مسبوقه من خلال تقنية الابداع والتعليم المؤسسي والاستثمار المتعاضم في البشر تدريباً وتعليماً.

كما عرفه علي ان رأس المال الفكري بانه المعرفة المفيده التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل جيد لصالح المنظمة حيث ذكر بانه لا يوجد تعريف متفق عليه للاصول الفكرية حتي الان نظراً لان الكثير من المكونات الأساسية للاصول الفكرية ما زالت غير معروفه بالاضافة الي التداخل الواضح بين الاصول الفكرية وكل من الاصول المعنوية بمعناها المتعارف عليه من ثم يصعب استخلاص تعريف محدد للاصول الفكرية ، ويرى ان هذه الاصول ما زالت موضوعاً جديداً وجد طريقه الي الفكر المحاسبي في العصر الحديث⁽¹⁾.

عرف بان رأس المال الفكري اصول غير ملموسة تتضمن مجموعة من الموارد التي تسيطر عليها المنشآت نتيجة لاحداث ماضية عن طريق الملكية او الحقوق القانونية .من المتوقع ان تحقق هذه الاصول منافع اقتصادية مستقبلة تسهم في دعم القدرة التنافسيه للمنشأة والابتكار والتحديث والتطوير وما ينتج عن اداء الفحص البشري من منافع اقتصادية.

اشار البعض بان رأس المال الفكري هو القيمة الاقتصادية لفئتين من الاصول غير الملموسة لمنشأة معينه هما رأس مال تنظيمي (هيكلي) رأس مال بشري.

كما اوضح ان رأس المال الفكري يتمثل في مجموعة من العناصر الهادفه الي تكوين ثروه فكريه في المنظمة ، رصيدها الطاقات المعرفيه المتمثله في نخبه معينه من الافراد القادرين علي تقدير الميزه التنافسيه للمنظمة عن طريق انتاج افكار جديده وتطوير الافكار القديمة.

(1) المرجع السابق، ص 6س

كما يتفق بعض الباحثين مع المفهوم السابق لرأس المال الفكري ويعرفه بأنه مجموعة من الاصول المعرفية غير الملموسة التي تعمل كمنظومة متكاملة بهدف خلق قيمة مضافة للمنشآت وتعزز قدرتها التنافسية. يرى آخرون أن رأس المال الفكري يمكن النظر إليه باعتباره مثلاً حقيقياً للقادرة علي المنافسة ومعياراً لنجاح منظمات الاعمال في تحقيق اهدافها.

كما ذكر ان رأس المال المعرفي يتمثل في الاصول غير الملموسة المملوكة للمنظمة والمتعلقة بالمعرفة والتي يتوقع استخدامها في تحقيق منافع مستمرة لتوليد وتنمية الثروة ومن امثلتها ما تمتلكه المنظمة من معلومات وخبرت متراكمة وملكية فكرية وقدرات ابتكارية واستشارية وتكنولوجية ومهارات كما اتفق عدد من الباحثين مع المفهوم السابق وعرفه بان رأس المال الفكري اصل من الاصول غير الملموسة التي تتكون منها منظمات الاعمال وتؤدي الي خلق الميزة التنافسية للمنظمة في الاسواق المحلية والاجنبية.

. كما اشار آخرون الي ان رأس المال الفكري بأنه مجموعة من الاصول المعرفية المتفردة والمعتمدة علي العقول البشرية المبدعة، ومتطلبات ونظم العمل والعلاقة مع العملاء التي تؤدي الي الانتاج المستمر للافكار والاساليب الجديدة التي تحقق قيمة مضافة للمنظمة وتدعم قدراتها التنافسية.⁽¹⁾

. اوضح البعض بان رأس المال الفكري يمثل الامكانيات المتاحة لادارة المنظمة المتعلقة بقدرات وكفاءة العاملين والعلاقات الحميمة مع العملاء التي يتضافر استخدامها مع الموارد المادية الاخرى ، كما ذكر بان رأس المال الفكري يعد دالة لخلق القيمة واحد الاركان الرئيسيه في نظم تقويم الاداء المعاصر.

. اما المنظمات الهيكلية في تناولها لمفهوم رأس المال الفكري فقد اوردت تعريفه اصول الملكية الفكرية او المعيار الدولي (LASN038/1998) عن تعريف الاصول غير الملموسة بأنها اصول غير نقديه وليس

(1) المرجع السابق ، ص ص 8 . 9

لها جوهر مادي تستخدم في الانتاج او توريد السلع والخدمات او الايجار او الاغراض اداريه ، ويمكن تمييزها والسيطرة عليها من قبل المنشأة نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع ان تتدفق منها منافع اقتصادية في المستقبل . يرى الباحث من خلال ماتقدم من تعاريف سابقة لرأس المال الفكري يلاحظ التباين في توضيحه فمنهم من ركز علي الميزة التنافسية ، والاخر ركز علي مستوي الابداع ومنهم من ركز علي أنه يحافظ علي منظمات الاعمال في اجواء المنافسة السائدة وآخرون ركزوا علي قدرته علي انتاج افكار جديدة تعاضم من نقاط القوة واقتناص الفرص.

لقد ركزت التعريفات السابقة علي نقاط مهمة منها:

- (1) التركيز علي النخب ذات المؤهلات والقدرات العملية والعقلية.
- (2) ان رأس المال الفكري هم الاشخاص الذين يمثلون ميزة تنافسية يصعب الي حد كبير ايجاد بديل عنهم.
- (3) يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم.
- (4) يرمي الي انتاج افكار جديدة او تطوير لافكار قديمة يمكن ان تساهم في المحافظة علي وضع المنظمة التنافسي.

- (5) يسعى الي توسيع الحصة السوقية وتعظيم نقاط القوة بالمنشأة
- (6) يقود الي خفض التكاليف وامكانية البيع بأسعار تنافسية مع تحسين انتاجيه المنظمه.
- (7) يقود الي زيادة القدرة الإبداعية وجذب العملاء وتعزيز ولائهم ولا يتركز رأس المال الفكري في مستوي اداري معين دون غيره.

(8) لا يشترط لمن يمثلون رأس المال الفكري توافر شهادات اكااديمية.

(9) القدرة علي التكيف والتغلب علي التغيرات في البيئة الاقتصادية.

(10) المقدرة علي اقتناص الفرص في الوقت المناسب في ظل التطورات السريعة.

من خلال عرض النقاط السابقة لرأس المال الفكري يتضح الآتي :

أ . عدم اتفاق الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية علي نصوص او تعريف محدد لرأس المال الفكري كل منهم يعرفه من منظور فني حسب رؤيته.

ب . اتفقت معظم اراء الباحثين علي ان رأس المال الفكري يمثل مورد من الموارد المهمة التي ترتبط بالمعرفة ويعد داله أساسية في خلق القيمة في ظل اقتصاديات المعرفة اصبحت الاصول غير الملموسة مورداً أساسياً لثروة المنظمات وان نجاح هذه المنظمات يرتبط بقيمة هذه الاصول واستراتيجية ادارتها.

ج . ذكر بعض الكتاب والباحثين ان رأس المال الفكري هو مجموعة من الاصول غير الملموسة التي يتكون منها رأس المال البشري ورأس مال العلاقات ورأس المال التنظيمي.

د . كما اوضح البعض الاخر ان رأس المال الفكري يمثل في مبلغ الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لاصول المنشأة، وهذا الفرق يرجع جزء منه الي توقعات السوق ونمو الصناعات وبعض اتجاهات الاقتصاد الكلي والجزئي الاخر يرجع الي رأس المال الفكري .

من خلال الإشارة إلى ماورد من تعريف لرأس المال الفكري يري الباحث ان البعض منهم قدم عرض مختصراً لمفهوم رأس المال الفكري. كما قدم البعض الاخر تعريفاً اكثر شمولاً لرأس المال الفكري . كما تعتبر بعض التعريفات اكثر تفصيلاً لمفهوم رأس المال الفكري مركزاً علي رأس المال البشري الذي يعد العنصر الهام في رأس المال الفكري باعتباره المحرك الاساس للابداع والمورد الاساسي للقيمة غير المعروضة في عصر المعرفة ورأس المال الهيكلى التنظيمى ورأس مال العلاقات .

تأسيساً لما سبق من خلال ما تقدم من مفاهيم وتعريفات متعددة لرأس المال الفكري يري الباحث ان امثل تعريف لرأس المال الفكري هو بانه عبارة عن الصفوة من العاملين المبدعين والموهوبين من الخبراء المتخصصين الذين يملكون القدرة علي التفكير الذهني والابتكار المهاري والابداع والاختراع المتميز ولهم

القدرة علي التكيف والتغير والتطوير المستمر لانتاج افكار جديدة او تطور المخزون الفكري المتراكم لدي الخبرات المعرفية من مؤهلات وتدريب وبحوث في المجالات المختلفة وذلك بتقليل النفقات او تحسين نوع المخرجات لتعظيم نقاط القوة داخل المنظمة لتحقيق الميزة التنافسية بالاستخدام الامثل لنظم الاتصال وقواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات المتطورة في انسياب العمليات الادارية والمالية والانتاجية لتعظيم قيمة المنشأة مما يؤدي الي جذب العملاء والموردين و بناء علاقة بينهم والمنظمة وتعزيز ولائهم وفتح منافذ وافاق جديده مع الاطراف الاخرى، واستخدام اساليب وطرق حديثه ومواكبة تساعد علي التطور والمواكبة في ظل التقنيات الحديثة والتغيرات الفجائية. مما يجعل للمنظمة القدرة علي المنافسة والبقاء مما تملكه من رأس مال فكري له القدرة علي اقتناص الفرص في الوقت المناسب أي يعرف ماذا يعمل ومتي وكيف.

ثانياً: أهمية رأس المال الفكري

يري الكثير من الباحثين ان المعلومات المحاسبية ذات قيمة محدوده للمستثمرين في اتخاذ القرارات وفي تحديد القيمة السوقية للمنشآت وخاصة ذات التقنيه العاليه التي تستثمر مبالغ كبيرة من عناصر غير ملموسة لا يتم تسجيلها دفترياً كاصول غير ملموسة مثل (تكاليف البحوث والتطور ، الشهرة الداخلية وتطور العلاقات والعلامات التجارية) بالرغم من مساهمة هذا النوع من الاصول الغير ملموسة في زيادة القيمة السوقية للمنشأة او لاسهمها⁽¹⁾.

كما يتضح في ظل المعايير المحاسبية المعمول بها في الوقت الحاضر يتم الاعتراف بالاصول غير الملموسة في نطاق ضيق (أي في حالة شراء هذا النوع من الاصول غير الملموسة كما في حالة الشهره المشتره) فان

(1) أ. توفيق عبد المحسن الخيال ، أهمية المحاسبة عن راس المال الفكري وتحديد اثرها علي جدوي المعلومات المحاسبية ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمي ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، العدد الاول ، 2005م، ص11.

المعلومات المحاسبية المالية قد لا تكون مفيدة بدرجة كبيرة عند تحديد اسعار اسهم المنشآت التي تستثمر مبالغ كبيرة في عناصر غير ملموسة غير مسجلة دفترياً.

نسبة لادراك المنشآت للدور الحيوي والمحوري الذي يلعبه رأس المال الفكري في خلق ميزه تنافسيه متواصله ادي الي الاهتمام بدراسة عناصره وطرق قياسه والافصاح عنه مما يساعد الإدارة في تركيز اهتمامها علي تنميته وحمايته ، كما انه يدعم هدف المنشأة الخاص بزيادة قيمة الاسهم ويساعد علي كفاءة اسوق رأس المال عن طريق امداد المستثمرين الحاليين بمعلومات افضل من ثم تخفيض التقلبات الي الحد الادني مما يؤدي الي تكلفة رأس المال في الاجل الطويل والتوسع في الخطط الاستراتيجية للمنشآت اصبح ضروره قيمة لاستيعاب رأس مالها الفكري بجانب رأس مالها المادي . حيث اصبحت الاستثمارات في رأس المال الفكري لها اهمية ودور فعال في وجود واستمراره تلك المنشآت واصبح ذلك العنصر هو رأس المال الحقيقي الذي يمثل الاساس الذي يتم التركيز عليه لخلق قيمة مضافه وتحقيق ميزه تنافسية تساعد علي استمرارية ونجاح المنشأة.

تتطلق اهمية رأس المال الفكري باعتباره اهم الموجودات الحالية في ظل اقتصاد المعرفة لانه يمثل قوي علمية قادره علي ادخال التعديلات الجوهرية علي مدخلات المنظمة فضلاً عن الابتكارات المتلاحق الناتجه من جهود الموارد البشرية من تعليم وتدريب وابداع مؤسس يلبي احتياجات تنميته رأس المال المعرفي للمجتمع ومؤسساته وتعزيز الاستفادة من جهود التطور والابتكار⁽¹⁾.

يرى الباحث أن اهمية رأس المال الفكري تتمثل في عدة نقاط :

1. يعتبر رأس المال الفكري من اهم مصادر تعظيم الموجودات بالمنظمات والشركات ويعمل علي تطويرها وضمان استمراريتها وخلق القيمة والقدرة علي البقاء والمنافسة في ظل تطور العصر الحديث.

(1) د . نهال أحمد الجندي ، مرجع سابق ، ص 118

2. رأس المال الفكري يعتبر مصدر من مصادر الثروة القومية متمثلاً في الخبرات المعرفية المتراكمة والكفاءه والتميز والملكيه الفكرية لاستخدامها في توليد الثروة.
3. تتبع اهمية رأس المال الفكري في رسم الخطط الاستراتيجية طويلة الاجل وقصيرة الاجل في ظل التغيرات والمخاطر والازمات الاقتصادية المتكررة.
4. الاستثمار في رأس المال الفكري يعتبر من اهم الاتجاهات الحديثة من تدريب وتطوير وتنمية في ظل التكنولوجيا المتطورة.
5. مقدرة رأس المال الفكري علي مواكبة التغيرات التي تؤثر علي ارتفاع القيمة السوقية للسهم مثل ظروف العرض والطلب والسياسات الاقتصادية للدول.
6. يؤثر رأس المال الفكري علي المنظمات ويؤدي الي زيادة انتاجها وتحقيق مستويات اداء عاليه مقارنة بالمنظمات المماثلة.
7. رأس المال الفكري يشتمل علي عنصر مهم هو رأس مال العلاقات الذي تملكه المنظمة نتيجة علاقاتها طويلة الاجل مع العملاء والموردين والاطراف الاخرى.
8. رأس المال الفكري الذي يظهر بقائمه المركز المالي يري كثير من الباحثين في هذا المجال انه يمثل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية.
9. دور رأس المال الفكري للوحدة المحاسبية يساعد في تدعيم القيمة السوقية لاسهمها.
10. الدور الرائد لرأس المال الفكري يؤدي لمعرفة الثروة الحقيقية للمنظمة بصورة اكثر دقة وواقعية.
11. أهمية دور المعلومات عن رأس المال الفكري وتأثيرها على جودة المحتوى الاعلامي في ظل تقديم معلومات اكثر دقة وعمق وذات وضوح وشفافيه بما يكون لها اثر واضح لكل المستثمرين والدائنين واصحاب المصالح الاخرى في عملية اتخاذ القرارات.

12. لأهمية القصوى لرأس المال الفكري في وضع الخطط والبرامج والميزانيات التقديرية للشركات وكيفية

تحقيقها عبر اسهل الطرق واقل النفقات في ظل مخرجات اكثر تطور ومواكبة.

13. أهمية رأس المال الفكري لشركات المساهمة تدعم القيمة السوقية للشركة ويجعلها محل اهتمام المختصين

والمستثمرين والجهات ذات الصلة.

14 - تتبع أهمية رأس المال الفكري في الدور المتكامل الذي يلعبه رأس المال البشري و رأس المال الهيكلي

و رأس المال العلاقات في الارتقاء بالشركات في ظل التحديات الاقتصادية المتكرره بما يمتلكه من تطور

فكري ابداعي تقني في عصر صناعة المعلومات .

المبحث الثاني

خصائص ومكونات رأس المال الفكري

سوف يتم التركيز علي اهم المميزات التي يتصف بها رأس المال الفكري ومكوناته الأساسية التي تتكامل ادوارها مما يجعل له قيمة.

اولاً : خصائص رأس المال الفكري :

يتميز رأس المال الفكري بخصائص ومميزات سلوكية ومهنية تجعله متفرداً عن غيره وذلك بناءً على بعض المكونات التي تطرق لها كثيراً من الباحثين سوف يتم تناول ذلك بشئ من التفصيل.

1 . خصائص رأس المال البشري:

من خلال عرض مفهوم واهمية رأس المال الفكري من الفقرات السابقة يتبين انه يمثل مجموعة من الافراد المتميزين والموهوبين والمبتكرين الذين يتمتعون بقدرات معرفية وابداعية وابتكارية ومهارات متفردة وقدرات تنظيمية تميزهم عن غيرهم من الافراد العاملين في مختلف مستويات الهياكل التنظيمية للمنظمة ولهم القدرة علي خلق او ابتكار واقع جديد متميز .

كما يتصف رأس المال البشري بخصائص سلوكية ومهنية منها¹ :

أ . الذكاء: يتسم رأس المال الفكري بمستوي ذكاء متوسط فما فوق .

ب . المبادرة: يبادر رأس المال الفكري بتقديم الافكار والمقترحات البناءة .

ج . الانفتاح علي الخبرة: يستفيد رأس المال الفكري من خبرات الاخرين .

د . المثابرة: يتميز رأس المال الفكري بمثابرة عالية في العمل .

(1) د. عادال حروش المفرجي و أ. احمد علي صالح ، رأس المال الفكري طرق قياسه واساليب المحافظه عليه، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الاداريه ، 2008م ، ص ص 26 29

- هـ .الاستقلاليه: يحب رأس المال الفكري الاستقلاليه في الفكر والعمل.
- و . الحسم: يحسم رأس المال الفكري القرارات بدون تردد الي حد كبير.
- ز . المخاطر: يميل رأس المال الفكري الي تحمل المخاطر في بدء العمل بدرجة كبيره.
- ح . اللاتاكذ: يحبذ رأس المال الفكري التعامل مع الموضوعات التي تتسم باللاتاكذ.
- ط . الحس: ييدي رأس المال الفكري قدرة علي الحس والتعبير.
- ذ . روح المرح: يحسن رأس المال الفكري الدعابة والسخرية ويفهم النكات ويستمتع بها اكثر من غيره.
- ك . المهارة: يتميز رأس المال الفكري بمهارات عاليه ومتنوعة.
- م . الخبرة: يتصف رأس المال الفكري بخبرات متقدمة.
- ن . الرسمية: يركز رأس المال الفكري علي استخدام الرسمية بشكل منخفض جداً .
- س . المركزية: يبتعد رأس المال الفكري عن الميل صوب المركزيه الادارية بشكل كبير.
- ع . الهيكلية: يميل رأس المال الفكري للعمل ضمن الهياكل المرنة.
- ف . المهنية: التحصيل الاكاديمي ليس بالضرورة ان يكون رأس المال الفكري حاصلاً علي شهادات اكاديمية والضرورة تكمن في مواصلة تعليمهم المنطقي والتدريب المهني.
- ص . الاستراتيجيه: يتوزع رأس المال الفكري علي المستويات الاستراتيجيه كافة ولكن بدرجات متفاوتة ¹
- بالاضافه الي تلك المميزات فان هناك بعض الباحثين الذين ذكروا الخصائص التاليه:.
- . يمثل رأس المال الفكري المعرفة التي يمكن تحويلها الي ارباح.
- . رأس المال الفكري يمثل اصولاً غير ملموسة .
- صعوبة وضع بعض الاصول الفكرية تحت سيطرة منظمات الاعمال.

¹ - Dessler G. Human Resource Management , Newtersey Prentice Hall Publisher , 2003., pp , 9, 11

- صعوبة قياس وتقييم العديد من الأصول الفكرية وفصلها عن بعضها البعض.

. يعتبر رأس المال الفكري احد العناصر الحاكمة لتحديد القيمة الحقيقية لمنظمات الاعمال القائمة علي المعرفة.

. يمثل رأس المال الفكري احد عوامل الانتاج التي تدعم المركز التنافسي لمنظمات الاعمال¹.

2 . خصائص رأس المال الهيكلي :

راس المال الهيكلي له خصائص مميزة تجعله قادر علي العمل في ظل تكنولوجيا متطورة قادرة علي التعامل

مع مدخلات ذات قيمة اقتصادية واعطاء مخرجات ذات قيمة اكثر فائده واهميه من خصائصها ما يأتي:

أ . ثقافة المنظمة والقدرة علي التطور والمواكبة.

ب . كفاءة التنظيم الاداري المعمول به داخل المنشأة.

ج . الخطط والبرامج والاستراتيجيات طويلة الاجل وقصيرة الاجل المعدة داخل البرمجيات.

د . الدقة والسرعة في كيفية انسياب الاجراء والعمليات داخل النظام.

هـ . القدرة علي استخدام التكنولوجيا المتطورة، اتصال، بريد الكتروني، انترنت.

و . القدرة علي التكيف والتغير حسب متطلبات العصر.

ز . المقدرة علي تحليل البيانات وقياس المؤشرات.

ح - نظام تسجيل وحفظ الأوراق المالية .

ط - نظام التقااص النقدي السهمى بين المتعاونين .

ى - نظام التداول للوسطاء ومهمته فى إدخال أوامر الشراء والبيع ويمكن الوسطاء من مراقبة أخبار السوق

وأسعار تداول أسهم الشركات المدرجة بالسوق .

1_ Ibid. , p.16

3 . خصائص رأس مال العلاقات:

يمثل رأس مال العلاقات مجموعة من العلاقات المتكاملة بين المنشأة والجهات ذات الصلة وله المقدره علي

التكيف علي اداء ادوار متكامله من اجل تطور المنشأة منها ما يلي :

أ . القدرة التفاوضيه مع الجهات الاخرى

ب . سرعة وكفاءة خلق المعرفة وتوزيعها .

ج . المعرفة والمهارات التي تساعد المنشأة علي بناء علاقة مميزه مع الاخرين

د . يمثل وسيلة لادارة العمل بالمنظمه .

هـ . الاهتمام بولايه العملاء ومدى رضائهم

و . كيفية بناء علاقه ممتازه مع العملاء والموردين والمنظمات الاخرى .

من خلال تلك الخصائص والمميزات التي يتسم بها رأس المال الفكري حيث حاول العديد من الباحثين الربط

بينها والخبرات المعرفيه والابتكاريه من عدة نقاط يمكن ايجازها في الاتي :

I . التركيز علي اكتساب المعرفة وتجديد الرصيد المعرفي بصفة مستمرة مع الاهتمام بالقيمة الذاتية بما

يفي متطلبات اداء العمل بكفاءة وفعالية .

II . التخلص من القوالب والانماط الجامده والمفاهيم التقليدية السائدة .

III . العمل علي الخروج بافكار ابتكارية تتسم بالحدة والاصالة تساهم في زياده القدرة علي استيعاب

المتناقضات في بيئة العمل .

IV . الاستعداد لقبول التنوع سواء كان ذلك التنوع في مجالات العمل او اعضاء الفريق .

V . توافر القدرات الإبداعية والابتكارية واستثمار الطاقات الذهنيه في تقديم المقترحات اللازمة لحل

المشكلات وتطوير اساليب اداء العمل .

VI. ادراك قيمة العمل المشترك والتعامل بمنطق الفريق والتجاوز عن بعض الفروق والاختلافات في الميول

والاتجاهات بين اعضاء الفريق الواحد.

VII. الاستعداد الدائم لقبول التغير من خلال قبول المخاطر المرتبطة بالتعامل مع تكنولوجيا مستحدثة أو

العمل في مجالات جديدة ومتنوعة⁽¹⁾.

VIII. قدره علي التعامل في الاسواق المفتوحة التي تتسم بالديناميكية والتغير المستمر والتقلبات الفجائية.

IX. مواجهة التحديات والتعامل معها علي اعتبار انها فرصة لاثبات الذات وابرار القدرات المعرفية المتميزة

يرى الباحث أن من أهم خصائص رأس المال الفكري المتمثلة في رأس المال البشري هي الذكاء و سرعة

التفكير و القدرة على استيعاب المتغيرات في ظل بيئة العمل وتجديد المقترحات البناءة و المتطورة .

سرعة انجاز المهام بدقة عالية و إعطاء مخرجات مواكبة بالتعامل مع التكنولوجيا الحديثة بالكفاءة .

ومن خصائص رأس المال الهيكلي دقة التنظيم و سرعة انسياب المدخلات و المخرجات باستخدام البرامج

الحديثة و المتطورة ذات الكفاءة العالية .

خصائص رأس مال العلاقات تعتمد على علاقة وثيقة بين الشركة والعملاء و طريقة التعامل و ابتكار طرق

حديثة متطورة لجذب العملاء بتخصيص ميزات خاصة متنوعة ممتازة .

ثانياً: مكونات رأس المال الفكري

(1) د. محمد سمير العثمان ، الابتكار والتجديد في الإدارة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الاداريه ، 2000م، ص ص 6 . 8 .

لكي يتم تحديد مكونات رأس المال الفكري وتعريف كل مكون لابد من الالمام التام بأهميتها ودورها في صياغة رأس المال الفكري ومدى إسهام كل مكون في توليد القيمة بشركات المساهمة .

قام الباحثين الذين تناولوا تعريف رأس المال الفكري بتقسيمه الي عدة عناصر ورغم الاختلاف من باحث لآخر وفقاً لرؤيته لمجموعة العناصر التي تساهم في توليد رأس المال الفكري منهم.

ان ادسون وميلون 1997م قسم رأس المال الفكري الي رأس المال البشري ورأس المال الهيكلية.

كما ذكر بروكنج 1997م بان رأس المال الفكري يشمل علي عدة عناصر:

1. الاصول البشرية .

2. حقوق الملكية الفكرية .

3. اصول البنية التحتية .

4. الاصول السوقية .

قسم دوبر 2000م رأس المال الفكري الي :

أ. رأس المال البشري.

ب. رأس المال الهيكلية.

ج. رأس المال التنظيمي.

د. رأس مال العملاء.

هـ. رأس مال الابتكار.

و. رأس مال العمليات (1).

(1) د . هشام حسن عواد المليجي ، مرجع سابق ، ص 12

. ذكر بيور وجرودي 2002م رأس المال الفكري الي قسمين رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي . يقسم روستل رأس المال الفكري الي قسمين رئيسين هما رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي كما يقصد برأس المال البشري جميع المعارف والمواهب الكامنه في الموظفين الذين يعملون في المنشأة ويتألف رأس المال البشري من ثلاثة عناصر أساسية هي :

أ . كفاءة العاملين ويقصد به مستوى التعلم والخبرات والمهارات في اسرار العمل التي يمتلكونها .
ب . اراء العاملين واحاسيسهم وتوجهاتهم ويقصد بها البواعث والحوافز التي تحكم تصرفات العاملين وكذلك الإدارة العليا في قيادة المنشأة.

ج . المرونة والقدرة علي الحركة ويقصد به مقدرة العاملين في المنشأة علي التحرك السريع لاستجابة التغيرات في بيئه العمل وهذا يوضح روح الابداع والابتكار التي يتمتع بها العاملون في المنشأة .
. يعرف رأس المال الهيكلي بالمصادر الغير ملموسة التي تمتلكها المنشأة وتظل باقيه بعد انصراف الموظفين من اعمالهم ويتمثل جوهره في كل المصارف والمعلومات المملوكة للمنشأة بغض النظر عن الموظفين ان عناصر رأس المال الهيكلي لها قيمة سوقيه ويمكن لبعضها ان يباع او يشري نظراً لملكية المنشأة لها وعلي العكس من عناصر رأس المال البشري الذي تستفيد منه المنشأة دون ان تمتلكه بشكل مباشر ويمكن تقسيم رأس المال الهيكلي الي ثلاثة عناصر اساس. (1)

. العلاقات وتشتمل علي العلاقات التي ترتبط بها المنشأة مع الاطراف الخارجيه مثل العملاء والموردين والمساهمين والحكومه والمجتمع.

. الهيكل التنظيمي ويقصد به ثقافة المنشأة وقواعد البيانات والمستندات والهيكل التنظيميه وبرامج الحاسب الالي التي تمتلكها المنشأة بالاضافه الي المعرفة المتصله بعمليات المنشأة.

(1) لمرجع السابق ، ص، 337

. التجديد والتطور ويقصد به جميع المشروعات المستقبلية التي تنوي المنشأة الدخول فيها ويندرج تحت ذلك ادارة البحوث والتطوير والخطط الجديده والمنتجات او الخدمات الجديدة.

يتكون رأس المال الفكري وفقاً لتقسيم احد الباحثين من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العملاء. حيث تتمثل اهمية رأس المال البشري في القدرات التي يمتلكها الموظفين في الابتكار والابداع في كل المنتجات او الخدمات التي تقدم لأول مره او تطوير ما هو موجود منها فعلاً ويضمن رأس المال الهيكلي جميع المعارف المملوكة للمنشأة منها الهيكل التنظيمي للمنشأة، الاختراعات ، قواعد البيانات والمعلومات والعمليات والاجراءات المتصله بالمنشأة.

فيما يتعلق برأس مال العملاء الذي يشترك مع رأس المال البشري في عدم ملكية المنشأة له رغم اهميته في نجاح أي منشأة ويرتبط بالعلاقات مع العملاء بالمنشأة الذين تباع لهم السلع او تقدم لهم الخدمات سواء علي مستوي الافراد او المنظمات (حكومية او خاصة) وكذلك حصة المنشأة في السوق ومدي رضاء المستهلك وولاء ومعدل ربحية كل عميل .

. قد قسم رأس المال الفكري عند بعض الباحثين الي ثلاثة اجزاء أساسية هي: كفاءة العاملين ، الهيكل الداخلي ، الهيكل الخارجي.

أ . كفاءة العاملين وتشمل المستوي التعليمي والخبرة التي يمتلكها الموظفين في المنشأة وتساهم في اضافة قيمة جديده لاصول المنشاه الملموسة وغير الملموسة .

ب . الهيكل الخارجي ويتالف من العلاقات مع كل من العملاء والموردين والعلاقات التجارية الخاصة بالمنشأة بالاضافه الي السمعة التي تتمتع بها المنشأة بين المنافسين.

ج . الهيكل الداخلي ويضمن ثقافة المنشأة وشكلها القانوني والادارة والنظم والبرامج الجاهزة تتكامل تلك العناصر الثلاثة المكونة لرأس المال الفكري ، من خلال التفاعل والتأثير المتبادل بين كفاءة العاملين والهيكل

الداخلي والهيكل الخارجي للمنظمة فمثلاً تحقيق سمعة جيدة في السوق وإقامة علاقات هيكليه طويله الاجل مع العملاء الا من خلال توافر روح الابداع والابتكار لدي العاملين واتباع نظم اداريه حديثه. بالاضافه الي ذلك تتضح اهمية علاقه بين المنظمة والاطراف الخارجيه مثل العملاء والموردين اهم الاطراف الداعمه للتميز التنافسي للمنظمة لان كفاءة رأس المال الفكري لا تتحقق من خلال الجهود الداخليه بالمنظمة ولكن من خلال الحصول علي دعم البيئة الخارجيه .

ايضاً يقدم (Brooking) رأياً اخر الي تقسيم رأس المال الفكري الي اربعة مكونات رئيسيه هي⁽¹⁾ :

أ . رأس المال البشري ويرتبط بالموارد البشرية للمنشأة حيث يشتمل علي المعرفة واسرار العمل التي يمكن تحويلها الي قيم.

ب . رأس المال الهيكلي ويرتبط بالبنية التحتية للمنشأة ويشمل البنية المادية مثل المباني والحاسبات الالكترونيه والبنية الغير ملموسة مثل تاريخ المنشأة وثقافتها وادارتها.

ج . اصول المنشأة ويقصد بها رأس المال الهيكلي الذي تستخدمه المنشأة في عملياتها التجارية مثل تسهيلات التشغيل وشبكات التوزيع.

د . الملكية الفكرية وتتضمن جميع الاصول الفكرية التي تمتلكها المنشأة التي يتم الحصول علي حماية قانونيه لها.

ومن ابرز التقسيمات لرأس المال الفكري تقسيم الجمعية الامريكية للتدريب والتطوير حيث قامت الجمعية بتصنيف رأس المال الفكري الي اربعة عناصر أساسية هي:

1. رأس المال البشري .

2. رأس مال العمليات .

(1) د. عماد سيد قطب السيد ، مرجع سابق ، ص 312

3. رأس مال الابداع .

4. رأس مال العملاء .

أ - رأس المال البشري ويشتمل علي: كفاءة ومهارات ومعارف وخبرة الادارة وتنوع المهارات، التعليم، الاجور والحوافز، الوقت المستنفذ في التدريب وفاعلية نقل التعليم والتدريب.

ب - رأس مال الابداع يشتمل علي: المنتجات الجديده ، القدرة الإبداعية ، استغلال الفرص ، حقوق النشر ، المبيعات في السنوات الخمس الاخيره عدد براءات الاختراع.

ج . رأس مال العمليات ويشمل علي: مقدار الانفاق الفني والاداري ، نظم العمل.

ويري البعض الاخر ان رأس المال الفكري يتكون من العناصر التالية :⁽¹⁾

I. راس المال البشري: ويضمن المهارات وحق المعرفة وخبرة وكفاءات الافراد داخل المنظمة.

II. رأس مال العلاقات: ويعبر عن طبيعة العلاقات مع الافراد ذوي الصلة بالمنشأة خارج المنظمة مثل العلاقات مع الموردين والعملاء.

III. راس المال التنظيمي: مثل العلاقات التجارية وبراءات الاختراع .

من خلال استعراض التصنيفات المختلفة لعناصر رأس المال الفكري يري الباحث انه لا يوجد اتفاق محدد علي عناصر ومكونات رأس المال الفكري سوي من قبل الباحثين او المنظمات غير انهم يتفقون في جزءاً منها مثل رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العلاقات ويختلفون في شرح تفصيلاتها الدقيقة. كما يري الباحث ان رأس المال الفكري يشتمل علي ثلاثة مكونات أساسية متفقاً في ذلك مع بعض الباحثين علي المكونات الاتية:

(1) د.هاني محمد السعيد ، راس المال الفكري ، القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص ص 34 35

. رأس المال البشري: ويشتمل علي التفكير . الابتكار . براءة الاختراع . حقوق الملكية . التصميم والنشر . القدرة علي التكيف . قبول التغير والتنوع . القدرة علي القيادة . المؤهلات العلمية . التأهيل الوظيفي والمهني . الرصيد المعرفي . الخبرات المتراكمة .

. رأس المال الهيكلي: يشتمل علي ثقافة المنظمة . كفاءة التنظيم الاداري والمالي . قواعد البيانات . نظم الاتصال . العلاقات التجارية . طرق تقييم الخطر . المرونة وانسياب المعلومات والعمليات .

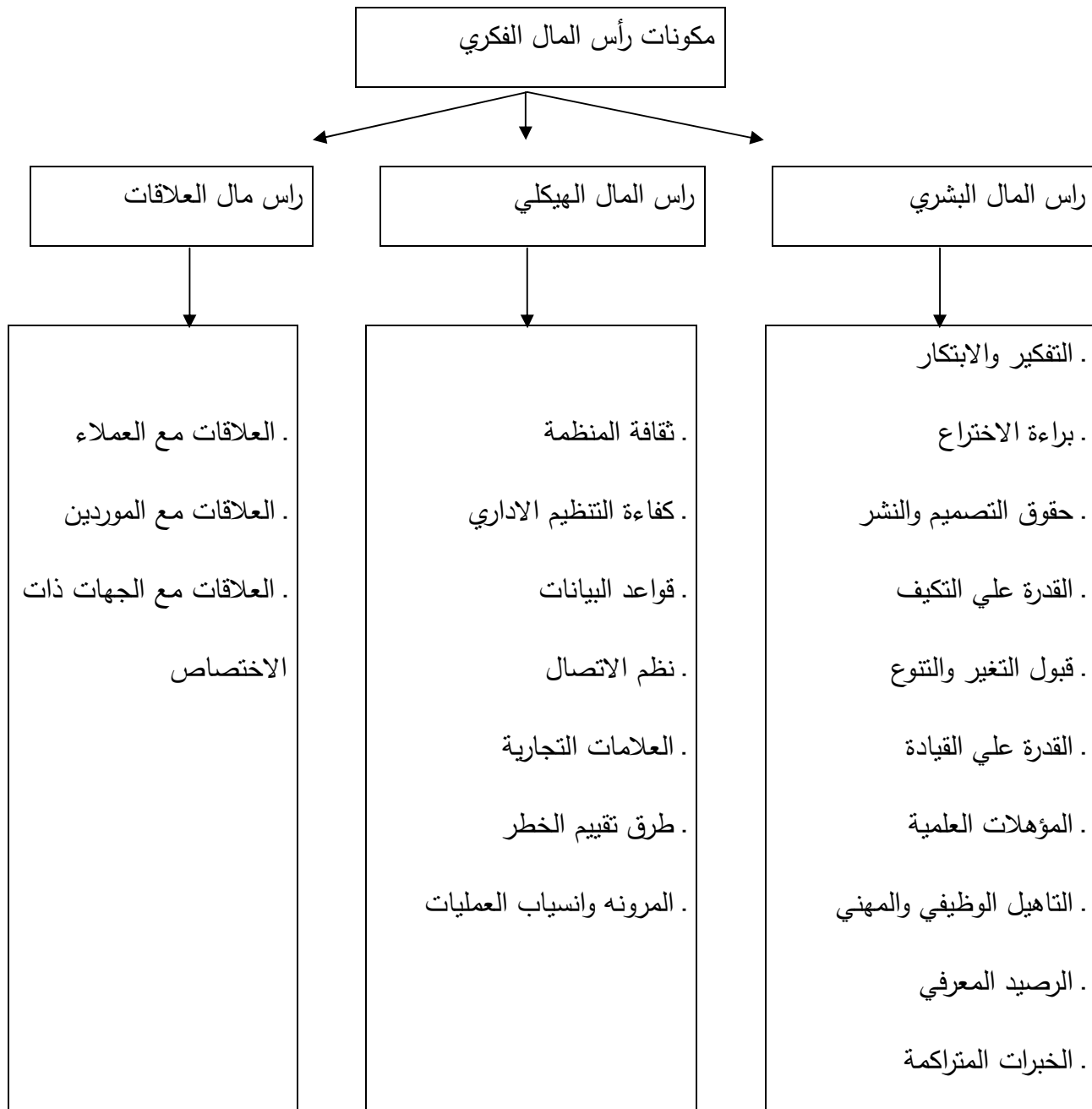
. رأس مال العلاقات: يشتمل علي العلاقات مع العملاء . العلاقات مع الموردين . العلاقات مع الجهات الاخرى ذات الصلة.

يقصد بالعلاقات الارتباط الوثيق بين الجهات ذات الصلة والاختصاص مع المنظمة حيث يشتمل علي العلاقات مع العملاء والموردين والجهات الاخرى يتم الاعتماد عليهم في عمليات البيع والشراء والاقتراض يجب الاهتمام بارائهم ومقترحاتهم واخذها في الاعتبار عند تقييم منتجات او تقديم خدمات جديده او تطوير الموجود منها والتعرف علي احتياجاتهم والعمل علي تطوير علاقه والمحافظة عليها والتوصل الي كيفية تطويرها وايجاد اساليب ووسائل متطورة من نظم تواصل واتصال عبر البريد الالكتروني والانترنت .

استنادا علي تلك التقسيمات الأساسية لرأس المال الفكري سوف يتم توضيح مكونات رأس المال الفكري وشرح بعض تفصيلاته الدقيقه من خلال الشكل رقم (1/2/1) كالآتي :

الشكل رقم (1/2/1)

مكونات رأس المال الفكري



المصدر: اعداد الباحث إعتقادا على د. نهال أحمد الجندي ، قياس وتقييم رأس المال الفكري أحد متطلبات

الاساسية فى تحديد أهمية المنشأة ، نموذج مقترح ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية تجارة ، جامعة

القاهرة ، العدد السادس ، 2005م ، ص18

من الشكل (1/2/1) يوجد أن المكونات الأساسية لرأس المال الفكري هي المعزز الالهم للقدرة التنافسية من

خلال الاحكام علي الجوانب المالية والمادية في تقييم القيمة السوقية للمنظمة. حيث يعد رأس المال البشري

الذي يعتمد علي العقل كمصدر تنبسط منه المعرفة ويكتسبها فالذين يملكون العقل المبدع هم الثروة الحقيقية للمنظمات التي تقدم مخرجات مميزة دون غيرها . لان بعض الرواد والباحثين يعتبرون رأس المال الفكري استراتيجيه توجيهيه بحد ذاته واقوي سلاح تنافسي في الوقت الحاضر بالنسبه للمنظمات المعاصرة لان المهارات المعرفيه من الادراك والتصور والتخيل بالحصول علي المعلومات ذات قيمة عاليه يمكن ان تؤدي الي رفع معدل القوة المستفيدة من الخدمة المقدمة. مع القدرة علي التكيف والتغير في بيئة العمل ذات التقلبات الفجائية والتطور المتسارع مع متطلبات العصر في ظل التقنيه الحديثه من خلال رأس المال البشري.

يرى الباحث أن رأس المال الفكري له مميزات وخصائص حسب التقسيم التالي :

راس المال البشري: له القدرة علي التفكير والاختراع والتكيف مع قبول التغير والتنوع في ظل قياده الحديثه والمتطورة بما له من مؤهلات علميه وتاهيل مهني ورصيد معرفي وخبرات متراكمة.

راس المال الهيكلي: يتركز علي ثقافة المنظمة من حيث المواكبة والتطور وكفاءة التنظيم الاداري المعمول به وكيفية انسياب الاجراءات وتنفيذ التوجيهات حسب الخطط والبرامج المعدة الانية والمستقبلية من خلال نظم الاتصال السريع والفعال. وجمع وتحليل البيانات من خلال المعلومات المتوفرة حسب الهياكل بالمنظمة من الموجودات التقليدية والحديثة حيث يمثل رأس المال الهيكلي رأس مال المخزون في قواعد البيانات والوثائق والبرمجيات الموجوده بالمنظمة وله قيمة .

راس مال العلاقات: وتمثل هذه العلاقات جزء هام جداً من البنية التحتية لعلاقات المنظمة مع البيئة من حولها من بيانات ومعلومات عن السوق والزبائن والمستفيدين وكيفية ايجاد اساليب متطورة لها. من نظم اتصال عبر البريد الالكتروني والانترنت لتحقيق الاهداف المخطط لها.

استناداً الي التقسيمات السابقه التي تناولت مكونات رأس المال الفكري يخلص الباحث الي حقيقة مفادها علي أنه بالرغم من اختلاف الكتاب والباحثين في تحديد مكونات رأس المال الفكري، كما يتبنى الباحث التقسيم

الثلاثي لرأس المال الفكري (رأس المال البشري ، رأس المال الهيكلي ، رأس مال العلاقات) وهي الأكثر شيوعاً حيث نجد علاقه ارتباطيه وثيقه الصلة بين هذه المكونات الثلاثة تعمل في تكامل مع بعضها البعض في اطار الخطط والبرامج الاستراتيجية المعده لذلك من قبل المنشأة في شكل مخرجات ذات الاثر الواضح من خلال التقارير والقوائم المالية في نهاية الفتره فيما يتحقق من نسب ومؤشرات في جودة الاداء وزيادة المنفعه ومعرفة الموقف المالي الحقيقي للمنشأة ومقارنة ذلك مع فترات سابقة.

الفصل الثاني

مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع القوائم المالية

يتناول الباحث في هذا الفصل مفاهيم وأنواع وأهداف القوائم المالية ومدى جودة محتوى البيانات المالية لفائدة المستخدمين ويتم سردها من خلال الباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف القوائم المالية

المبحث الثاني: أنواع القوائم المالية

الم

مفهوم وأهمية وأهداف القوائم المالية

تعد المحاسبة فرع من فروع المعرفة التي تطورت على مر العصور في الاتجاه الذي يزيد من فعاليتها من خلال الخدمات التي تقدمها للجهات المستفيدة وهي تعتبر لغة الأعمال فهي تطورت بمرور الزمن وتتمر بعدة مراحل من خلال تطبيقها العملية وأسسها النظرية وتفرعت إلى عدة فروع متخصصة كل منها يحتاج إلى بيانات ذات طبيعة خاصة تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

فالمحاسبة نشاط يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية المالية بالوحدة الاقتصادية المعنية الي الذين ترتبط أو تتأثر قراراتهم بنشاطها بصورة لها اهميتها ودلالاتها وتعتبر القوائم المالية هي الناتج النهائي للنظام المحاسبي ويتم اعدادها باتباع اسس القياس المحاسبي في عملية التحليل المالي وهي العملية المهمة التي توضح مركز المنشأة المالي الحقيقي وبناءً عليه يتم اتخاذ القرارات السليمة استثمارية او تمويلية او غير ذلك.⁽¹⁾

أولاً: مفهوم القوائم المالية :

تتركز نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية غير ان هذه القوائم في الوقت الحالي وفي ظل التعقيدات والتغيرات في بيئة الاعمال لا تعطي المعلومات الكافية التي يجب الافصاح عنها والتي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية داخل القوائم المالية ذات الغرض العام¹. كما تعرف القوائم المالية بانها وسيلة النظم المحاسبية في عرض نتائج فعاليتها وانشطتها في الوحدة الاقتصادية حيث يتم عرض خلاصة نتائج النشاط في صورة قائمة الدخل والوضع الحالي في صورة المركز المالي ويتم تقديمها للاطراف المعنية داخل وخارج المنشأة.

تعتبر القوائم المالية مصدراً أساسياً للبيانات التي تستخدم لتحليل اسباب الفشل او النجاح بالوحدة الاقتصادية وتقييم الاداء وتكوين المؤشرات والتنبؤات المستقبلية تعتبر اداء من ادوات التنظيم المحاسبي التي تستخدم في عرض نتائج فعاليتها وانشطتها في الوحدة الاقتصادية ، حيث يتم تلخيص اداء المنشأة في صورة قائمة الدخل (الارباح والخسائر) وتصوير وضعها المالي (الميزانية العمومية) ويتم تقديمها الي مختلف الفئات داخل وخارج المنشأة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

⁽¹⁾ د. طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية مع المعايير الامريكية و البريطانية، عرض القوائم المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2004م، ص 156

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالاطراف المعنية بالمشاة من خلال القوائم المالية يمكن لتلك الاطراف التعرف على العناصر الرئيسيه المؤثره على المركز المالي للمشاة وما حققته من نتائج تجدر الاشاره الي تعدد التعاريف الخاصة بالقوائم المالية، ومن التعاريف الاولى التي وضعت وما زالت سائده الي حد كبير الي الان. وهو تعريف هيئة المحاسبين بامريكا للتقارير المالية الذي ينص علي ان القوائم المالية هي عباره عن مجموعة من البيانات المسجلة وتطبيق لمبادي متعارف عليها من المحاسبة وتقدير شخصي، ومدي سلامة عنصر التقدير الشخصي تتوقف علي مدي تمكن وخبرة الاشخاص القائمين باعداد القوائم المالية ومدي استيعابهم وفهمهم للمبادي المحاسبية المتعارف عليها كما تم تعريف القوائم المالية بانها القوائم التي تعكس نتائج تسجيل وتبويب وتلخيص الاحداث الاقتصادية علي كل من المركز المالي ودخل المشاة خلال الفترة المحاسبية.⁽¹⁾ ان نتائج عمليات المحاسبة المالية تظهر في صورة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية وعليه فان دراسة المفاهيم المحاسبية تتطلب تحديد مفاهيم القوائم المالية وما تحتويها من عناصر رئيسيه الا ان القوائم المالية لا تعطي سوي جزء يسير من المعلومات التي يتم الافصاح عنها للمستخدمين حيث هناك صعوبة في الافصاح عن كافة المعلومات التي يحتاج اليها مستخدموا التقارير في صلب القوائم المالية ذات الغرض العام، والنتيجة ان هناك معلومات محايدة كثيره واخري غير محاسبية يوضح عنها خارج نظام القوائم المالية الأساسية مثل التوقعات والتنبؤات الخاصة بالفترات القادمه وتحليلات الإدارة وخطتها. تعد القوائم المالية المنشوره من احدي المصادر الهامة التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين في سوق المال عند اتخاذ قراراتهم المرتبطة بالاستثمار وتوجيه المدخرات.

(1) نجوي محمد بحر الدين ، اثر تضخم القوائم المالية في الشركات في سوق الخرطوم للاوراق المالية . ، رسالة دكتوراه الفاسفة في

محاسبه غير منشوره، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2002 ، ص 99

المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية والقوائم المالية المنشورة تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية ، حيث تمكنهم من توفير المعلومات الملائمة الصادقة التي تعبر عن الحقائق الاقتصادية والمالية للشركات التي تتداول أسهمها في سوق المال، كما توفر لهم المعلومات التي تفيدهم في قياس حجم وتوقيت التدفقات النقدية التي ازداد الطلب عليها في مجال التشغيل والاستثمار والتمويل ، حيث يقوم المحللين الماليين لسوق المال ومديروا الائتمان في البنوك والمستثمرين لتقويم القوائم المالية بالإضافة الي القوائم المالية التقليدية المعدة علي اساس الاستحقاق عند اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض. كما توفر القوائم المالية المنشورة المعلومات التي تمكن المستثمرين والمقرضين من التعرف علي ما تمتلكه الشركات العاملة بسوق المال من حقوق وما عليها من التزامات التغيرات التي يمكن ان تطرأ علي هذه الموارد والالتزامات⁽¹⁾

فالافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة يجعل المعلومات بالقوائم المالية ذات محتوى اعلامي جيد لما تتمتع به من مصداقية وشفافية.

القوائم المالية المحاسبية تتضمن التقارير والقوائم التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبى لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق الملكية وتصوير الوضع المالى للمشروع فى نهاية الفترة المالية الجدير بالذكر ان القوائم المالية تنقسم الي قسمين: (2)

1. قوائم مالية أساسية .

(1) د. عصام الدين محمد متولي ، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، القاهرة، 2005م ، ص 342 .

(2) د . هادى رضاء الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية فى القياس المحاسبى ، الجزء الأول ، عمان ، دارالثقافة للنشر والتوزيع ، 2006م ، ص 97 .

2. قوائم مالية ملحقة .

فالقوائم المالية الأساسية هي تلك القوائم المالية التي يتم اعدادها بصورة منظمه ودوريه من الحسابات وهي توفر الحد الادني من المعلومات التي يمكن ان تحقق اهداف المحاسبه. والقوائم المالية الملحقة هي تلك القوائم والتقارير التي تعد اما ملحقات للقوائم المالية الأساسية كتقارير التحليل المالي والمؤشرات الاخرى.

وتقارير داخلية تعد الانتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الإدارة وهذه القوائم الملحقة تخدم اهداف المحاسبة الادارية ومحاسبة التكاليف والانواع الاخرى من فروع علم المحاسبة.

اما القوائم المالية الملحقة فهي قوائم مالية اضافيه تقوم الوحدات المحاسبية باعدادها اما بصورة تطوعية اما بناءاً علي توصيات لمقابلة ظروف معينه او تنظيم اوضاع خاصة من امثلة القوائم المالية الملحقة. نجدها في قوائم بيان تفاصيل بعض الاجماليات الهامة الوارده بالقوائم المالية الاساسية، قوائم عن القيمة المضافة وعناصرها الأساسية قوائم مالية معدلته بالتغير في مستويات الاسعار قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة قوائم مالية قطاعية عن خطوط الانتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد. عليه فان القوائم المالية الملحقة تختلف سواء من حيث العدد او المحتوي مع اختلاف ظروف الحال.

ان القوائم المالية الوسيلة الرئيسة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الي الاطراف الخارجية .

تشتمل القوائم المالية على قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الارباح المتحجزة. كما تشمل ايضاً الملاحظات علي القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكمّل للقوائم المالية. هنالك بعض المعلومات التي يمكن تقديمها من خلال التقارير المالية ليس القوائم المالية. اما لانها تطلب بواسطة الجهات الرسمية والحكومية او ان إدارة المشروع ترغب في الافصاح عنه واختبارياً فالتقارير المالية تشمل بخلاف القوائم المالية العديد من الاشكال مثل خطاب رئيس مجلس الإدارة بالشركة الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي والمستقبلي

وكذلك اثر نشاط الشركة علي البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع مثل تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيرها. بالاضافه الي ذلك هناك معلومات اخري مثل المعلومات التي تنشرها عن الشركات بالاصدارات المتخصصة والتنبؤات الخاصة بمحلي القوائم المالية بالنسبة للارباح المحاسبية واسعار الاسهم وكذلك المعلومات عن اسعار الفائده وغيرها .⁽¹⁾

ان القوائم المالية تعتبر وسيلة الاتصال يمكن عن طريقها ان تظهر الشركات كل ما تملكه بقيمتها الحقيقية ويؤدي اظهار رأس المال الفكري في تلك القوائم الي مايلي :

1. اعتباره اداء لادارة المعرفة الداخليه في الشركات فضلاً علي انه يفيد اداء الادارة في الكفاءات التي تحتاجها ادارة المعرفة.

2. فيما يتعلق بالانشطه يسهم الافصاح عن رأس المال الفكري في :

أ . تحسين العلاقات مع اصحاب المصلح المختلفة لانه يساعد علي زيادة الشفافيه التي تساعد علي تعزيز سمعة الشركة وعلي ضوء هذا التحسن فانه يمكن استخدامه كاداة لتعين الكفاءات من الموظفين في الشركات.

ب . التقدير الشخصي من خلال تحديد اهم التغيرات في الكفاءات في الشركات وتوفير الطرق للتدريب والتعليم لسد تلك الثغرات .

ج . بناء القيمة الحقيقية للشركات وذلك باستخدامه كاداة من ادوات التسويق لاطهار المعرفة والكفاءات الأساسية في الشركات.

⁽¹⁾ الوليد عثمان فرح ، دور الافصاح في القوائم المالية المنشوره في الحد من غسيل الاموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية ، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشوره ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2009م

في ظل التغير المطرد والمخاطر المتكرره ياتي هنا الدور الرائد لراس المال الفكري في المقدره علي المواكبة والتطور والابتكار المتلاحق للتقليل من ذلك وقلب الموازين ويفوق كل الاحتمالات.

عرفت القوائم المالية بانها نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي يتم تحويرها والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة. وهي مجموعة من الكشوفات المحاسبية التي تعبر عن البيانات الفعلية والاجمالية لمستوي اداء المشروع وحقيقة مركزه المالي التي آلت اليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة.⁽¹⁾

يرى الباحث مما سبق ان القوائم المالية هي مجموعة مترابطة من الكشوف والقوائم المالية تعدها المنشأة وبصوره دوريه في نهاية كل فترة محاسبية لمعرفة نتيجة اعمال تلك الفترة من ربح او خساره او لمعرفة اسباب النجاح او الفشل من خلال مركزها المالي في تاريخ اعداد القوائم المالية وان كانت تلك القوائم المالية تتجاهل كثير من العناصر الهامة التي ساهمت في اظهار الموقف الانتاجي من ثم ترجمة ذلك الي ارقام حسابه واهمها رأس المال الفكري بمكوناته المختلفة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ،راس مال العلاقات) كل ذلك ادي الي اظهار هذه القوائم بصورها الحالية ايجابية او سلبية. عليه يجب اظهار القيم الحقيقية لتلك العناصر والافصاح عنها بالقوائم الماليه. لذا تعتبر القوائم المالية بشكلها الحالي لا تعكس المركز المالي الحقيقي فيما تمتلكه المنشأة من رأس مال فكري بتجاهلها لعدم تحديد التكلفة الحقيقية من خلال الانفاق علي البحوث والتدريب والتطوير والتاهيل الذي تبذل فيه المنشأة الاقتصادية ارقام كبيرة والاهتمام بتحديد العمر الانتاجي وطرق الاهلاك وذلك من خلال اصدار معايير او اسس للقياس لاظهار القيمة الحقيقية لراس المال

(1) ثريا محمد مصطفى ، اثر الافصاح عن المخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير في القوائم المالية ، بحث تكميلي ماجستير

محاسبة وتمويل غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م ، ص 2

الفكري بعناصره المختلفة سواء ذلك في المنشآت ذات الطبيعة المتشابهة أو حسب مؤشرات معينة. القوائم المالية بصورها الحالية عامة توضح البيانات على الفترة المحاسبية الماضية بينما المستقبل يختلف تماماً .

ثانياً: أهمية القوائم المالية

تستطيع الوحدات الاقتصادية التعرف على نتيجة نشاطها في نهاية السنة المالية تقوم بإعداد حساب التشغيل والمتاجرة الأرباح والخسائر والتي يمكن إجمالها في قائمة واحدة تسمى قائمة نتائج الأعمال أو قائمة الدخل والتي تحدد من خلالها نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية إن كانت ربحاً أو خسارة وأن المشروع التجارى يقوم بشراء السلع وإعادة بيعها وتحقيق الأرباح من خلال الفرق بين ثمن بيعها وتكلفتها .

كما تعتبر قائمة المركز المالى (الميزانية العمومية) الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة وعادلة لحالة المشروع المالية فى لحظة زمنية غالباً ما تكون نهاية السنة المالية . يتم تبويب عناصرها فى مجموعة ملائمة يسهل معها الوقوف على حالة المشروع المالية كما تساعد فى إجراء التحليلات والمناقشات المناسبة للحكم على وضعية المشروع . كما توفر الميزانية العمومية معلومات مفيدة على مدى قوة المركز المالى للمنشأة ، فيتبين لدى المنشأة من ممتلكات أو موجودات وما على المنشأة من متطلبات سواء من قبل الملاك أم من قبل غيرهم (1) .

كما تتبع أهمية قائمة حقوق الملكية لإعدادها من خلال رصيد رأس المال فى بداية العام مضافاً اليه الإستثمارات الإضافية التى تتم خلال العام مضافاً إليها صافى الربح المحقق خلال العام أو مخصوماً منه الخسارة إن وجدت(2) .

(1) د. عبد الناصر إبراهيم نور و د. وليد زكريا صيام وحسام الدين مصطفى الخداس ، أصول المحاسبة المالية ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2004م ، ص ص 276 - 279

(2) د . ناصر نور الدين عبد اللطيف ، أساسيات المحاسبة المالية فى المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية تحليل القوائم المالية والمحاسبة عن الالتزامات ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2006م ، ص92

كما تأتي أهمية قائمة التدفقات المالية حيث تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والنشاط التشغيلي والاستثماري للمنشأة على أنها تعطى مؤشرات تدل على سرعة التدفق النقدي .

ثالثاً :دور التقارير والقوائم المالية المنشورة وأثرها علي قرارات الاستثمار في سوق المال

تهدف التقارير والقوائم المالية المنشورة الي توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وقد ادت التطورات الاقتصادية في السودان الي ضرورة الاهتمام بدور واهمية التقارير والقوائم المالية باعتبارها احد المصادر الهامة التي يعتمد عليها المتعاملين في سوق الخرطوم للاوراق المالية في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالاستثمار في السوق. كما حددت لجنة ترويلود المنبثقة من مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي عام 1971م اهداف التقارير والقوائم المالية في اثني عشر هدفا تكون مجموعة هيكلاً منسقاً له عدة مستويات، هذه الاهداف وهي علي النحو التالي:

1. توفير المعلومات المفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. خدمة الطائفة التي ليس لها السلطة او القدرة والامكانيات علي طلب المعلومات.
3. توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من اجل اعداد التنبؤات والمقارنات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة.
4. امداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لاجراء التنبؤات والمقارنات وتقييم مقدرة المنشأة علي تخصيص الدخل.
5. توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة علي الاستخدام الكفاء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة.
6. توفير معلومات وقائيه وتفسيرية عن العمليات والاحداث والتي تساعد علي التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة علي تحقيق الدخل.
7. تقرير قائمة المركز المالي يكون مفيد في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم للقدرة الاداريه للمنشأة.

8. تقديم قائمة الدخل الدوري بالشكل الذي يمكن من الاعتماد عليها في اعداد التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة

المنشأة علي تحقيق الدخل في المستقبل .⁽¹⁾

9- تقديم قائمة بالنشاط المالي يمكن الاستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات وتقييم المقدرة الايرادية للمنشأة.

10. تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتعلقة بالمستقبل.

11. الاجهزة الحكوميه والمنشات التي لا تهدف الي تحقيق الربح كما تهدف القوائم المالية الي توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الادارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدي فعالية الإدارة في تحقيق اهداف التنظيم.

12. التقدير عن الانشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها تاثيرها علي الوضع الاجتماعي .

رابعاً : المقومات المرتبطة بتطوير القوائم المالية

تعتبر التقارير والقوائم المالية احد مصادر المعلومات الهامة والتي يعتمد عليها المستثمر في سوق المال في اتخاذ قرار شراء او بيع الاوراق المالية فان نجاح تلك القرارات تتوقف الي حد كبير علي مدي سلامة وملاءمة ومصداقية التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات التي تتداول اسهمها في السوق ، ومن ثم يجب علي الشركات العاملة في سوق الخرطوم للاوراق المالية والقائمين علي امر هذا السوق ضرورة اعادة النظر في محتوى التقارير والقوائم المالية المنشورة في شكلها الحالي والعمل علي تطويرها بالشكل الذي يجعلها قادره علي استيعاب كافة المعلومات من مصادرها المختلفة ، حيث تستجيب اسواق المال بسرعه ودقه للمعلومات التي

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص135

توفرها التقارير والقوائم المالية للمستثمرين والمتعاملين في السوق أولاً بأول في ظل ذلك يجب توافر مجموعة من المقومات بالقوائم المالية المنشورة⁽¹⁾.

أ . السياسات المالية والنقدية للدولة : ان تخفيض الدولة لمعدلات الضرائب علي ارباح الاعمال للمنشآت ينعكس اثره بشكل ايجابي علي ارباحها الصافيه مما يؤدي بالتبعيه الي ارتفاع اسعار الاسهم. كما يعد تخفيض معدلات الضرائب اداء من ادوات تشجيع الاستثمار. كما ان السياسات النقدية للدولة ومدي سيطرتها علي الكتلة النقدية له علاقه مباشرة بمستويات اسعار الاسهم في اسواق المال مما يؤثر علي القيمة السوقية للمنشأة وبالتالي القيمة السوقية للاسهم العاديه التي تصدرها تتحدد في ضوء التدفقات النقدية المتوقعة والحد الادني للعائد علي الاستثمار.

ب . السياسات النقدية للدولة: كما تؤثر السياسات النقدية للدولة علي اسعار الاسهم تؤثر التقارير الشهرية عن معدلات التضخم علي اسعار الاسهم ، فالمعلومات عن ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم من شأنه ان يترك اثرًا عكسيًا علي اسعار الاسهم وقد يسود اعتقاد لدي المتعاونين في سوق المال ان الزيادة في حجم التضخم قد تدفع بالبنك المركزي علي الحد من عرض النقود الامر الذي يترتب عليه بالتبعيه انخفاض القيمة السوقية للسهم.

ج . حجم الناتج المالي الاجمالي: يمكن ان يؤثر علي اسعار الاسهم بشكل ايجابي وقد يكون له اثر سلبي فالاعلان عن زياده غير متوقعه في حجم الانتاج القومي لايمكن ان يزيد من التفاؤل بشأن المستقبل مما يزيد من حركة التعامل في الاسهم ويؤدي بالتالي الي ارتفاع اسعارها ، علي العكس من ذلك فان المعلومات عن زياده وغير متوقعه في الانتاج القومي قد يلقي بظلال من التشاؤم بشأن المستقبل ويتحقق هذا الامر اذا ساد اعتقاد لدي المتعاملين في السوق بان تلك الزيادة يمكن ان تؤدي الي زيادة النمو في الكتلة النقدية بشكل يتوقع

(1) المرجع السابق، ص ص 204 ، 205

ان يسفر عن احداث تضخم يترتب علي زياده معدل سعر الفائده ينشأ عنه انخفاض في اسعار الاسهم نتيجة الزيادة المحتملة في معدل العائد المطلوب علي الاستثمار .

تتعدد المفاهيم بالقوائم المالية وذلك حسب طبيعة النشاط واهمية تلك القوائم وما يترتب علي ذلك من مقومات حتي تكون ذات دلالة ومحتوي اعلامي جيد للمستخدمين داخل وخارج الشركة. يلاحظ مما سبق ان القوائم المالية هي مجموعة مترابطة من الكشف والقوائم تعدها المنشأة بصورة دورية في نهاية كل فترة محاسبية لمعرفة نتيجة اعمال تلك الفترة من ربح او خسارة او لمعرفة اسباب النجاح او الفشل من خلال مركزها المالي في تاريخ اعداد القوائم الماليه. ان تلك القوائم المالية تتجاهل كثير من العناصر المهمة التي ساهمت في اظهار الموقف الانتاجي من ثم ترجمته الي ارقام حسابية واهمها رأس المال الفكري بمكوناته المختلفة (رأس المال البشري ، رأس المال الهيكلي ، رأس مال العلاقات) كل ذلك ادي الي اظهار هذه القوائم بصورتها الحالية المتغيرة ، عليه يجب اظهار القيم الحقيقية لتلك العناصر والافصاح عنها بالقوائم الماليه. لذا تعتبر القوائم المالية بشكلها الحالي لا تعكس المركز المالي الحقيقي فيما تملكه المنشأة من رأس مال فكري لتجاهلها لعدم تحديد تكلفته الحقيقية من خلال الاتفاق علي البحوث والتدريب والتاهيل والتطوير الذي تبذل فيه المنشآت الاقتصادية مبالغ كبيرة والاهتمام لتحديد العمر الانتاجي وطرق الاهلاك وذلك من خلال اصدار معايير او أسس للقياس والافصاح لاظهار القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري بعناصره المختلفة سوي ذلك في المنشآت ذات الطبيعة المتشابه او حسب مؤشرات معينة.

خامساً : أهمية تطوير القوائم المالية

أن الارقام التي تحتويها القوائم المالية أرقام صماء تتطلب الافصاح والتفسير حتى تكن مفيدة لمتخذي القرار أو مستخدمي البيانات المالية ويحتاج هؤلاء إلى معرفة كيف تترجم العبارات غير المحاسبية التي ترافق البيانات

المالية يقرأ ويفهم القوائم المرفقة والملاحظات والايضاحات المرفقة حتى يستطيع أن يطلع على ماهو موجود بين السطور في عرض وتقديم الادارة القوائم المالية السنوية والبيانات المنشورة في الميزانية⁽¹⁾.

- تمثل القوائم المالية النتائج النهائية للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمنشأة وتغطي فترة زمنية معينة .

- تطور القوائم المالية يجعلها أكثر مصداقية ودقة ومواكبة .

- حيث يتم إعداد القوائم المالية من قبل الإدارة بالمنشأة لصالح الأطراف الداخلية والخارجية ويتم إعدادها بإفتراض الاستمرارية وعلى أساس الإستحقاق ويتم الإعتراف بها عند حدوثها.

القوائم المالية بصورها الحالية عامة توضح البيانات عن الفترة المحاسبية الماضية بينما المستقبل يختلف تماماً في ظل التغير المطرد والمخاطر المتكررة من هنا يأتي الدور الرائد لرأس المال الفكري في المقدره علي المواكبة والتطور والابتكار المتلاحق للتقليل من ذلك وغلب الموازين حتي يفوق كل الاحتمالات.

بالرغم من ان جميع المنظمات الاقتصادية تداوم علي اعداد القوائم المالية التقليدية ولكن الحال تغير بالدور الهام والمحوري الذي يلعبه رأس المال الفكري في تحديد القيمة الحقيقية للمنشأة مما ينعكس علي الدخل المحلي والقومي من خلال ذلك تتبين أهمية القوائم المالية للاتي :

1. القوائم المالية توفير معلومات حول المركز المالي والاداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية .

2. ان القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية علي كل حال لا توفر المعلومات التي يمكن ان يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لان هذه القوائم تعكس الي حد كبير الاثار المالية للاحداث السابقة ولا توفر بالضروره معلومات غير ماليه.

(1) نعيم دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة والاصول العلمية والعملية ، عمان ، د ت ، 1995 ، ص 52 .

3. فى ظل هذا الاتجاه أصبح هنالك مطلب من أصحاب الحصص الخارجية لنوع مختلف من المعلومات وتسعى العديد من الشركات إلى محاولة تلبية هذا المطلب على الرغم من خلق وقياس ونشر تلك المعلومات أكثر تعقيدا من المعلومات المالية .⁽¹⁾

يرى الباحث تنبع أهمية القوائم المالية المنشورة فى المقدرة على توفير معلومات المحاسبية اللازمة للمستثمرين والدائنين والمحللين الاقتصاديين والمهتمين بسوق المال . حيث تمثل القوائم المالية أحد المصادر الهامة التى يعتمد عليها كل المتعاونين فى سوق الخرطوم للأوراق المالية فى إتخاذ قراراتهم الخاصة بالاستثمار فى السوق من شراء وبيع الأوراق المالية . فإن نجاح تلك القرارات يعتمد الى درجة كبيرة على مصداقية القوائم المالية المنشور لشركات المساهمة التى تداول اسهمها فى السوق مما ينعكس على شركات العاملة بسوق الخرطوم الأوراق المالية والقائمين على أمر السوق بضرورة إعادة النظر فى محتوى القوائم المالية المنشورة لأنها بشكلها الحالى تتجاهل أهم الموارد وهو رأس المال الفكرى وعدم الإفصاح عن تكلفة الحقيقية للقوائم المالية . يجب تطوير القوائم المالية بالافصاح عن تكلفة رأس المال الفكرى ويجعلها أكثر فائدة ولأهمية الملاحظة والشفافية لمصلحة المستخدمين الحاليين والمرتقبين .

سادساً: أهداف القوائم المالية

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجين من قبل العديد من المنشآت حول العالم ورغم ان القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر الا ان هناك فروقاً بينها تتسبب فيها، ربما ظروفًا اجتماعيه واقتصادية وقانونيه

⁽¹⁾ Indra, , A.and James, G" An Empirical Investigation Of Annual Reporting Trends Of Intellectual Capital In Srilanka , Cirtcal presectives on Accouting , Vol , , 16 . 2005 . pp, 151- 163

مختلفة ويسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية. غير أن أهداف القوائم المالية تظهر من خلال :⁽¹⁾

1- قائمة الدخل : أطلق على قائمة الدخل قائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الإيرادات والمصروفات . إن

إعداد قائمة الدخل يهدف الى بيان نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة على فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة ميلادية كاملة.

2- قائمة حقوق الملكية :

تتبع أهمية هذه القائمة في تلخيص التغيرات في حقوق الملكية عن فترة زمنية معينة .

3- قائمة المركز المالى :

يطلق على هذه القائمة إصطلاح الميزانية العمومية وهو مصطلح قديم وأما مصطلح قائمة المركز المالى وهو حديث وتقوم المنشأة باعداد هذه القائمة من أجل بيان المركز المالى لها بتاريخ معين مما زاد أهميتها تحتوى على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية .

4- قائمة التدفقات النقدية :

تعنى هذه القائمة توضيح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وذلك عن الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والتمويلية .

من أهداف قائمة التدفقات النقدية إظهار التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية لأغراض مختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية و يشير فان هورن وونتو كل معلومات متعددة يمكن أن تنتج من تحليل تلك القائمة في مقدمتها .

(1) د . مسعد محمد الشرقاوى ، مبادئ المحاسبة المالية ، المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2007م ص ص 28 - 29

1. قياس قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين و حملة الأسهم .

2. تفسير التباين بين صافي الربح و التدفق النقدي من الأنشطة المختلفة .

3. قياس مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي .

4. قياس أثر التدفقات النقدية الاستثمارية و التمويلية على ربحية المنشأة مركزها المالي ⁽¹⁾ .

ان هذه الظروف المختلفة قد ادت الي استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية علي سبيل المثال الاصول ، الالتزامات ، حقوق الملكية والدخل والمصروفات وينتج عن ذلك تفضيل اسس مختلفة للقياس، كما يتاثر كذلك نطاق القوائم المالية ومستوي الافصاح عنها. ان لجنة معايير المحاسبة الدولية ملتزمة بتطبيق هذه الفروق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة والاجراءات المتعلقة باعداد وعرض القوائم المالية ويعتقد ان المزيد من التوافق يمكن ان يتحقق بشكل افضل من خلال التركيز علي القوائم المالية التي تعد لاغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية.

أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق اغراض مشتركة لمعظم المستخدمين ذلك ان كافة المستخدمين تقريباً يصنعون قرارات اقتصادية علي سبيل المثال من اجل:

أ . تحديد متى يتم الشراء او الاحتفاظ باستثمار حقوق الملكية او بيعها.

ب . تقييم مدي قيام الإدارة بمسئولياتها.

ج . تقييم مدي قدرة المنشأة علي سداد وتوفير منافع اخري لموظفيها.

د . تقييم الامان المتوفر للاموال التي اقترضت للمنشأة.

هـ . تحديد السياسات الضريبية.

(1) د. قياس إبراهيم هندي ، الإدارة المالية ، مدخل تحليل معاصر ، الإسكندرية ، د ، ت ، ص 65

و . تحديد الارباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الارباح.

ز . تحفيز واستخدام احصاءات الدخل القومي.

ح . تنظيم نشاطات المنشأة.⁽¹⁾

أن المعلومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة او اضافيه لاغراض خاصه. وان مثل هذه المتطلبات يجب ان لا تؤثر علي القوائم المالية المنشوره لمنفعة المستخدمين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين الاخرين ، تعد القوائم المالية عادة علي ضوء نموذج محاسبي مبني علي التكلفة التاريخيه القابله للاسترداد. علي مفهوم الحفاظ علي رأس المال الاسمي ويمكن ان يكون هناك نماذج اخري ومفاهيم اكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة.

في محاولة وضع أساس يمكن أن تستند عليه معايير المحاسبة والتقرير المالي. قام المهتمين بمهنة المحاسبة بتحديد مجموعة من أهداف التقرير المالي في منشآت الأعمال فالتقرير يجب أن يوفر معلومات ذات أهمية مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات استثمار بشكل رشيد. ويجب أن تكون هذه المعلومات قابله للاستيعاب من قبل المستخدمين بصورة معتدلة ولديهم الرغبة في بذل جهد مناسب في دراسة المعلومات.

تساعد المستثمرين والدائنين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين علي تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيعات او الفوائد. وكذلك المتحصلات من بيع وتسوية استحقاق الأوراق المالية او النقدية للمنشأة فان عملية التقرير المالي يجب أن توفر معلومات تساعد علي تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمنشأة .

وبصفة عامة فان أهداف التقرير المالي هي تتمثل فيما يلي :

⁽¹⁾ المرجع السابق ص 87 .

1. توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان.

2. توفير معلومات مفيدة في توفير التدفقات النقدية المتوقعة .

3. توفير معلومات عن موارد المنشأة والمتطلبات المترتبة علي هذه الموارد والتغيرات في كل منها. كما تشتق

الاهداف التي تسعى التقارير المالية الي تحقيقها من احتياجات الجهات التي تقوم باستخدام تلك التقارير .

حيث ان تعدد اصحاب المصالح المهتمين بامر الوحدة الاقتصادية يعكس تبايناً في اهدافها وتعارضاً في

دوافعهم الامر الذي ينعكس علي نوعية المعلومات التي يحتاجونها لترشيد قراراتهم.⁽¹⁾

كما انه من غير المتصور ان تنتج المحاسبة معلومات خاصة لكل طرف بصفة مستقلة وخاصة ان الشركات

العامة لديها مجموعة كبيرة من اصحاب المصالح جميعهم يعتمدون في متابعتهم لانشطة الشركة للتأكد من

انها تخدم مصالحهم علي المعلومات التي توفرها لهم التقارير المالية بالشركة حيث ان عملية اعداد التقارير

المالية ليست هدفاً في حد ذاته نظراً لان انتاج المعلومات المالية التي تتضمنها هذه التقارير يتماثل مع انتاج

أي سلعة من السلع الملموسة من ناحيه انه يتعين ان يكون انتاج السلعة متوافقاً مع رغبات المستهلكين لهذه

السلعة مبرراً للجهود والنفقات التي بذلت في انتاجها وتوصيلها الي المستهلك. لذا فان الحكم علي مدي الفائدة

التي تعود من انتاج وتوصيل المعلومات المالية لابد ان تستند الي تعريف واضح ومحدد لهدف او مجموعة

من الاهداف المتفق عليها من جميع الاطراف التي تهتم بالمعلومات المالية. وعليه فان تحديد اهداف التقارير

المالية ذات الغرض العام يتطلب الاجابه علي التساؤلات الاتية:

أ. ماهي الاطراف التي تستخدم التقارير المالية؟

ب. ماهي الاغراض التي تستخدم فيها هذه التقارير ؟

(1) محمود محمد حسن عوض الله ، اهمية القوائم المالية في التنبؤ بالارباح ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشوره، كلية

الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2008م ، ص ص 29 - 30

ج ما هي طبيعة المعلومات التي يحتاجونها المستخدمون؟

د. ما هي كمية المعلومات التي يحتاجونها ويجب ان تقدم من خلال التقارير المالية؟

هـ ما هو الاطار العام الذي يمكن من خلاله تقديم هذه المعلومات من حيث الشكل وتوقيت تقديمها؟

و. ما هي الخصائص النوعية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية؟

ان الاجابة علي تلك التساؤلات تتطلب دراسة الجوانب التالية :

الظروف البيئية واثرها علي اهداف التقارير المالية :

تؤثر العوامل الاقتصادية والقانونية السياسية والاجتماعية القائمة علي تحديد اهداف التقارير المالية حيث يوجد في المجتمعات المتطورة ذات الاقتصاد الحر اسواق مالية متطورة ونشطة ويتخذ عليها الافراد قراراتهم الاقتصادية بما يحقق التخصيص الامثل لمواردهم وتلعب تلك الاسواق المالية في هذه المجتمعات دوراً رئيساً في توجه المدخرات نحو الاستثمار في الوحدات التي تستخدم تلك الموارد بدرجة اكبر من الكفاءة والفاعلية . لذا فان توفير المعلومات للمستخدمين الذين يتخذون قرارات استثمارية تتعلق بالوحدات الاقتصادية سوف يزيد من كفاءة هذه الاسواق في تخصيص تلك الموارد ، وعليه فان طبقاً لمقتضيات الظروف البيئية يمكن القول ان الهدف الاساسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لمستخدمي هذه المعلومات الذين يتخذون القرارات الاقتصادية .

فئات مستخدمي التقارير المالية :

تتعدد فئات مستخدمي التقارير المالية وتتعدد معها احتياجاتهم الا انه من الممكن ايجاد بعض الاحتياجات المشتركة لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام علي النحو التالي :⁽¹⁾

⁽¹⁾ رافت محمد جودة ، اثر المحتوي الاعلامي للتقارير المالية علي كفاءة سوق فلسطين للاوراق المالية ، رسالة ماجستير محاسبه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2010م ، ص 34

1 . المستثمرون ينظرون الي التقارير المالية علي انها المصدر الاساسي للمعلومات التي تساعدهم علي المحافظه علي حقوقهم في المنشاه، وتقييم اداء الإدارة المالية للمنشأة وتحديد حجم وطبيعة التدفقات النقدية المتوقع حصولهم عليها.

2 . المقرضون الحاليين والمرتبون ينظرون الي التقارير المالية علي انها المصدر الاساسي للمعلومات التي تساعدهم علي اتخاذ قرارات الائتمان وذلك من خلال تقييم قدرة المنشأة علي توليد تدفقات نقديه تضمن لهم حقوقهم.

محدودية المعلومات التي توفرها التقارير المالية :

لاستطيع التقارير المالية ان توفر جميع المعلومات التي يرغبها مستخدمي تلك التقارير ويرجع ذلك الي عدة اسباب منها ما يتعلق بطبيعة اليات المحاسبة المالية ، ومنها ما يتعلق باعتبارات التكلفة او المنفعة ويمكن تلخيص هذه الاسباب على النحو التالي:

1- تعتمد المحاسبة المالية في إنتاجها للمعلومات في المنشأة على القياس المالي من تأثير على العمليات التي تنفذها والاحداث التي تمر بالمنشأة علي مركزها المالي ونتائج اعمالها والتدفقات النقدية ، وبالتالي لا يتيسر للمحاسبه المالية انتاج معلومات تساعد علي تقويم اداء المنشأة في تحقيق اهداف لا تخضع للقياس المالي لعدم وجود وسيله موضوعيه تمكن من قياسه.

2. لا تفرق المحاسبة بين اداء المنشأة واداء اداراتها وبالتالي لا تستطيع المحاسبة المالية تقديم معلومات تساعد علي تقويم الاداء تقويماً شاملاً بمعزل عن ادارة المنشأة.

3 . تركز المحاسبة المالية في انتاج المعلومات المالية عن المنشأة علي القياس للعمليات المنفذه والاحداث التي مرت بها المنشأة . بالتالي المعلومات المالية التي توفرها القوائم والتقارير المالية معلومات تاريخيه قد تكون في حين القرارات التي يتخذها مستخدمي هذه القوائم تتعلق بتقديرات المستقبل .

4. تعتمد المحاسبة المالية في انتاج المعلومات المالية علي عنصر التقدير عند قياس تأثير العمليات والاحداث علي المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها مثل نسبة الاستهلاك للموجودات الثابتة ، المخصصات اللازمة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ، بالتالي فان المعلومات المالية قد تكون غير دقيقة في حالة عدم تحقق التقديرات الشخصية التي بنيت عليها.

5. المعلومات التي تحتويها التقارير المالية لها تكلفه لذا فان انتاجها يخضع لاعتبارات التكلفة والمنفعة ومن نتائج ذلك تركيز المحاسبة علي انتاج تقارير مالية ذات اغراض تخدم ذوي الاحتياجات المشتركة من خارج المنشأة.

لذا تعتبر اهداف القوائم المالية ليست ثابتة فالاهداف تحدد نوع المعلومات المحاسبية المطلوبه بل يمكن ان تتغير الاهداف بتغيير الظروف وتغيير الحاجة الي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات او بتغير البيئة الاقتصادية السياسية.

ان اهداف التقارير المالية يجب ان توجه اساساً نحو حاجة المستخدمين الخارجيه للبيانات المحاسبية والذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول علي المعلومات التي يرغب فيها، فالاجهزة الحكوميه مثل الضرائب وهيئة سوق المال يحصلون علي ما يحتاجونه من معلومات في الشركات وفقاً لما تخوله لهم اللوائح والقوانين بينما المستثمرين والمقرضين يعتمدون اساساً علي المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والتي تقدمها الإدارة ولذلك فهم يمثلون المستخدمين الاساسيين للقوائم والتقارير المحاسبية وتتمثل الاهداف فيما يلي:⁽¹⁾

1. تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات:

فالتقارير المالية يجب ان تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الاخرين لاتخاذ القرارات المحتمله للاستثمار والاقتراض والقرارات المماثله وهذه المعلومات يجب ان تكون

⁽¹⁾ كمال الدين مصطفى الدهراوى ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2004م ، ص13

مفهومه بواسطة الاشخاص الذين لديهم فهم معقول بالانشطه الاقتصادية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعنايه كامله.

2. تقدم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية :

الاهتمام الاساسي للمستثمرين الدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية. فقرارات الاستثمار والاقتراض تتخذ وفقاً لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية . فالمستثمر يامل في استرداد الاستثمار الاصلي للحصول علي عائد يتمثل في تدفقات نقديه من التوزيعات او الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع. والدائنين كذلك يتوقعون استرداد اصل القرض بالاضافه الي العائد النقدي من الفوائد، عند اتخاذ القرار فان المستثمرين والدائنين يجب ان يدرسوا كمية التدفقات النقدية وكذلك درجة المخاطر (عدم التأكد) المرتبطه بها كذلك فان الشركة مثلها مثل المستثمر ترغب في استرداد استثماراتها بالاضافه الي العائد علي هذه الاستثمارات ، فالشركة تستثمر النقدية في موارد غير نقديه لانتاج منتجات او تقديم خدمات حيث يتوقع تحقيق تدفقات نقدية داخله لهذا النشاط تفوق تلك التدفقات النقدية المستثمرة في هذه الانشطه. فكلما نجحت الشركة في الحصول علي تدفقات نقدية من استثماراتها كلما زادت مقدرتها علي سداد التوزيعات والفوائد وبالتالي زيادة اسعار اسهمها التدفقات النقدية التي يتوقعها المستثمرين والدائنين تعتمد اساساً علي التدفقات النقدية التي يحققها المشروع الاقتصادي.

3. تقديم معلومات عن موارد المشروع والالتزامات قبل هذه الموارد:

لا تهدف المحاسبة المالية الي قياس قيمة مشروع الاعمال بشكل مباشر ومع ذلك فان التقارير المحاسبية يجب ان تقدم معلومات تحدد بشكل واضح (موارد المشروع الاصول والالتزامات قبل هذه الموارد) الي التزامات المشروع من قبل الدائنين وكذلك حقوق اصحاب المشروع عن طريق القاء الضوء علي العلاقه بين الاصول والالتزامات وحقوق الملاك فان المستثمرين والدائنين والمستخدمين الاخرين يكونوا قادرين علي تحديد

نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع كذلك تحديد موقف السيولة واليسر المالي للمشروع وهذه المعلومات سوف تساعد المستثمرين في تحديد المركز المالي في الشركة. كما ان التقارير المالية يجب ان تقدم معلومات عن التغيرات الجوهرية في الموارد والتزامات المشروع والنتيجة من العمليات والاحداث الاقتصادية التي تتم بين المشروع والاطراف الاخرى.⁽¹⁾

4. تقديم معلومات عن اداء المشروع والقدرة المكسبية له .

التركيز الاساسي للتقارير المالية تقديم معلومات عن اداء مشروع الاعمال عن طريق تقديم مقاييس العائد المحاسبي ومكوناته. رغم ان المستثمر يهتم اساساً بتوقعاته المستقبلية لاداء المشروع فانه يهتم ايضاً بدرجة كبيرة باداء المشروع في السنوات السابقة كمؤشر لاداء في المستقبل. المعلومات عن الربح المحاسبي للمشروع عندما ينطبق اساس الاستحقاق المحاسبي يعتبر مؤشر جيد لقياس اداء المشروع افضل مما تبينه التدفقات النقدية الحالية وبالتالي فان الربح المحاسبي الحالي يقدم للمستثمر معلومات عن التدفقات النقدية المحتملة من استثمارات في المشروع . وعادةً ما يستخدم المستثمرين والدائنين العائد المحاسبي المنشور والمعلومات المرتبطة بهذا العائد بطرق متعددة فقد يفسر المستثمرين والدائنين العائد المحاسبي بانه مقياس عام بفعالية الاداء وذلك لتوقع العائد المحاسبي في المستقبل وكذلك توقع القدرة الكسبية طويلة الاجل للمشروع او لتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات والقروض .

5. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية لانشطة المشروع :

رغم اهمية مقياس العائد المحاسبي لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات. فان القوائم والتقارير المحاسبية تقدم ايضاً معلومات عن كيفية الحصول علي التدفقات النقدية

(1) المرجع السابق ، ص 14 .

وكذلك كيفية انفاق هذه التدفقات وهذه التدفقات عادة ترتبط بالأنشطة المختلفة للمشروع مثل الأنشطة التشغيلية الراسماليه والتمويلية المعلومات الخاصة بالتدفقات تحتويها قائمة التدفقات النقدية.

6. أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين وسوق رأس المال :

اهتمت كثير من الدول بسوق رأس المال وبورصة الأوراق المالية وذلك لاعتبارها الاداء الهامة لتسهيل عملية خصخصة شركات القطاع العام فغالبية الشركات التي يتم خصصتها تصدر اسهماً ليتم تداولها في بورصة الأوراق المالية .⁽¹⁾

يمثل سوق رأس المال الوسيلة المهمة لتجميع مدخرات لافراد وتقديمها الي مشروعات اقتصادية للمستثمرين الذين يرغبون في تمويل المشروعات الكبيرة او التوسع في المشروعات القائمة. يجب ان يعكس سوق رأس المال التوازن لاسهم رأس المال والاسعار التي تجعل عائد هذه الاسهم يتناسب مع درجة المخاطر الخاصة بها ويتوقف ذلك علي عاملين هما :

- مدى توافر المعلومات وتمائلها لجميع المستثمرين في سوق رأس المال.
- مدى فهم وتفسير السوق (المستثمرين) واستيعابه للمعلومات.

لذا يحتاج المستثمرين الي المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تحقيق الاتي :

أ . تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الارباح الراسمالية الناتجة من الارتفاع في قيمة الاسهم.

ب . تقدير درجة المخاطره الخاصة بالاسهم وتتمثل في درجة التباين العائد لسوق السهم التي قد تنتج منه متغيرات تتعلق بالسوق وهو ما يسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة.

⁽¹⁾ د. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، دور الافصاح المحاسبى في تحقيق عدم التماثل فى المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال مجلة كلية تجارة للبحوث العلميه ، كلية تجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى ، 1994م ، ص 117

ج . مساعدة المستثمرين علي تكوين محفظه مناسبة للاوراق المالية ويهدف المستثمرين لتجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق توزيع الاستثمارات رغم ان اهداف القوائم والتقارير المالية السابقه تهتم اساساً بالمستخدمين الخارجيين وتقدم ايضاً معلومات تتيح للمديرين بالمشروع اتخاذ القرارات التي في صالح الملاك. كما ان هذه القوائم والتقارير تقدم معلومات لملاك المشروع عن مدي امانة الإدارة في اداء واجباتهم ومسئولياتهم فيما يتعلق بادارة موارد المشروع ولتحقيق هذا الهدف فان القوائم والتقارير المحاسبية يجب ان تتضمن شرح وتفسير المعلومات المالية التي تتضمنها هذه القوائم والتقارير بالتالي فان مديري المشروع سيحصلون علي المعلومات من التقارير والقوائم المالية تمكنهم من تقييم البدائل من القرارات والعائد والتكاليف ودرجة المخاطره المرتبطه بكل بديل. وبالتالي تحقيق التوزيع الامثل للموارد المتاحة.

الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية :

تعد الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات من أهم الأشياء المهمة بهدف أي نظام للمعلومات إلى تقييم المعلومات بالخصائص اللازمة للمستفيد و إتاحة الفرصة لمتخذ القرار لصنع قراراته وفق الأسس العلمية التي تمكن في تقليل حالات عدم التأكد و اختيار القرارات المناسبة التي تحقق أهداف المنظمة بأعلى درجة من اليقين⁽¹⁾.

يجب علي الافراد المسؤولين عن القوائم والتقارير المحاسبية ان يقدموا المعلومات المفيده في ظل قيود التكاليف . المشكله معقدة جداً نظراً لانه يجب الاختيار من بين البدائل المقبوله. فمثلاً ما هي البنود الواجب رسملتها كالاصول او يتم اعتبارها التزامات ؟ وماهي عناصر الايرادات والتكاليف التي يجب تحصيلها لفترة محاسبية معينه وعلي أي اساس؟ وما هو الاساس المستخدم في القياس؟ التكلفة التاريخية ام القيمة الحاليه)

(1) علي الهادي مسلم ، مذكرات في نظم المعلومات الإدارية المبادئ و المتطلبات ، القاهرة ، المركز الإداري ، 1994 ، ص 99

الجارية) او صافي القيمة المحققة؟ وما هو اساس التجميع المناسب لاظهار المعلومات؟ وكيفية اظهار بنود القوائم المالية؟ في طلب القوائم المالية في صورة معلومات اضافية .

الثقة فى المعلومات وامكانية الاعتماد عليها:

تحقق هذه الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة لانها غير متحيزة فى عرض الحقائق أو وصف الظواهر والانشطة الاقتصادية أى تمثل بصدق الموضوع الذى نتناوله لما يجعلها مأمونة الاستخدام وتستند الثقة على ثلاثة دعائم :

الصدق فى التعبير عن النشاط والمعلومات الصادرة تتطلب بيانات صادقة لتؤدى الى إتخاذ قرارات سليمة الحياد فى عرض المعلومات مما يضمن عدم التحيز أى عدم وجود قصد لتعديل أو تبديل المعلومات بحيث يصل من يعتمد عليها الى نتيجة معينة .⁽¹⁾

القابلية للتحقق أو الثبات هو الأمر الذى يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعية ناتجة عن قياس محاسبى موضوعى وبإستخدام الطرق والاساليب والسياسات بما يؤدى الى توحيد النتائج وإيجاد ثقة مشتركة للمستفيدين من تلك المعلومات .

الموضوعية تعنى درجة الاتفاق بين المقاييس نتيجة لاتباع قاعدة معينة فى القياس فى حالة تعدد القائمين به .

القابلية للمقارنة يقصد بذلك قابلية المعلومات المحاسبية لاجراء مقارنات بين الانشطة المماثلة من جهة ومن عام لآخر من جهة ثانية حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ما حققه كل مشروع تجاه الآخر أو من سنة لآخرى .

(1) د . أسامه سعيد ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الخامس والستون ، 2005م ، ص36

الثبات النسبي من فترة زمنية لآخرى يقصد بذلك الثبات في قياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة زمنية لآخرى بما يمكن من إتمام عملية المقارنة بكفاءة وفعالية .

يحتاج المستثمرون الي معلومات عن الاصول المعرفية (رأس المال الفكري) ومكوناتها بالمنشاه لان هذه المعلومات تساعد على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمارات من اقتناء او الاحتفاظ او الاستغناء عن اسهم المنشاة غير ان هذه المعلومات غير متاحة للمستثمرين حيث ان القوائم المالية التي تعد وفقاً للمبادي المحاسبية المتعارف عليها لا تشتمل على أي معلومات عن رأس المال الفكري بالاضافه الي ان الانفاق على الاستثمار فيه يعد مصروفات ايرادية بدلاً من معاملتها على انها انفاقاً رأسمالياً حيث ان القوائم المالية لا تظهر رأس المال الفكري ضمن اصول قائمة المركز المالي للمنشاة. اخذاً في الاعتبار اهمية هذه المشاكل للمستثمرين الحاليين والمتوقعين سوف يتم مناقشة الاتي:

1. ما هي الماخذ التي تؤخذ على القوائم المالية التي تظهر بدون الاستثمارات في رأس المال الفكري .

2. هل يعد رأس المال الفكري اصلاً ؟

3. ما هي المشاكل المحاسبية التي تواجه رأس المال الفكري ضمن القوائم المالية للمنشاة؟

القوائم المالية التي تنشر دون اظهار رأس المال الفكري:

ان اعتبار الاستثمار في رأس المال الفكري كمصروفات جاريه وليس مصروفات رأس مالية يجعل قائمة الدخل ، وكذلك قائمة المركز المالي لا تفيد على الواقع في قيمة صافي الدخل يصبح غير حقيقي ولا يمثل الواقع. حيث اعتبرت تكلفة استقطاب وتنمية رأس المال الفكري نفقات جارية بدلاً من رسملتها واطهارها بالميزانيه واستهلاكها خلال فترة العمر الانتاجي للاصول المعرفية .

يتضح مما سبق ان المحاسبة التقليدية تعامل المبالغ التي تتفقها ادارة المنشأة في سبيل بناء الاصول المعرفيه تعد بمثابة نفقات ايراديه تحمل بها السنه المالية الحالية التي تم الاتفاق فيها حتي لو كانت هذه النفقات قد انفقت بهدف الاستفاده منها في فترات مالية تالية .

يرى الباحث أن المعلومات التي أن توفرها القوائم الماية يجب ان تكون شاملة ودقيقة وبدرجة كبيرة من الوضوح والشفافية لانها تعتبر الهدف الأساسي للقوائم المالية وإمكانية الإعتماد عليها من قبل المستخدمين الحاليين والمرتبين في عملية قرارات الاستثمار بما أن رأس المال الفكري و دوره الفعال في خلق القيمة يتم الإنفاق عليه من قبل شركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لذا وجب إظهار هذا الإنفاق في نهاية الفترة بالقوائم المالية حتى تكون أكثر مصداقية و معرفة القيمة الحقيقية لهذه الشركات .

المبحث الثاني

انواع القوائم المالية

تمثل القوائم المالية وسيله الإدارة الأساسية في الاتصال بالاطراف المهتمه بانشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الاطراف التعرف علي العناصر الرئيسيه المؤثره علي المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج ، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة. وتتعلق

كل قائمه مالية بتاريخ معين او تغطي فترة معينة من نشاط الاعمال ، تلتزم المنشآت باعداد اربعة قوائم مالية

القوائم المالية الأساسية كما يلي:

1. قائمة المركز المالي Statement of Financial positions

2. قائمة الدخل Income Statement

3. قائمة الارباح المبقة Retined Earnings Statement

4. قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows

تعتبر القوائم المالية هي الخطوه الاخيره في العملية المحاسبية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلي مستخدميها وذلك من خلال عرض القوائم المالية للمعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل نتائج التشغيل ، الوضع المالي والتدفقات النقدية في نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين علي اتخاذ القرارات المتعلقة بتعاونهم مع المنشأة حيث تعتبر القوائم المالية الأساسية ملزمه لمنظمات الاعمال في كثير من الاحيان وتتمثل القوائم المالية في الاتي:

1. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

يتبين أن قائمة المركز المالي هي المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ غير المتعلقة بالاصول والالتزامات وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة عادة ما تكون كل سنة (1).

يمثل تقويم اصول المنشأة احد الامور المهمة للدائنين والبنوك الدائنة والمستثمرين لانها توفر الاسس التي يمكن استخدامها لتقديم ما اذا كانت المنشأة تملك موارد مناسبة متاحة للتشغيل، وكذلك ما اذا كان يمكن ان يتم بيعها وتحويلها الي نقدية حتي في حالات تصفية المنشأة كذلك توجه اطراف عديده اهتمامها نحو ديون المنشأة للتعرف علي ما اذا كانت المنشأة تملك موارد كافية للتحويل الي نقديه تستخدم في سداد الديون حيث تنظر البنوك الدائنة والاطراف المقرضة الاخرى للعلاقة بين الاصول والخصوم وتحليل ما اذا كانت المنشأة تملك حقوق الملكية علي انها خط الدفاع الاول لتلقي الخسائر فمتطلبات الجهات الدائنة تأتي من الناحية القانونية قبل ان يحصل اصحاب الملكية علي حقوقهم.

فعند تصفية المنشأة وبيع اصولها وتحويلها الي نقدية فانه يتم استخدام هذه الحصيلة في سداد الجهات الدائنة مثل البنوك وذلك قبل استلام الملاك لاي مبالغ من حقوقهم. لذلك ينظر الدائنون الي حقوق الملكية علي انها اداة حماية او وساده (مصد ضد الخسائر) .

2. قائمة الدخل :

يقوم المستثمرون والدائنون مثل البنوك والغير بتحليل صافي دخل المنشأة بانه يستخدم كمؤشر علي قدرة المنشأة علي بيع السلع او تأدية الخدمات وبما لا يزيد عن تكلفة البضاعة المباعة ومصاريف التشغيل ويقوم المستثمرون بشراء اسهم المنشأة عندما يعتقدون ان المكاسب المستقبلية سوف تنمو وتزيد وبالتالي سوف تؤدي

(1) أ. د. نعيم حسني دهمش ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المقبولة قبولاً عاماً ، قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العملية والعلمية ، عمان ، معهد الدراسات المصرفية ، 1995م ، ص 14 .

الي اسعار أعلى لاسهم ، ويقوم المقرضون ايضاً بتحليل المكاسب المستقبلية للمنشأة للتعرف علي مصادر اعادة سداد القروض وتعد تفاصيل قائمة الدخل من الاهمية بمكان.وبذلك يتم تقسيم قائمة الدخل الي عدة اقسام مثل دخل التشغيل، الدخل من الأنشطة المستثمره، الدخل من قبل البنود غير العاديه والاثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية ، مثل هذه المعلومات وامور اخري سوف تساعد المستثمرون والدائنون علي تقدير مكاسب المنشأة المستقبلية .

3 - قائمة الارباح المبقة :

تقوم معظم المنشآت الناجحه عادة بحجز جزء من ارباحها وعدم توزيعه لعمل توسيعات في المستقبل او استقلال أي فرص طارئه قد تظهر في المستقبل او لتدعيم احتياطاتها واعادة الاستثمار من المكاسب او الارباح المحتجزه يمثل احد المصادر الهامة لتحويل اعمال المنشآت ويهتم الدائنون والمقرضون بقائمه الارباح المحتجزه لانها تقيم سياسات المنشأة في اجراء توزيعات الارباح وقدرتها علي سداد ديونها فكل مبلغ تسدده المنشأة وتوزيعات ارباح علي مساهميتها يمثل نسبياً خفصاً في قدرتها علي اعادة سداد ديونها، كما يفحص المستثمرون قائمة الارباح المحتجزه في تحديد ما اذا كانت المنشأة تعيد استثمار جزء مناسب من ارباحها في تدعيم احتمالات النمو المستقبلية.⁽¹⁾

4- قائمة التدفقات النقدية:

يعتقد الكثيرون من المحللين ان قائمة التدفقات النقدية اكثر منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين وتوزيعات الارباح للمساهمين، كما ينظر المصرفيون الي قسم التدفقات النقدية من التشغيل علي انه اكثر اهمية كمؤشر علي قدرة المنشأة علي توليد تدفقات نقدية من انشطتها الرئيسييه والتي يمكن ان تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحاليه، وسداد الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك امكانية

(1) المرجع السابق ، ص 68 .

استخدام جزء من فائض التشغيل في عمل توسعات. يقوم المساهمون بالاستثمار في المنشأة فقط عندما يعتقدون انها تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من التشغيل سداد توزيعات الارباح وعمل التوسعات، اما التدفقات النقدية في قسم الاستثمار فتبين مدى الزيادة او النقص في الطاقه الانتاجيه ، وتمثل الزيادة في الاستثمار اشارته ايجابية، اما قسم التمويل فيوضح مصادر التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد للدائنين .

العلاقه بين القوائم المالية:

يتطلب تفسير ونقد وتحليل القوائم والتقارير المالية التأكد من سلامة ودقة وعدالة هذه القوائم والتقارير وذلك قبل الاقدام على تحليلها ونقدها . بهذا يعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي اتبعت لإعداد القوائم والتقارير المالية من الأمور الهامة التي يتم على هديها التأكد من سلامة ودقة وعدالة وملاءمة التقارير والقوائم المالية كما أن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي يجب أن تحتل أهمية نسبية واضحة للقوائم والتقارير المالية لمن الأهمية بمكان قبل تفسير ونقد وتحليل العوامل المالية .⁽¹⁾

يتبين من خلال تفسير القوائم المالية الأساسية الاربعه العناصر التي تتكون منها كل قائمة ومن ثم اتضح ان هناك بعض المعلومات تتدفق من قائمة الي اخري وذلك علي النحو التالي.

1. صافي الدخل يمثل النتيجة النهائية لقائمة الدخل سوف ينظر له كأحد بنود قائمة الارباح المحتجرة.
2. رصيد الارباح المحتجرة اخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة الارباح المحتجرة سوف يظهر كاحد بنود الميزانية .
3. رصيد النقدية اخر المدة يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن اصول الميزانية.⁽²⁾

الشفافيه والافصاح في القوائم المالية :

(1) د. عبد المنعم عوض الله ، تحليل ونقد القوائم المالية ، جامعة القاهرة ، د . ن ، 2006م ، ص 35

(2) د . طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص312.

يتمثل الهدف من اعداد القوائم المالية في توفير معلومات عن المركز المالي (قائمة المركز المالي) والاداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية) للمنشأة ويتم ضمان وتأمين وجود الشفافيه في القوائم المالية من خلال الافصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضروريه لاتخاذ القرارات الاقتصادية الي مدي واسع من المستخدمين. في ضوء الافصاح العام يجب ان يكون من السهل تفصيل البيانات والمعلومات المحاسبية في ظل تقديم معلومات اكثر دقه وعمق وذات شفافية يجب ان يتم تقييمها بحرص.

عند النظر للقوائم المالية التي لا تظهر تكلفة رأس المال الفكري تعتبر اقل الشفافيه بالرغم من الدور الرائد الذى يلعبه بعناصره المكونة له وخصائصه المميزة في ظل التقدم والتكنولوجيا المتطورة فى عالم الاقتصاد وبما يؤديه من دور محورى فى شركات المساهمة فى سبيل تحقيق المنافسة وخلق القيم الاقتصادية للشركات مما يجعل القائمين على إعداد القوائم المالية الاهتمام بالافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بمكوناته (رأس المال البشرى - رأس المال الهيكلى - رأس مال العلاقات) .

أن القوائم المالية وبما تحتويها من معلومات محاسبية (الميزانية العمومية) مناسبة يتم تحويلها الى نقدية فى حالة سداد الالتزامات منها يشجع الدائنين والمستثمرين والبنوك على اتخاذ قرار الاستثمار .

كما يستخدم المستثمرين والبنوك والمهتمين صافى الدخل (قائمة الدخل) كمؤشر على قدرة الشركة لبيع أسهمها مما يؤكد بأن المكاسب المستقبلية سوف تنمو وبالتالي زيادة أسعار الأسهم وتحليل المكاسب للتعرف على قدرة الشركة على سداد القروض .

أيضاً من أجل تكوين الإحتياطى للأرباح المحتجزة (قائمة الأرباح) عند التوزيعات لتدعيم الإحتياطى للاستثمار فيما يعزز ثقة المستثمرين فى احتمالات النمو المستقبلية للشركة . الا أن يرى الكثير من المحللين الماليين أن التنبؤ بالتدفقات النقدية (قائمة التدفقات النقدية) يعتبر مؤشراً على قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية وبالتالي مقدرتها على سداد الالتزامات .

يرى الباحث أن القوائم المالية المنشورة بصورها الحالية تعبر مضللة وذلك لعدم الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكرى بتلك القوائم نسبة لدوره المتعاضم وما يتم الانفاق عليه من تدريب وتعليم وتأهيل واستقطاب وما يقوم به من ابتكار واقتراح (رأس المال البشرى) فى ظل التغيرات الاقتصادية الفجائية الحرجة يعتبر أصل وله قيمة تنعكس على زيادة أرباح الشركة أيضاً (رأس المال الهيكلى) الهياكل التنظيمية لشركات المساهمة من قواعد بيانات وبرمجيات وبرامج وخطط ذات محتوى وقيمة تستخدم عبر وسائط تكنولوجيا متطورة ويتم الاتفاق عليه من قبل الشركة لذا تعتبر أصل غير ملموس لأنها فى المحتوى داخل الهياكل عبارة عن معلومات ذات قيمة تنعكس على زيادة قيمة الشركة فى الحاضر والمستقبل بما أدخل حديثاً بما يسمى بالتداول الالكترونى بسوق الخرطوم الأوراق المالية .

كما يتم الانفاق على (رأس مال العلاقات) إستقطاب وترغيب العملاء بأساليب تقديم خدمات مميزة فيما يجعل تلك العلاقات رصيد البنية التحتية لشركات المساهمة تعتمد عليها فى كثير من تقديرها بيع وشراء الأسهم . وبناءً على ما سبق يحتم على شركات المساهمة الإفصاح عن رأس المال الفكرى للقوائم المالية التى تتفق عليه مبالغ طائلة نسبة لدوره المحورى الفعال فى عالم الاقتصاد المعرفى . كما يستخلص من إعداد قائمة برأس المال الفكرى الفوائد الآتية :

- 1- أعتبرها وسيلة تستخدمها الإدارة وسيلة داخلياً فى تقييم وتطوير المعارف والمعلومات المملوكة للشركة
- 2- تستخدم كأداة اتصال مع العملاء والمستثمرين عن طريق تحديد رؤية علمية ثقافية على الشركة واصولها تساعد فى فهم قيمتها الحقيقية والطرق العلمية لها.
- 3- تزود الإدارة والجهات ذات الصلة بمعلومات ذات قيمة عن مستوى الخبرات والكفاءات مما يساعد فى اتخاذ القرارات السليمة .

الفصل الثالث

مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي عن تكلفة رأس المال الفكري

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم واهمية واهداف الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية بشركات المساهمة و مدى أثر ذلك على البيانات المحاسبية في نهاية الفترة وذلك من خلال المباحث الآتية :

المبحث الاول: مفهوم وأهمية واهداف الافصاح المحاسبي

المبحث الثاني: الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية

المبحث الثالث: الملحق الأول

مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

اولاً : مفهوم الإفصاح :

الإفصاح في اللغة: عرف الإفصاح في اللغة بأنه اظهار شي او سر غامض ويقال كلام فصيح يقصد به كلام سليم وواضح يدرك السمع حسه والعقل دقته اما الفصيح فهو صاحب البيان والمنطلق للسان الذي يميز الكلام السليم من رديئة. حيث تعرف الفصاحة بأنها سلامة الالفاظ من الابهام وسوء التكلف.

الإفصاح في الاصطلاح المحاسبي: تختلف وجهات النظر او مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الواجب توفرها في البيانات المعنية المنشورة وينبع هذا الاختلاف اساساً من اختلاف مصالح الاطراف ذات الصلة بالموضوع الذي ينعكس علي الذاويه التي ينظر من خلالها كل طرف من هذه الاطراف ومن هنا يصعب تحديد مفهوم عام موحد للإفصاح يضمن توفير مستوي الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الاطراف راغباته الكامله في هذا المجال.استناداً الي هذا سيتم استعراض بعض التعريفات للإفصاح عن المعلومات المحاسبية من قبل الكتاب والباحثين.

يقصد بالإفصاح المحاسبي الطريقه التي يتم بها عرض البنود المختلفة في القوائم المالية ما يفرق بها من بيانات ان ما يطلبه المعيار الدولي رقم (2) يعتبر الحد الادني للمعلومات التي يجب توفرها لتساعد علي جعل القوائم المالية واضحه وتوفر لمستخدمي هذه القوائم معلومات اضافية تساعدهم علي فهم القوائم المالية وتمكنهم علي ضوء ذلك من اتخاذ القرارات المناسبة ويرى البعض ان الإفصاح المحاسبي ينص علي البيان التام والشامل لجميع البيانات والمعلومات المحاسبية بقدر الامكان لتحقيق الفائدة لمستخدمي القوائم المالية (1)

كما عرف الإفصاح بأنه: اظهار المعلومات في التقارير المالية لمساعدة الأطراف من اتخاذ القرارات المختلفة بالإضافة الي توفير عنصر المراقبه علي النشاط بالمشروع من قبل المالكين خصوصاً بشركات المساهمه مما

(1) عمر محمد ادم، دور الإفصاح في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، هـ ، 2007م ، ص ص 12- 13 .

ييسر ان تكون البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية واضحة ومفهومة لكل الاطراف التي تسعى للاستفادة منها وايضاً عرف الافصاح بانه: الكشف عن البيانات المالية الخاصة بالتقرير السنوي كقائمة الميزانية والدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية بالاضافة الي ذلك تكشف عن الاتي:

أ . خطاب مجلس الإدارة الذي يشتمل علي الاحداث التي تؤثر علي مستقبل المنشأة .

ب . وصف السلعة او الخدمة التي تنتجها المنشأة والاسواق التي توزع فيها السلعة او الخدمة والتسهيلات التي تقدمها الشركات المنافسة.

ج . وصف مختصر للعمليات التي تمت في الماضي.

د . السياسات المحاسبية المتبعة.

و . الملاحظات في اسفل القوائم المالية.

يري البعض الاخر ان الافصاح يشير الي العملية او المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات لجعل القرارات سليمة ومعروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب وجعلها ظاهرة وواضحة. وفي هذا الاتجاه يميز البعض مفهوم العرض والافصاح العام حيث يري ان مفهوم العرض بانه الطريقة او الاسلوب او الشكل الذي يتم به اظهار المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مما يسهل مهمة مستخدمي القوائم المالية عند تقييم اداء المنشأة واتخاذ القرارات العديدة المتعلقة بها. كما يوضح مفهوم الافصاح في هذا الشأن الي ارفاق ايضاحات بالقوائم المالية تتناول ايضاً تفصيل المعلومات الخاصة بالبند الوارد في صلب القوائم المالية وخارجها وذلك بهدف ان تكون القوائم المالية مفصلة ويمكن ان تشمل الطرق المحاسبية المستخدمة للاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وتحليلات الإدارة للاحداث الماضية وتنبؤاتها.⁽¹⁾

(1) محمد شريف توفيق ، قياس متطلبات العرض والافصاح العام و تقييم مدى توافرها في التقارير المالية لشركات المساهمة في معيار

العرض و الإفصاح ، مجلة الإدارة العامة، معهد الادارة العامة الرياض ، العدد السادس، 1989م، ص26

القوائم الاضافية والكشوفات الملحقة التي تغطي قطاعات المنشأة ولا يمكن عرضها بكفاية في صلب القوائم المالية .

ان مبدأ الافصاح العام عرف بأنه ضرورة شمول القوائم المالية علي جميع المعلومات الضرورية اللازمة لاعطاء القارئ صورة صحيحة وواضحة بنتيجة اعمال المشروع ومركزه المالي.

كما عرف الافصاح الشامل بانه: الذي يوصل الي مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملاءمة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي ، الجدير بالذكر انه قد جري الاتفاق في السنوات الاخيره علي شمول القوائم المالية اضافة الي البيانات المحاسبية المتعلقة بالعمليات القابله للقياس النقدي معلومات وصفية قد ترد علي شكل ملاحظات او مذكرات ملحقة بالقوائم المالية للعمليات التي يمكن قياسها نقداً ما دامت تحقق الوضوح التام والفائدة لمستخدمي القوائم المالية وقد شملت هذه الملاحظات علي بنود:⁽¹⁾

أ . اسس القياس والتقييم لبعض عناصر القوائم المالية مثل احتساب اهلاك الاصول الثابتة ، طريقة توزيع التكاليف، الاصول المعنوية، طرق تقييم المخزون السلعي.

ب . المعلومات الاضافية عن احتمالات وقوع بعض الاحداث المستقبلية والتي يصعب تقييم تأثيرها بشكل قاطع علي المركز المالي مع بعض التحفظ عليها ما امكن ذلك.

ج . المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية التي قد تنشأ علي الوحدة الاقتصادية بنتيجة بعض الالتزامات تجاه الغير والتي تحد من قدرتها علي استخدام بعض الاصول مثل المسئولية الناجمة عن الاقتراض طويل الاجل برهن الاصول .

⁽¹⁾ عمر محمد ادم، مرجع سابق ، ص 14 .

د . المعلومات المتعلقة بالاحداث التي حصلت بعد تاريخ القوائم المالية وقبل صدورهما في هذا الاتجاه هناك مفاهيم متعددة للافصاح منها:⁽¹⁾

أ . الافصاح الوقائي:

ويهدف إلي أن التقارير المالية يجب ان يتم الافصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضلله لاصحاب الشأن أي حماية المستثمر العادي الذي له قدره محدودة علي استخدام المعلومات المالية .
يتطلب هذا النوع الكشف عن:

. السياسات المحاسبية .

. التغير في السياسات المحاسبية .

. التغير في التطبيقات المحاسبية .

. تصحيح الاخطاء والقوائم المالية .

. التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية .

. المكاسب والخسائر المحتملة .

. الارتباطات المالية .

. الأحداث اللاحقة .

ب . الافصاح التتقيفي :

يعرف بالافصاح الاعلامي ويعكس الاتجاه المعاصر للافصاح المحاسبي وظهر نتيجة ازدياد اهمية الملاءمة باعتبارها خاصية هامه للمعلومات المحاسبية ومن امثلة المعلومات الخاصة باثر التغيرات في مستويات الاسعار واعداد التقارير المرحليه والافصاح عن التنبؤات المالية والفصل بين العناصر العاديه وغير العاديه

⁽¹⁾ د. حلمي محمود نمر ، نظرية المحاسبة المالية، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1990م ، ص 255.

في القوائم المالية والتقارير القطاعية والافصاح عن مكونات الاصول الثابتة والمخزون السلعي والافصاح عن الانفاق الراسمالي الحالي والمخطط وربحية السهم الواحد. مكاسب وخسائر العمليات الاجنبية¹.

ج. الافصاح الكامل والكافئ او العادل :

هذا التصنيف خاص بالقدر الملئ من المعلومات التي يتعين الافصاح عنها التي تتعلق بصفة الافصاح وهل هو افصاح كافي أي انه يشير الي الحد الادني الواجب اشهاره من المعلومات او هو افصاح كامل أي انه يهتم بالرعايه المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف او هو افصاح كامل يشير الي مدي شمولية التقارير المالية وتغطيتها لاي معلومات ذات اثر محسوس علي مستخدميها.

كما يري البعض ان مبدأ الافصاح العام يقوم علي الفروض الآتية :

1. ان احتياجات المستخدمين الخارجية للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام .

2. ان هناك احتياجات مشتركة للاطراف الخارجية للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها اذا ما شملت التقارير المالية ذات الغرض العام علي معلومات ملائمة علي الدخل والثروة.

3. ان الدور المحاسبي في الافصاح عن المعلومات للاحتياجات الخارجية تحدد في اعداد وعرض القوائم المالية الاربعه، قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، قائمة التدفق النقدي.

4. أن اسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام يعتبر انسب وسائل الافصاح وذلك من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد بالمقارنة مع اساليب الافصاح الاخرى⁽²⁾.

(1) أ. ثريا محمد مصطفى، مرجع سابق ، ص46

(2) د. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م، ص322

مما سبق يتضح انه ليس هناك تعارضاً بين المفاهيم التي تم ذكرها ان من المفاهيم التي يعتمد عليها المحاسب في تفسير وتطبيق نطاق الإفصاح مفهوم الاهمية النسبية للبند المفصّل عنه ويعتبر البند مهماً اذا ترتب علي حذفه او عرضه بصورة غير سليمة تأثيراً سلبياً علي القوائم المالية وذلك يتطلب تقديرات لاعتبارات كمية تتعلق بقيمة النسبية للمجموعة التي ينتمي اليها واعتبارات نوعيه فهذه تشير الي صفة البند ذاته حيث هناك بنود يتعين الإفصاح عنها حتي لو كانت قيمتها ضئيلة كالمخالفات القانونيه مثلاً، فيتسع نطاق الإفصاح عند ازدياد الاهمية النسبية للبند بالقوائم المالية.

ويقضي مبداء الإفصاح ضروري لشمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لاعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية حيث ظهرت اهمية الإفصاح نتيجة ظهور شركات الاموال الضخمة والنص في قوانين هذه الشركات علي نشر الحد الأدنى من المعلومات في القوائم المالية وذلك لان هذه الاطراف الخارجية غالباً لا يملكون السلطة لإلزام المنشأة بتقديم ما يحتاجونه.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية لتوصيل البيانات و المعلومات للأطراف المستفيدة من تلك البيانات و المعلومات الخاصة بالمستثمرين و المقرضين بهذا فإن ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية في كافة المجالات و تمثل سوق الأوراق المالية مجالاً صعباً للباحثين المهتمين بالفكر المحاسبي و خاصة المحاسبة عن رأس المال الفكري و مما لا شك فيه أن كفاءة سوق المال تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات و البيانات المحاسبية المنشورة حيث يقوم المستثمرين و المقرضون بتحليل تلك المعلومات والبيانات و استخلاص

النتائج ثم اتخاذ القرارات كذلك كان عليه الهدف من الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري للقرار الاستثماري و الائتماني أثر كبير في تنشيط سوق رأس المال الكفاء (1) .

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية الى أنه أحد الأسس الرئيسية التي تركز على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في الآتي : (2)

1- تحقيق العدالة بين فئات المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية الآخرين الذين يمكنهم الحصول على المعلومات الداخلية على المنشأة والذين لا تتوفر لهم تلك المعلومات .

2- إقبال المستثمرين على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها مما يعمل على إرتفاع أسهمها بالافتراض ثبات العناصر الاخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار .

3- العمل على استقرار أسعار الأسهم .

أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري :

ان اهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري هي نتاج المتغيرات الاقتصادية وتنقسم اهميته الي نوعين.

الاهمية الاولى: أهميه عامه ترتبط باهمية الإفصاح المحاسبي عامة ومن ضمنها ان الإفصاح المحاسبي يساعد في زيادة العدالة الخاصة بتوزيع العوائد وعدالة توزيع درجات المخاطر من الاستثمارات البديله فهناك الكثير من الدراسات التي اثبتت ان المعلومات المحاسبية علي درجة كبيرة من الاهميه في تحديد وتقييم عائد الاستثمار والمخاطر المحيطة به ايضا نتيجة الي ذلك يساعد الإفصاح من خفض تكلفة رأس المال.

(1) د. شوقي السيد فون ، دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات رأس المال الفكري في ترشيد الاستثمار و الائتمان قانون الأوراق المالية ، المجلة العلمية ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2008 ، ص 155 .

(2) معتز ميرغني أحمد محمد ، الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات ، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011م ، ص 55.

كما يعد الافصاح المحاسبي المحرك الرئيسي لجودة وكفاءة سوق المال ويظهر ذلك من خلال ترشيده لقرارات الاستثمار واحداث التوازن في السوق. ان الافصاح المحاسبي هو المحصلة النهائية لجميع الخطوات المحاسبية مع تطبيق جميع الفروض والمبادي المحاسبية.

الاهمية الثانية : ان هناك اهمية خاصة بالافصاح عن رأس المال الفكري واهمها القضاء علي حالة عدم الرضاء وعدم الاكتفاء بالتقارير المالية التقليدية نتيجة لانخفاض قدرتها علي التنبؤ بالمخاطر في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وذلك ما اكدته تقارير كثيره مثل تقرير جينكينس Jenkins Report وجمعية المحاسبين الكنديه عام 2001م والكل اجمع ان هناك موارد جديده مثل العلاقات سوء العلاقات بين الموردين او العلاقات مع العملاء وان هناك اصول متولده داخليه لا تستطيع التقارير المالية الحالية التعبير عنها وانه اذا تم الافصاح عن تلك المعلومات فان ذلك يساعد علي تخفيض درجة المخاطر ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال وايضاً هناك الكثير من المساوي الناتجة عن عدم الافصاح عن رأس المال الفكري ومن ضمنها الاتي:

هناك عدد كبير من حملة الاسهم لا يمكن لهم الوصول الي المعلومات الخاصة بالاصول غير الملموسة والتي يمكن لكبار المستثمرين الوصول اليها بما يخل بالشفافيه والعداله.

2. يمكن حدوث نوع من التجارة الداخليه من قبل الإدارة لاستغلال ما تعرفه من معلومات خاصه بالاصول غير الملموسة مما يؤدي الي زيادة عنصر الفساد في المنظمة.

ايضاً هناك اسباب عرفتھا تجربہ الخاصة بالدنمارك والسويد عن اهمية الافصاح والتقارير عن رأس المال الفكري، وقد تضمنت هذه الأسباب¹ :

أ . ابراز اهم الاصول وهو الاصل البشري.

ب . اثبات ان المعرفة من اهم الاصول علي الاطلاق.

(1) احمد عماد الدين احمد يمن ، مرجع سابق ، ص67

ج . زيادة الشفافية في التقارير المالية

د . جذب عملاء جدد والحفاظ علي العملاء الحاليين .

ثالثاً : أهداف الإفصاح المحاسبى

تتمثل أهداف الافصاح المحاسبى فى التقارير المالية بالآتى :

1- يؤدى الى تحقيق درجة التأكد فيما يتعلق بالاستثمار ، ومن ثم إقبال المدخرين على تقديم أموالهم

للمستثمرين ، وبالتالي زيادة حجم التداول داخل السوق .

2- يؤدى الى زيادة درجة الاعتماد على التقارير المالية من قبل مستخدميها فى عملية إتخاذ القرارات المالية

3- زيادة فعالية السوق المالى . (1)

يعتبر الهدف الرئيسى للافصاح المحاسبى هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة على عملية اتخاذ

قرارات اقتصادية رشيدة وتقديم معلومات للمقرضين والعملاء والموظفين تساعدهم فى تقويم التدفقات النقدية

التي يمكن أن تؤول اليهم نتيجة علاقتهم بالمنشأة . أن الافصاح يهدف الى تزويد مستخدمى التقارير المالية

بمعلومات موثوق بها تفيد بالحكم عليه . ويهدف الافصاح المحاسبى الى توفير البيانات الكاملة والشاملة التي

تساعد مستخدمى القوائم المالية على تقويم الاوضاع واتخاذ القرارات المناسبة . (2)

كما يمثل هدف الافصاح فى اظهار العرض العادل أو التعديل الحقيقى بمعنى أن الهدف العام يتمثل فى

التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل على الوضع المالى فى اداء المنشأة والتغيرات فى الحالة

(1) د . محمد فداء الدين بهجت ، عبد الله قاسم يمانى ، الأثر المتوقع المعيار العرضي و الإفصاح في القوائم المالية المنشورة لشركات

المساهمة السعودية ، جامعة الملك سعود ، مجلة العلوم الإدارية العدد الأول ، 1995م ، ص 67.

(2) مأمون مدنى مهدى سبيل ، دور التقارير المالية المنشورة فى جذب الاستثمارات الاجنبية لاسواق المال بالدول النامية ، رسالة

ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004م ، ص 42.

المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات .

رابعاً : محددات الإفصاح المحاسبى

أن المحددات الرئيسية لقياس منفعة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يتمثل فيما يأتى :

1- القابلية للفهم

2- الملاءمة (تعتمد على طبيعة الأهمية النسبية للمعلومات)

3- المصادقية

4- القابلية للمقارنة .

بالإضافة الى ذلك أن الإفصاح المحاسبى للقوائم المالية يتحدد على ضوء ما يلى :

1- متطلبات المعايير المحاسبية (معايير القوائم المالية) .

2- إحتياجات المستخدمين .

3- التأثير على المستخدمين .

4- فلسفة الادارة .

واضيف اليها المتطلبات التشريعية والاعتبارات البيئية فى المجتمع من تأثير مباشر على هيكل الإفصاح المحاسبى الاضافى .

محددات الإفصاح عن رأس المال الفكرى :

لا شك ان اهم اهداف المحاسبة هو القياس والإفصاح عن الأصول والالتزامات ولكن قد يثار السؤال التالى:

هل يمكن وبسهولة تقييم الأصول الفكرية؟ بمعنى قياسه والإفصاح عنه؟ واجهت محاولات عالميه فى تصنيف

وتقييم الأصول الفكرية والمعنوية مشاكل عديدة فالعرفه تعتمد علي شئ غير ماموس ودائم التغير (ديناميكية

التغير). لذلك فان مديري الشركات يحاولون دوماً التفكير في بيان محتويات المعرفة الخاصة بشركاتهم لانهم يحتاجون الوصول لمعرفة ما تتضمنه المعرفة الخاصة بشركاتهم من تميز فريد والتقييم او المساعدة في معرفة ما تتضمنه المعرفة من أي شركة يجب علي الشركات معرفة المفتاح الاساسي لذلك الا هو قياس قيمة الاصول غير الملموسة ، ولكن قبل كل شي يجب معرفة ان خلق القيمة للعملاء والميزه التنافسيه المستدامة للشركة تعتمد علي استراتيجية الشركة لاستقلال كل المعارف الخاصة بها. فراس المال الفكري يساعد علي تقييم المخاطر والمساعدة علي توليد القيمة الحقيقية للشركة وكذلك يمكن ان يكون هو المفتاح لتحقيق الازدهار المستقبلي للشركة .

ومن المؤكد بان عدم تضمين رأس المال الفكري في القوائم المالية لن يساعد الشركات علي سرعة اعادة تنظيمها لكي تتكيف مع البيئة المتغيره والظروف المحيطة به.(1)

خامساً : انواع الافصاح

للافصاح أنواع وأشكال متعددة تتمثل في الآتي :

1- الافصاح الكافي : يقصد به الحد الأدنى للمعلومات التي يحتاجها المستخدم القوام المالية وتشكل

المعلومات المالية لقرار الاستثمار والحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن توفرها التقارير المالية .(2)

2- الافصاح العادل : يرتبط هذا المستوى من نواحي اخلاقية والأدبية عن نشر المعلومات ويكون الافصاح

عادلاً عند معاملة كافة مستخدمي البيانات المالية الخارجة بصورة متماثلة ومتساوية مما يضمن تزويدهم بنفس

كمية المعلومات في نفس الوقت .(1)

(1) أميرة حامد السيد ، مرجع سابق ، ص78

(2) حسن خشارمه ، مستوى الافصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة ، مجلة جامعة النجاح الوطنية للابحاث والعلوم الانسانية ، نابلس ، جامعة النجاح الوطنية ، مجلد 17 ، 2003م ، ص9

3- الإفصاح الكامل : يشير الى مدى شمولية تقارير المالية واهمية تقطيتها للمعلومات ذات الأثر المحسوس على القارئ ويأتى التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسى يعتمد عليه فى اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد الى بعد الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التى تؤثر بشكل جوهري على مستخدمى القوائم المالية .

4- الإفصاح التفاضلى: الى جانب المفاهيم الثلاثة السابقة (الكافى ، العادل ، الكامل) المقبولة عموماً والتى تمثل بأنها حالة تكاملية تعرض ادبيات المحاسبة مفهوماً رابعاً للإفصاح وهو الإفصاح التفاضلى . والتسمية من المضمون ، حيث يتم التركيز فى القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التعاون بين البنود بقصد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات والتفاصيل يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلى على التقارير السنوية المختصرة (الملحقة) بحجة ان بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً ولكن الكثير منهم لا يحتاجون الا الى معلومات مالية ملخصة ذات تحليل فنى أقل . أن مؤيدى الإفصاح التفاضلى يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادى الذى تفترضه مهمة المحاسبة ، وبصورة عامة فان استخدام القوائم المالية الملخصة مازال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموماً .

5- الإفصاح التام : يتطلب الإفصاح التام أن تصمم وتعد التقارير المالية الدورية الموجهة الى عامة المستخدمين بشكل يعكس دقة الاحداث الاقتصادية التى أثرت على المنشأة خلال الدورة المالية وأن تتضمن القوائم معلومات كافية وجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادى أو المتوسط .

6- الإفصاح الملاءم: هو الإفصاح الملاءم لحاجة مستخدمى البيانات لظروف وطبيعة المنشأة .

(1) وليد صالح الدقوني عبد القيوم ، تقويم طرق القياس الإفصاح المحاسبى عن الأصول غير الملموسة فى المنشآت التجارية ، بحث تكميلى ماجستير محاسبة وتمويل غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م ، ص29

7- الإفصاح الإختياري : يتوافر للمديرين معلومات عن الاداء الحالى والمستقبلى لمنشأتهم أكثر من غيرهم قد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز وانخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال .

8- الإفصاح الاجبارى : وهو ما نصت عليه المعالم المحاسبية سواء كانت الدولية أو الاقليمية أو المحلية بالاضافة الى ما تقتضى بعض التشريعات والقوانين ويشتمل هذا النوع من الإفصاح على ما يلى :⁽¹⁾

أ - السياسات المحاسبية التى تم اختيارها وتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية .

ب - التغيرات التى طرأت فى تطبيق السياسات المحاسبية .

ج - التغيرات التى حدثت فى التقديرات المحاسبية .

د - التغيرات التى طرأت على نتيجة اكتشاف أخطاء حدثت فى سنوات سابقة وتم إكتشافها فى السنة الحالية

هـ - الإفصاح عن الارتباطات المالية .

و - الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة .

ي - التغيرات التى طرأت على الشكل القانونى للمنشأة الاقتصادية .

2 . الإفصاح العام: وبموجبه يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة التى تساعد في ايضاح وفهم البيانات

المالية مثل اسم المؤسسه ومكان تسجيلها وتاريخ الميزانية العمومية والفتره التى تغطيها البيانات المالية ونبذه

(1) د . لطيف زيود وآخرون ، دور الإفصاح المحاسبى فى سوق الأوراق المالية فى ترشيد قرارات الاستثمار ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، جامعة تشرين ، العدد الأول ، 2007م ، ص10

مختصره عن طبيعة النشاط والشكل القانوني والجملة النقدية التي استخدمت في اعداد البيانات المالية اذا لم تكن ظاهرة.⁽¹⁾

بدأت قائمة رأس المال الفكري بالظهور ضمن التقارير المالية في حقبة التسعينات من القرن المنصرم بواسطة بعض المنشآت في السويد اختياريًا وبالتالي أصبحت اضافة مهمة التقارير المالية نظراً لاحتوائها علي معلومات تتعلق بعناصر رأس المال الفكري. ويعتبر الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية في كثير من المعلومات التي يجب الافصاح عنها في القوائم المالية .

يتناول المعيار الدولي رقم واحد المعلومات التي يجب الافصاح عنها في القوائم المالية والتي تتضمن الميزانية العمومية وقائمة الدخل والملاحظات والبيانات الأخرى التفسيرية والتي تعتبر جزءاً مكملًا للمعلومات المحاسبية وفقاً لهذا المعيار فإن متطلبات الإفصاح إنما تمثل الحد الأدنى اللازم للإفصاح المطلوب في القوائم المالية أما المتطلبات التفصيلية للإفصاح في هذا المعيار فيتم إشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة التي تبحث مواضيع أو جوانب محاسبية محددة أما من الناحية تحديد شكل محدد لعرض المعلومات المحاسبية فإن هذا المعيار لا يقدم إختراعاً بذلك ، حيث أن الترتيب والتبويب المستخدم فيه مبنياً على اعتبار أن العناصر الهامة والجوهرية التي قد تؤثر على المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية والتجارية يجب أن تعرف وفقاً لأهمية العنصر وبحيث يكون عرضه واضحاً ويسهل فهمه من قبل المستخدمين في القوائم المالية .

فيما يلي أهم الوسائل والأشكال المستخدمة في الإفصاح:⁽²⁾

(1) سامر محمد حافظ محمد ، تقويم معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية وأثره على إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011م ، ص50 .

(2) د . أمين السيد أحمد لطفى ، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2005م ، ص516

1- الإفصاح فى صلب القوائم المالية أى أظهاره كبنود مكونة للقوائم المالية (قائمة المركز المالى ، قائمة الدخل ، قائمة التدفق النقدى ، قائمة التغير فى حقوق الملكية)

2- الإفصاح فى الملاحظات والهوامش حيث يتم إظهار بعض المعلومات كملاحظات إرشادية مرفقة بالقوائم المالية وهى تعتبر مكملة لها يكون الهدف منها إلقاء الضوء على المعلومات وقد تعجز القوائم المالية عن توفرها للمعلومات النوعية أو غير الكلية حيث أنه فى بعض الاحيان تكون الارقام غير كافية لاعطاء صورة صحيحة كافية .

3- المعلومات الخاصة التى تكون أساسية بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية مثل الإفصاح عن شرح السياسات المحاسبية وتغيير تلك السياسات والاصول الثابتة المرهونة وعقود الإيجار طويلة الأجل وشرح الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية .

4- الإفصاح عن طريق الايضاحات أما بنود القوائم المالية حيث يكون من الضرورى ربط أى بند فى إحدى القوائم المالية فى بند آخر فى نفس القائمة أو القائمة الأخرى أو إجراء شرح مختصر للقيود المعين ويتم ذلك عن طريق الايضاح بين قوسين أمام بنود الميزانية ، فشل النظام المحاسبى التقليدي فى تقديم معلومات مفيدة لأصحاب المصالح لتفسير هذه الاختلافات

5- الإفصاح عن الخانات المقارنة للقوائم المالية ويتم ذلك أما باظهار معلومات اضافية أخرى عن سنوات ماضية حتى يمكن لمستخدمى القوائم المالية عن المقارنة بين سنوات أو اظهار معلومات اضافية تكون على أساس القيمة الجارية التى تكون أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات بالاضافة الى المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية .

6- الإفصاح بالقوائم المالية والجداول الملحقه حيث فى معظم الاحيان تظهر القوائم المالية بصورة مجملة لذلك قد يكون من الضرورى تفصيل هذا البند ويمكن أن يتم ذلك عن طريق جداول أو ملاحق اضافية .

7- الإفصاح عن طريق الرسوم البيانية والاحصائية وتكون عادة مفصلة بمعلومات عن الاقتصاد القومى بشكل عام وعن الصناعة أو النشاط المنافس .

8- خطاب أو تقرير مجلس الادارة ويكون موجهاً للمساهمين يوضح فيه التغيرات التى حدثت فى البنود المختلفة للقوائم المالية من سنة لأخرى وأسباب تلك التغيرات وتحليلات وتوقعات الادارة عن المستقبل.

9- أن تقرير الخطابات على الرغم من أنه لا يعد وسيلة رئيسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلا أنه يستخدم لتأكيد الاصلاح عن معلومات معينة كالتغيير فى السياسات المحاسبية أو ذكر الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر للقوائم المالية حسب ما هو مطلوب بهيئة سوق الأوراق المالية .¹

كما تتمثل المعلومات المحاسبية التى يتم الإفصاح عنها حالياً فى البيانات المالية المحتواه فى القوائم المالية الأساسية وهى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التغيرات فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية . بالإضافة الى المعلومات الأخرى التى يتم الإفصاح عنها فى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتى تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية ذلك لصعوبة عرضه فى القوائم المالية سواء ذلك معلومات كمية أو وصفية فى هذا ذكر التقرير الذى أصدره مجلس معايير المحاسبة الامريكى 1978م حول أهداف القوائم المالية فى المنشآت التجارية حيث أشار الى أهم المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية هى معلومات مالية فى المقام الأول أى أنها تعبر عن ظواهر يمكن قياسها كمياً والتعبير عنها بوحدة نقدية كما أن المعلومات التى توفرها القوائم المالية هى معلومات تقريبية قد لا تستند الى مقاييس دقيقة حيث أنها تعتمد على تقديرات واجتهادات قد تستند الى مجموعة من القواعد والأسس المتعارف عليها (المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً) .

(1) محمد عبد المطلب يس صالح ، أثر الإفصاح على المعلومات المحاسبية على تكوين المحافظ الاستثمارية فى سوق الأوراق المالية ، رسالة دكتوراه فلسفة فى المحاسبة و التمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمى ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011م، ص70 .

الإفصاح فى المجال المحاسبى بصفة عامة يتصف بتقديم معلومات ضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعى للتقارير المالية وتؤدى الى إنتظام العمل فى الأسواق المالية بالشكل الأمثل وفى الواقع فإن لفظ الإفصاح يشير الى المعلومات المالية فى التقارير بأكملها وليس محددة فقط للقوائم المالية . إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء فى القوائم المالية ذاتها أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل إعداد القوائم المالية الإضافية والكشوف الملحقة وتقرير مراجع الحسابات وتحليلات الإدارة لإنشطة المنشأه والتنبؤات المالية .

ومن هنا يمكن القول بأن الإفصاح يعتبر موضوعاً واسعاً لدرجة تكفى القول بأنه يتضمن كل مجالات التقارير المالية والتساؤلات الرئيسية التى تتأثر بشأن الإفصاح فى التقارير المالية هى⁽¹⁾ :

1- تحديد أهداف الإفصاح وطبيعة مستخدمى المعلومات المحاسبية والدرجة المفترضة لقدرتهم على إستخدام وتفسير المعلومات .

2- ما هو القدر من المعلومات التى يجب الإفصاح عليها .

3- كيف يمكن الإفصاح عن المعلومات المالية .

4- تحديد التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية .

يمكن القول بأن النظرة التقليدية للإفصاح هى تلك التى تركز على حماية المستثمر الذى له دراية محدداً لاستخدام المعلومات المالية لكن النظرة المعاصرة للإفصاح عن المعلومات المالية تهدف الى تقديم معلومات تفيد فى أغراض إتخاذ القرارات الاستثمارية ووضع الخطط الاقتصادية عن المدى القصير والطويل فى ظل ظروف عدم التأكد من وقت لآخر .

أهمية الشفافية والإفصاح:

(1) سواكن الدريدى عبد الرحمن ، دور الإفصاح فى ترشيد قرارات الاستثمار ، بحث تكميلى ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011م ، ص 36

أما متطلبات توفير معلومات تتسم بالشفافية والشفافية ترتبط بالمشاركين بالسوق وصفاتهم يعتبر جوهرياً من أجل وجود سوق منظم وكفاء ، كما أنه يمثل أحد أكثر الشروط المسبقة الهامة لغرض تفعيل كفاءة سوق رأس المال .

أن الأسواق فى حد ذاتها قد لا تملك مستويات كافية من الإفصاح حيث أن قوة السوق سوف توازن بين العائد والتكاليف الحدية للإفصاح عن المعلومات. (1)

الإضافية وقد تكون النتيجة النهائية هي ما يحتاجه المشاركون بالسوق .

إن اتجاهات تحرير سوق رأس المال التى أدت الى إنتهاك متزايد بالاسواق المالية قد عظمت الحاجة الى المعلومات كوسيلة وضمان الاستقرار المالى.

بينما تزايدت درجات تحرير السوق المالى وسوق رأس المال فى التسعينيات كان هنالك ضغوط هائلة لمتطلب المعلومات المفيدة فى القطاعات المالية الخاصة وكما أن متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح للمشاركين بالسوق بالاضافة الى الجمهور العام وليس أن ذلك المتطلب يعتبر ضرورياً لتعزيز استقرار السوق فإن السلطات المختصة أيضاً ترى أن جودة المعلومات لها دور الأولوية الكبرى ، متى تم تحسين صورة المعلومات فإن منشآت الأعمال سوف تبذل جهودها نحو تحسين نظم المعلومات الداخلية من أجل تطوير سمعة طيبة من خلال توفير المعلومات. (2)

يعتبر مصطلح الشفافية مفهوم أساسى وضرورى لتطبيق مفهوم المساءلة المحاسبية التى يتعين تحملها عن طريق المجموعات الرئيسية المشاركة بالسوق والمقرضين والمقترضين ومصدرى الأسهم والمستثمرين بالاضافة

(1) محمد الحافظ آدم ، أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للاوراق المالية لأغراض تشجيع الانشطة بسوق الخرطوم للاوراق

المالية ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م ، ص ص

(2) د . أمين السيد أحمد لطفى ، مرجع ساق ، ص 489

الى السلطات الوطنية أو المؤسسات المالية الدولية حيث نجد هناك إعتراض متزايد من الحكومات الوطنية والبنوك المركزية بأن الشفافية السياسية من شأنها تحسين إمكانية التنبؤ ثم كفاءت القرارات ، الشفافية تجبر المؤسسات على مواجهة حقيقة الموقف وتجعل المختصين أكثر حرصاً على تحمل مسؤولياتهم ، أن الشفافية تعتبر وسيلة تقوية المساءلة المحاسبية والنظم الداخلية والحوكمة الجديدة مما يؤدي الى تحسين جودة الأداء الاقتصادي في ظل فعالية الأسواق المالية والمحلية والدولية عن طريق تعزيز جودة عملية إتخاذ القرار وإدارة المخاطر بكفاءة للمشاركين بالسوق .

الشفافية والإفصاح فى القوائم المالية :

يتمثل الهدف من إعداد القوائم المالية فى توفير معلومات عن المركز المالى (قائمة المركز المالى) والآداء (قائمة الدخل) والتغيرات فى المركز المالى (التدفقات النقدية) للمنشأة ، ويتم تأمين وضمان وجود الشفافية فى القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الى مدى واسع من المستخدمين فى ضوء الإفصاح العام يجب من السهل تفسير القوائم المالية.

من جهة أخرى فإن تقديم معلومات مفيدة يجب تقديمها بحرص على أن لا يكون عالقاً أن تسنى المعايير المحاسبية المقبولة دولياً تعتبر مقياساً ضرورياً لتسهيل الشفافية والتفسير الملائم للقوائم المالية ، فإذا كانت المعلومات الشاملة المفيدة قائمة فإن المديرين فلا يكونون على دراية وعلم بالموقف المالى الحقيقى لمنشأتهم كما أن الأطر الرئيسية الآخرين قد يتم تضليلهم وذلك قد يمنع نظم السوق من العمل بفعالية ، أن تطبيق الخصائص الوصفية الرئيسية واتباع المعايير الرئيسية الملائمة سيترتب عليه بالطبيعة توفير قوائم مالية تعطى العرض الصادق العادل .

لكي تحقق الفائدة المرجوة من الشفافية و الإفصاح عن البيانات و المعلومات المحاسبية المنشورة عن رأس المال الفكري في خلق سوق كفاء كرأس المال يجب أن تعتمد على توافر مجموعة خصائص المعلومات المحاسبية المنشورة ألا و هي ⁽¹⁾ .

1. خاصية الشمول : يجب مراعاة أن شمولية الإفصاح لا تعني عرض كافة التفاصيل دون أي تميز و إنما يجب أن يكون هنالك تميز بين التفاصيل الملائمة و غير الملائمة لاتخاذ القرار و ذلك يهدف ترشيد تكلفة إنتاج المعلومات لا شك أن التوسع في نطاق الإفصاح المحاسبي سوف يؤدي إلى الحد من أهمية الأساليب غير رسمية للحصول على المعلومات المحاسبية لإضافة و ما يترتب على ذلك من تحقيق منفعة شخصية لفئة من المستثمرين دون غيرها .

2. خاصية الملائمة و يقصد بها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن الإنفاق الاستثماري و مصادر تمويلية والتدفقات النقدية المتوقعة للسهم وكذلك الإفصاح عن الهيكل التمويلي (حدود الائتمان) للمنشأة .

3. خاصية الدقة : يقصد بها توفر الدقة و الأمانة في البيانات و المعلومات المنشورة المتعلقة برأس المال الفكري لقرض ترشيد القرار الاستثماري و الائتماني في بيئة الأعمال المصرفية و هذا يعني عدم اخفاء أي معلومات أو بيانات مالية ذات تأثير على الأرقام الموجودة بالقوائم المالية و خاصة الأرقام المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة لأنها على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمستثمرين و الفرضية في سوق المال .

(1) محمد حسين أحمد حسن ، أثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي على أسعار الأسهم ، دراسة نظرية ، المجلة العلمية للتحويل التجارية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، 1997م ، ص 13 .

4. خاصية التوقيت : يقصد بها الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في التوقيت المناسب و ذلك حتى تسني للمستثمرين المقرضين في سوق المال و الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرار في الوقت المناسب .

5. خاصية المحتوى : يقصد بها التركيز و الإفصاح على البيانات المعلومات المالية ذات المحتوى المفيد للمستثمرين و المقرضين للوفاء باحتياجاتهم لغرض اتخاذ القرار المناسب .

من اهم الدوافع بالافصاح عن قائمة رأس المال الفكري ، تري بعض إدارات المنشآت في كل من السويد والدنمارك ان هناك العديد من الفوائد المنتقة من قائمة رأس المال الفكري⁽¹⁾.

أ - باعتبارها وسيلة تستخدمها الإدارة داخلياً في تقييم وتطوير المعارف والمعلومات المملوكة للمنشأة.

ب - استخدامها كأداة اتصال مع العملاء والموظفين الحاليين والمحتملين وذلك عن طريق تحديد رؤيه علميه ثاقبه عن المنشأة ورسملتها التي تساعد في فهم قيمتها وطرق عملها.

ج - تزويد الإدارة باطار متكامل وواضح عن خريطة الموارد البشرية المتواجده في المنشأة التي تساهم بتقديم معلومات علي مستوي تاهيل خبرات وكفاءات الموظفين وذلك للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبه والخاصة علي سبيل المثال بالتعيين او الاستغصاء او التدريب.

د - قائمة رأس المال الفكري تضيف بعداً هاماً للفائده المرجوه في توضيح القيمة الحقيقية والعادله للمنشأة مما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيده وتسليط الضوء علي عناصر رأس المال الفكري التي تساهم في خلق الثروه للمنشأة .⁽²⁾

¹ - مرجع سابق ، ص 509 .

⁽²⁾ مرجع سابق ، ص 516

كما توضح تجارب الكثير من المنشآت خاصة في الدول الاسكندنافية التي تفصح عن قائمة رأس المال الفكري ان هناك اكثر من جهة في المنشأة تساهم في اعداد هذه القائمة وان الإدارة العليا في العادة يكون لها اليد الطولي والتاثير الفعال بالمشاركة مع كل من قسمي الحسابات والموارد البشرية وهذا يعني عدم وجود جهة واحدة تتفرد باعداد هذه القائمة تحت أي مسمى خاص في الهيكل التنظيمي لهذه المنشأة بل هناك تعاون مثمر وخلاف بين مجموعة من الاقسام تحت مظلة الإدارة العليا ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو ضرورة التركيز علي المعلومات التي تتمتع باعلي درجه ممكنه من الموضوعيه ، حتي لا يساء استخدامها حتي ولو ترتب علي ذلك استبعاد الكثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة ، وذلك بقصد حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة علي استخدام المعلومات المحاسبية وهو ما يعرف بالافصاح الوقائي. Protective Disclosure اما الوقت الحالي فقد اصبحت وجهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المحاسبية هي وجهة النظر السائدة في تحديد اهداف الافصاح المحاسبي، وهو يعرف بالافصاح الاعلامي Infomative Disclosur .

قد ظهر هذا الاتجاه المعاصر نتيجة ازدياد الملاءمه باعتبارها احد الخصائص الرئيسيه للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبه بالافصاح عن المعلومات الملاءمه لاغراض اتخاذ القرارات وقد عرف هذا الاتجاه في الافصاح المحاسبي بالاتجاه النفعي او اتجاه فائدة المعلومات ونماذج قراراتهم، الا ان ذلك لا يقلل من اهميته كاتجاه ينسجم مع الفكر المحاسبي المعاصر .

ويحقق فائد كبيرة تتمثل في تحسين جودة المحتوي الاخباري للرسالة الاعلاميه المتضمنة في التقارير المحاسبية التي تعتمد بشكل اساسي علي الرباط الوثيق بين اهداف الافصاح المحاسبي وبين احتياجات المستخدمين للمعلومات .

يري الباحث ان التطور في احتياجات المستخدمين وتعدد اغراضهم اصبح من الضروري الاخذ بمفهوم الموضوعيه الذي يقوم علي الملاءمه للغرض من المعلومات والحاجه الماسه لها والمجال الذي تستخدم فيه امراً ضرورياً حتي تستوعب التطور في بيئة الاعمال بابعادها الاقتصادية والاجتماعيه والثقافيه حتي تصبح اكثر نفعاً وفائدة للمجتمع .

في هذا المجال لقد تناولت الكثير من الدراسات والبحوث المحاسبية عملية تحديد اهداف الافصاح المحاسبي بالدراسه والتحليل وبالرغم من ذلك فهناك جدل حول تحديد قائمة باهدافه من وجهة نظر كل فئه من مستخدمي المعلومات المحاسبية ومن اوائل الدراسات التي اهتمت بالاتجاه النفعي كاساس بناء نظرية المحاسبه، تلك الدراسة التي قامت بها جمعية المحاسبه الامريكيه سنة 1968 حيث وضعت في تقريرها ان هدف الافصاح المحاسبي هو تقديم المعلومات لخدمة اربعة اغراض تغطي احتياجات المستخدمين داخل المشروع وخارجه وهي :

1. اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة بما في ذلك المساعدة في تحديد الاهداف.
2. التوجيه الفعال والرقابه الفعالة علي الموارد البشرية والماديه للمنشأة.
3. اخلاء مسئولية الإدارة وذلك عن طريق التقرير الدوري عن نشاطها في مجال صيانة الموارد البشرية الموكلة اليها، ومدي رعاية الإدارة لمصالح الاطراف المعنية .
4. التقرير عن المسئولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية .

مقومات الافصاح عن رأس المال الفكري :

قام Johanfon بتحليل كيف يمكن للمشاركين في الاسواق المالية مواجهة المعوقات الخارجيه لاستخدام معلومات خاصة برأس المال الفكري واستنتج ان هناك بعض المشاكل اهمها عدم تدارك اهمية رأس المال الفكري في اضافة وخلق قيمة داخل المنظمة وهذه تسمى بمشكلة المعرفة ايضاً هناك مشكله خاصة

بالمصداقيه والاعتماديه للمعلومات الخاصة برأس المال الفكري وهذه تسمى مشكلة عدم التأكد (Uncertainty Problem) وهناك مشكله عدم المقدره علي امتلاك الكفاءه التي يمكن الافصاح عنها المنوطه بوضع المعايير المحاسبية ليعترفوا الا بالقيم المحدده والتي لها أدوات اثبات والتي لها تقييم موضوعي ولذلك لم يتم الاعتراف باغلب الاصول غير الملموسه، وكان ضمن الاداء التي تؤكد انه ليس هناك حاجة للافصاح عن رأس المال الفكري راي اعتمد في تحليله ان تلك القيم الموجوده ضمناً داخل قائمة التدفقات النقدية او داخل ارباح الشركة. (1)

بما ان الهدف الرئيسي من الافصاح بالقوائم والتقارير المالية هو زيادة الملاءمه والمصداقيه لتقييم جميع الاصول لذا ينبغي البحث والتحليل لتطوير مشكلة الافصاح عن رأس المال الفكري وعدم تجاهلها ان عدم وجود الاصول غير الملموسة داخل الميزانية قد ينتج عنه نتائج مضلله بالنسبه للعائد علي الاستثمارو التحليل المالي والمؤشرات والنسبه المالية الاخرى.

علي الجمعيات المهنيه بالشركات المتخصصه الاهتمام بالافصاح عن رأس المال الفكري وسن القوانين والمعايير الخاصة به. سوف يزداد في المستقبل الادراك العام لاهمية رأس المال الفكري ولكن يجب تدارك مساوي الافصاح عن رأس المال الفكري والتي تكمن في الكشف عن نقاط الضعف ونقاط القوه للمنافسين ايضاً هناك بعض العقبات والمعوقات التي تمنع الافصاح عن رأس المال الفكري يجب سردها لمحاولة القضاء عليها.

أهداف الافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

(1) محمود عبد الفتاح إبراهيم رزق ، مرجع سابق ، ص25

علي الرغم من وجود قائمة بأهداف الإفصاح المحاسبي تلقي القبول العام وتحظى باجماع المحاسبين، الا ان هناك اجماعاً علي ان هناك هدفاً اساسياً للقوائم والتقارير الماليه، الا وهو توفير المعلومات الملاءمة والمفيدة لهؤلاء الذين يتخذون القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة. وعلي مراجع الحسابات مسئولية فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية. بهدف زيادة الثقة في المعلومات المتضمنه في القوائم المالية، والواقع ان جانباً كبيراً من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد اهداف القوائم والتقارير وتوصيلها لاصحاب الشأن ومراقبي الحسابات نظر الإدارة بصفتها المسؤولة عن اعداد القوائم والتقارير وتوصيلها لاصحاب الشأن ومراقبي الحسابات باعتبارهم الفئة المسؤولة عن فحص هذه التقارير واعتمادها . ومستخدمي المعلومات المحاسبية من داخل المنشأة وخارجها. فمن الناحية التاريخية كانت وجهة نظر ادارة المنشأة هي وجهة النظر الغالبية في تحديد اهداف الإفصاح المحاسبي .

حيث ان القوائم والتقارير المالية طبقاً لوجهة النظر هذه كانت مجرد وسيلة لاخلاء طرق الإدارة تجاه اصحاب الاموال وبالتالي اخذت وجهة نظر مراقب الحسابات تؤثر علي اهداف الإفصاح المحاسبي، ومدي اتفاه مع المبادي المحاسبية المتعارف عليها، وذلك بهدف حماية المراجع الخارجي من اي مسئولية قد يتعرض لها نتيجة اعتماد الغير علي المعلومات الوارده في القوائم والتقارير المالية .

طرق الإفصاح عن رأس المال الفكري:

تتعدد طرق الإفصاح عن رأس المال الفكري ومن اهم هذه الطرق :

أ . مدخل القوائم الاضافيه Added Statements Approach في ظل هذا المدخل يتم اعداد القوائم المالية تقليديه كما يتم اعداد قوائم اضافيه تتضمن معلومات غير ماليه، مع الاشاره الي عناصر رأس المال الفكري والتي لم يتم رسملتها بسبب عدم التاكيد من المنافع المستقبلية المرتبطة بهذه العناصر وتساعد هذه القوائم متخذي القرارات في تقييم رأس المال الفكري بالمنظمه واتخاذ ما قد يترتب علي هذا التقييم من القرارات.

ب . مدخل القيمة الحاليه: Curent Value Approach وعبر هذا المدخل يتم التقييم باستخدام القيمة السوقية للمنظمة ناقصاً قيمتها الدفترية لتحديد رأس المال الفكري للمنظمة .

ج . مدخل مركب: Composed Approach من خلال هذا المدخل يتم تقييم رأس المال الفكري علي اساس القيمة السوقية للمنظمة ناقصاً قيمتها الدفترية لتحديد رأس المال الفكري للمنظمة وفي نفس الوقت يتم تقييم رأس المال الفكري داخلياً بواسطة المنظمة للقوائم المالية التقليدية بحيث يتم التقرير فقط بالقوائم المالية التقليدية عن القيم التي يمكن الاعتماد عليها ، وما عدا ذلك يكون ضمن قوائم اضافيه حيث ان اساس السوق يعد افضل وسيله لا حتواء التقلبات الكبيرة التي تنسم بها عناصر رأس المال الفكري.

الاثار المترتبة علي الافصاح عن رأس المال الفكري:

من اهم المنافع التي يمكن ان تتحقق من الافصاح عن رأس المال الفكري مايلي:(1)

1. محاولة التوصل الي توحيد مصطلح واحد لعناصر ومكونات رأس المال الفكري.
2. المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط مكونات رأس المال الفكري وفقاً للقيم السائده خاصة المكونات القابلة للتداول .
3. المساعدة في توفير البيانات اللازمة للرقابه علي مكونات رأس المال الفكري لاغراض دعم المركز التنافسي للمنظمة .
4. المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الاصول غير الملموسة لاغراض التقارير الاجتماعية والبيئية .
5. زيادة درجة الشفافيه في القوائم المالية مما يزيد من درجة الاعتماد عليها من مستخدميها الحاليين والمرتقبين ومتخذي القرارات من داخل وخارج المنظمة .

(1)Skyrme . D. J.Measuring , *Intellecudl Capital Aplelethora Of Methods Accountancy* , Oct, 1998, p, 18

علي الرغم مما حققه التقارير عن رأس المال الفكري من منافع الا ان هناك عدد من الاثار السالبة المترتبة علي الافصاح عنه ومن اهمها:⁽¹⁾

أ. الكشف عن بعض المعلومات التي قد تفيد المنافسين وتلحق الضرر بالمركز المالي التنافسي للمنظمة.

ب. زيادة مسؤوليه المنظمة تجاه الغير فيما يتعلق بالقرارات التي تعتمد علي قيم عناصر رأس المال الفكري التي يتم الافصاح عنها بالقوائم المالية خاصة ان التقييم يتم في ظروف تتسم بعدم التأكد.

ج- ما قد تتحمله المنظمة من تكلفة لازمه لتقييم عناصر رأس المال الفكري واعداد نشره بالقوائم المالية متضمنه تلك القيم.

د - يحظا الافصاح عن رأس المال الفكري بالقبول العام في النظام المحاسبي التقليدي.

هـ- التعارض مع متطلبات المراجعة الخارجيه ومن ثم معارضة المراجعون باعتماد قوائم خارج النظام المحاسبي التقليدي.

والتوظيف وتكاليف غير مباشره مثل تكاليف الترقية والندب او الانتداب. تكلفة التعلم هي التكلفة التي تتحملها المنشأة في سبيل تدريب الفرد ووضعه في مستوي الاداء العادي المتوقع من الفرد،عند قيامه بوظيفة معينة، يمكن تعريفها بانها التكلفة التفاضلية التي تتحملها المنشأة لحين تحقيق الفرد مستوي الانتاجية المطلوبه عادة لوظيفة مهنيه وتشمل تكاليف برامج التدريب الرسمي والتوجيه وتكاليف التدريب اثناء العمل. يمكن ان تكون مباشرة وغير مباشرة .

الافصاح عن رأس المال الفكري :

يتعرض الافصاح المناسب عن رأس المال الفكري لمجموعة من التحديات بالمؤسسات العاملة في القطاعات كثيفة المعرفة او البيئات ذات التكنولوجيا العاليه لانها تعتمد علي حد كبير علي الاصول غير الملموسة ورأس

(1) أحمد عماد الدين أحمد يمن ، مرجع سابق ، ص92

المال الفكري في تسيير اعمالها ومن ثم تتكبد الكثير من التكاليف للوصول الي التقنية العالميه في التكنولوجيا المستخدمه بالمقارنه مع المؤسسات العاملة في قطاعات الصناعات التحويليه التي تعتمد بشكل اكبر علي الاصول الثابته المادية في تسيير اعمالها. وتبعاً لذلك لا ترغب المؤسسات كثيفة رأس المال الفكري في الافصاح عن الاصول غير الملموسة.

مما نتج عنه العديد من النتائج السالبه فعلي سبيل المثال قد يحدث تقلب لسعر السهم نتيجة صعوبة تقدير المستثمرين بدقه للتدفقات المستقبلية بشأن مقدار الفوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركات كثيفة الاصول غير الملموسة وكثيفة رأس المال الفكري. ومما لا شك فيه ان التفاوت في توافر المعلومات بين المستثمرين وصانعي القرار من خارج المؤسسه يتسبب في فشل قيمة المعلومات المالية التي لا تعرض الاصول غير الملموسة بالنسبة لهم بالشكل الذي يزيد من خطر خسارة ثقة المستثمرين وزيادة حده تقلب اسعار الاسهم بالشكل الذي يوجب علي تلك المؤسسات ان تحاول التخفيف من تلك الاثار السالبة عن طريق الافصاح المناسب عن الاصول غير الملموسة او رأس المال الفكري. خاصة وان السائد في الآونة الاخيره ان رأس المال الفكري هو اساس اقتصاديات المعرفة في المؤسسات الحديثه حيث اصبح التعريف الواسع له انه يشمل في الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة وقيمتها الدفترية. مع ذلك فكثير من المؤسسات يمكنها تقبل هذه المخاطر في مقابل عدم الافصاح عن اصولها غير الملموسة او رأس مالها الفكري من اجل الحفاظ علي السريه وحماية البعد الاستراتيجي لهذه البيانات كنوع من الحماية لميزتها التنافسية اضافة الي طبيعة الاستثمارات الحالية والمستقبلية . وبالتالي تسعى المؤسسات الي توفير المعلومات للمستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية الاخرين بشأن الاستثمار في رأس المال الفكري والربحيه المتوقعة عن الاستثمار فيه علي ان لا ينعكس علي الميزانية العمومية حتي لو كان نتيجة ذلك انخفاض عدد من المستثمرين المحتملين علي الرغم من ان القوائم المالية التقليدية تقدم المعلومات المالية والاقتصادية من الدرجة الاولى للاداء المالي

بالمنشآت، إلا أن الأصول غير الملموسة في الاقتصاد القائم على المعلومات قد أوجب ضرورة تحديد قيمة رأس المال الفكري.

معايير العرض والافصاح في القوائم المالية .

القوائم المالية تعبر عن نتائج أعمال المنشأة خلال الفترة ومركزها المالي بأرقام صماء لا تفيد المستخدم ولكن الافصاح يجعلها مفيدة لكل مستخدميها.

سوف يتعرض الباحث لتعريف لكيفية عرض والافصاح بالقوائم المالية .

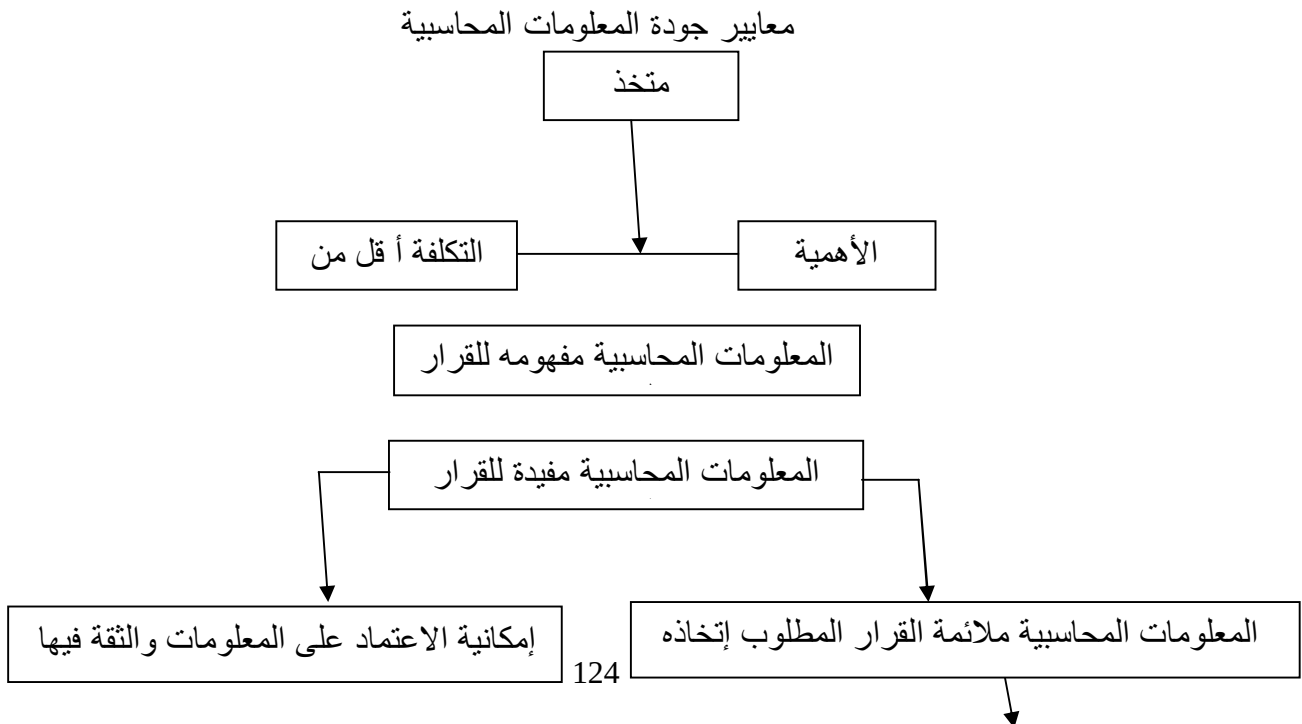
الافصاح في المحاسبة يعني اظهار المعلومات المالية سواء الكمية او الوصفية في القوائم المالية او في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة مما يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية عن الشركة والتي ليس لديها سلطة او موارد محدودة للحصول على المعلومات التي ترغبها وذلك بغرض تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالاستثمار في الشركة او منح الائتمان لها او أي قرارات أخرى لها علاقة بالشركة علي ان يتم الافصاح في الوقت المناسب ودون تاخير حتي لا تصبح المعلومات عديمة القيمة .

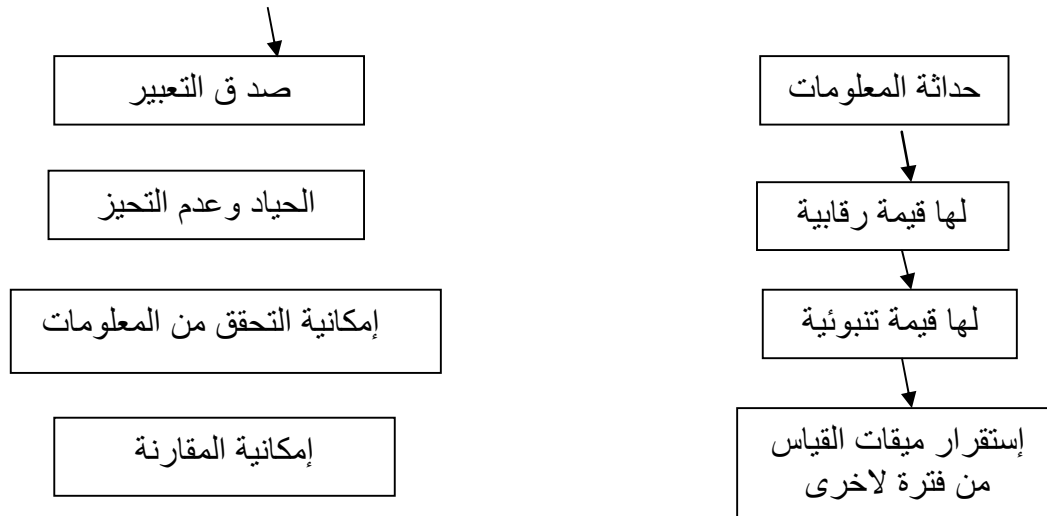
ان موضوع الافصاح اصبح يمثل موقفاً هاماً في التشريعات الاقتصادية باعتباره وسيلة من وسائل الشفافية التي ميزت النشاط الاقتصادي في الربع الاخير من القرن الماضي حيث ان هناك ضروره قصوى للافصاح عن رأس المال الفكري بالقوائم المالية لفائده متخذي القرارات.

ويشمل الافصاح علي مجموعة من الطرق والمتطلبات المختلفة والمتنوعة فمن طرق الافصاح ما يتم من خلال القوائم المالية والمذكرات وتقرير مدقق الحسابات الخارجي والايضاحات والجداول الاحصائية وتقرير الإدارة وغيرها ويتوقف الكم المطلوب من الافصاح علي ما سيعود علي المنشأة من منافع .

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية قصوى للاعتماد عليها في كل تقديرات والخطط مما يجعلها معبرة و مواكبة حيث تهتم المنظمات المهنية لإيجاد معايير لجودة المعلومات المحاسبية و مدى أهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية و إمكانية الاعتماد عليها في المقارنة و التنبؤ ووضع الخطط الإستراتيجية للشركات.

الشكل (1/1/3)





المصدر : طه حسين يوسف عيد ، اثرجودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية ، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2011م ، ص15 .

المعلومات المحاسبية استناداً على الشكل (1/1/3) تعتبر ذات أهمية لمتخذي القرارات الاستثمارية عندما تكون مفهومة وملائمة و تتميز بالحدثا و التعبير الصادق و عدم التحيز و لها القدرة على التحقق و التنبؤ و إمكانية المقارنة .

يرى الباحث أن الإفصاح بالقوائم المالية أو الملحقا الإضافية يجب أن تكون شاملة لجميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء المهتمين صورة واضحة شفافة عن نتيجة أعمال الشركة و مركز مالي مما يجعل للإفصاح أهمية في تحديد و تقييم عائد الاستثمار و التنبؤ بالمخاطر المترتبة على أسعار الأسهم .

كما يهدف الإفصاح إلى تحقيق درجة كبيرة من الرضى و التأكد بالاعتماد على القوائم المالية بما تحتويه من معلومات مالية مفيدة للمستثمرين مما ينعكس على حجم التداول داخل السوق واتخاذ قرارات الاستثمار باستخدام الأمثل لتكنولوجيا التداول الإلكتروني في ظل التنافس المحلي الدولي مما يجعل خصائص جودة المعلومات المحاسبية حسب ما ورد عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ويجب أن تكون المعلومات معبرة و ذات جودة وحدثا ولها قيمة وسهولة الفهم وتتسم بالصدق والحياد وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

من هذا المنطلق يعتبر رأس المال الفكرى من المعلومات المحاسبية ذات القيمة ويجب الافصاح عن تكلفته فى القوائم المالية بما لها من دور محورى فى خلق القيمة لشركات المساهمة ودرجة الاعتماد عليها فى اتخاذ قرارات الاستثمار .

المبحث الثانى

الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكرى

أولاً : مفهوم التكلفة

أن التكلفة بمعناها البسيط هى تضحية بموارد اقتصادية الا أن الآثار المحاسبية الناتجة عنها تختلف بحسب العلاقة القائمة بين توقيت الحصول على النفقة من جانب آخر فان مضمون التكلفة وتحليل سلوك عناصرها

(1)

(1) أ.د. عبد الحى عبد الحى مرعى ، أ.د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، د. عطية عبد الحى مرعى ، محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2002م ، ص3

كما تعرف النفقة بأنها تضحية اختيارية بموارد اقتصادية فى الماضى والحاضر والمستقبل فى سبيل الحصول على المنافع ومدى زمنى تقع حدوده فى المستقبل .

عرف البعض التكلفة بأنها تضحية بموارد اقتصادية للحصول على سلعة أو خدمة بغرض انتاج سلعة أو خدمة أخرى.⁽¹⁾

تعرف التكلفة بأنها تضحية مادية اختيارية بهدف الحصول على منفعة ما بين حاضرة ومستقبلية أى هى استنفاد المعلومات المتاحة على الحصول على موارد اقتصادية أخرى فى الحاضر والمستقبل ⁽²⁾ .

عرفها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين بأنها أى مبلغ مقياس بوحدة التقويم إنفاقاً للحصول على سلع وخدمات سواء كان هذا المبلغ دفع نقداً أو تحقيق التزامات ⁽³⁾ .

يرى الباحث أن مفهوم التكلفة هو التضحية بموارد اقتصادية مقابل منفعة اقتصادية خدمة أو سلعة أو معلومات معرفية فى الحاضر أو المستقبل فى سبيل تحقيق الأهداف المخطط لها .

ثانياً : أهداف محاسبة التكاليف

أن لمحاسبة التكاليف مجموعة من الأهداف التى تسعى الى تحقيقها بالرغم من وجود تداخل بين الاهداف والوظائف التى تسعى محاسبة التكاليف لتحقيقها ومن أهم الأهداف :

1- تقديم التقارير الداخلية للإدارة لغرض تخطيط التكلفة والرقابة عليها فى مرحلة التخطيط تهتم محاسبة التكاليف بالمستقبل فهى تساعد الادارة فى موازنة المستقبل والتحديد المسبق للكلف . أما فى مرحلة الرقابة

(1) د. فتح الرحمن الحسن منصور ، د. بابكر ابراهيم الصديق ، محاسبة التكاليف ، الخرطوم ، جامعة السودان المفتوحة، 2007م ، ص5

(2) د. غسان فلاح المطارنة ، مقدمة فى محاسبة التكاليف ، عمان ، دار وائل ، 2003م ، ص6

(3) د. إسماعيل إبراهيم جمعة ، زينات محمد محرم ، عمر عباس العتر ، محاسبة التكاليف مدخل ادارى ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2000م ، ص14

فإنها تهتم بالحاضر حيث تقارن النتائج المالية مع المعايير المحددة مسبقاً بالميزانيات التخطيطية لتكون عملية الرقابة فعالة وهذا يعتمد على التخطيط المناسب لتكلفة كل نشاط بواسطة محاسبة التكاليف فإن الإدارة تبلغ عن الوظائف التشغيلية التي تفشل في مساهمة حصتها من اجمالي الربح أوفى الاداء الفاعل وخاصة في نهاية السنة المالية فإن محاسبة التكاليف تهتم بكلف الماضي لاغراض تحديد الربح .

2- توفير تقارير داخلية للمدراء عن ربحية المنتجات وعن أداء الاقسام وعند منافذ البيع والتوزيع وغيرها من المعلومات التي تساعد الإدارة في اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة باستمرار المنشأة في نشاطها وتطوراتها .

3- إعداد تقارير داخلية للمدراء تفيدهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية وفي مواقع متعلقة بصياغة السياسات الشاملة والتخطيط طويل الأجل وكذلك تطوير منتج جديد ولا سيما بالموجودات .

4- توفير البيانات المتعلقة بتقييم المخزون لقرض إعداد التقارير المالية ستقدم للأطراف الخارجية كما يمكن للنظام تحقيق الأهداف الآتى :

- i- تحديد تكاليف الانتاج ومن ثم تحديد تكلفة مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة .
- ii- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ولاعداد الموازنات التخطيطية ورقابة العمليات التشغيلية
- iv- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الادارية قصيرة الأجل .
- iii- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الرأسمالية (طويلة الأجل) تمثل هذه الأهداف وصفاً مختصراً لقطاعات محاسبة التكاليف وهذه الاهداف تمثل وظائف تسعى محاسبة التكاليف الى خدمتها .

أيضاً تهدف محاسبة التكاليف لتحقيق مجموعة من الأهداف منها .⁽¹⁾

- تحديد تكلفة وحدة النشاط فإن الهدف تحديد التكلفة يعتبر الهدف الرئيسى الذى تسعى محاسبة التكاليف الى تحقيقه وذلك باعتباره الهدف الذى اذا ما تحقق يؤدى الى توفير بيانات التكاليف الفعلية. (التاريخية) والتي

(1) د. محمد تيسير الرجبى ، محاسبة التكاليف ، مراجع سابق ، ص9

تتعدد استخداماتها المختلفة وأولى هذه الاستخدامات هى التعرف على تكلفة وحدة المنتج وأرباح أو خسائر وحدة المنتج من فترة لآخرى .

- تقديم مخزون آخر المدة يعتبر المخزون أهم العناصر التى تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالى لشركا ت ومؤسسات الأعمال وأن عدم وجود نظام التكاليف فى مثل هذه الشركات والمؤسسات يؤدى الى عدم تمكينها من استخراج نتائج أعمال وإعداد المركز المالى سليم عن فترة من الفترات المالية .

- اتخاذ القرارات الادارية يتم الاعتماد على بيانات محاسبة التكاليف فى اتخاذ القرارات عن طريق الادارة مثل قرارات الشراء والبيع وقرارات اضافة منتج جديد أو حذف منتج من المنتجات التى تقوم الشركة بتصنيعها وقرارات التصدير التحقق الطاقة الانتاجية المتاحة من منتج أو خط إنتاج .

تسعير الوحدات المباعة يعتبر التسعير من أهم الهداف التى تحقق عن طريق استخدام بيانات محاسبة التكاليف .

- إعداد الموازنات التخطيطية وتعتبر بيانات التكاليف المحددة مقدماً من أهم البيانات التى يتم استخدامها فى إعداد الموازنات لشركات الاعمال بأسلوب علمى وواقعى .

- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمؤسسات الاستثمارية تساهم بيانات التكاليف فى دراسات الجدوى الاقتصادية فى مرحلة الدراسة الفنية فيما يتعلق باعداد تكاليف التشغيل الخاصة بالطاقة الانتاجية⁽¹⁾

تحديد مراكز التكلفة فى الوحدات الخدمية :

يعد عدم قدرة المسؤولين فى الوحدات الخدمية على تحديد خطوط تنظيم واضحة بمثابة حجر عثرة فى تطبيق محاسبة التكاليف فى الوحدات الخدمية كما أن صعوبة توضيح تدفق الأنشطة الخدمية يخلق مشكلة بين مراكز خدمات مما يجعل الفصل بينها أمراً صعباً على عكس النشاط الصناعى السلعى ، حيث

(1) د. أحمد فرغلى محمد حسن ، أصول محاسبة التكاليف ، القاهرة ، دن ، 2009م ، ص ص 20-21

يكون الفصل بين مراكز الانتاج ومراكز الخدمات أكثر وضوحاً نظراً لارتباط الأولى بالنشاط الانتاجى السلعى ، بينما نشاط الثانية يتعلق عموماً بتأدية الخدمات المعاونة .

يعتبر تحديد مراكز التكلفة أحد الأركان الرئيسية لنظام التكاليف لان نظام التكاليف يعتمد فى قياس ورقابة التكاليف غير المباشرة على إنشاء مراكز التكلفة التى تمثل دوائر نشاط معين متجانس أو خدمات من نوع معين متجانس بحيث يشتمل مراكز التكلفة على مجموعة متماثلة من عناصر الانتاج وينتج عنه منتجاً مميزاً أو خدمة مميزة قابلة للقياس . أى أن مراكز التكلفة أو مركز المسؤولية هو مجال النشاط فى أو إدارى يتم تنفيذه عن طريق مجموعة من عناصر الانتاج تحت إشراف مسئولية محددة (1) .

المشكلة متعلقة بالفصل بين مراكز الخدمات الاصلية ومراكز الخدمات المعاونة على أساس أن جميع تلك مداخل قياس رأس المال الفكرى لكل عنصر على حدا .

أولاً : مدخل صافى القيمة الحالية : Net present Value Approach

من خلال هذا المدخل يتم تقييم كل عنصر من عناصر المكونة لرأس المال الفكرى من خلال المنافع الاقتصادية المستقلة التى تتدفق من عرض رأس المال التى يتم قياسه على الرغم من شيوع إستخدام مدخل صافى القيمة الحالية لقياس عناصر رأس المال الفكرى الا أنه يؤخذ عليه ما يلى :

- **تجانس تأثير عناصر رأس المال الفكرى :** عندما يتسبب أكثر من عنصر فى حدوث منافع اقتصادية متجانسة فإنه من الصعب تحديد كل منفعة أضافها كل عنصر على حدى .

(1) عبد الغنى محمود عبد الله حسن ، المحاسبة عن رأس المال الفكرى وأثرها على قيمة المنشأة ، رسالة ماجستير محاسبة و تمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، 2010م ، ص34

- **المنافع غير النقدية :** فى حالة عدم وجود مشكلة تجانس تمدنا طريقة صافى القيمة الحالية لمدخل نظرى سليم للوصول الى التقييم النقدى لكل عنصر من عناصر رأس المال الفكرى منفرداً ، الا أن هذه الطريقة لا تستطيع أن تتعامل مع المنافع غير النقدية أو غير الملموسة لعناصر رأس المال الفكرى
- **التنبؤ والتقدير :** يتطلب مدخل صافى القيمة الحالية للتنبؤ بقيم رأس المال الفكرى على المدى الطويل وبالنسبة لعناصر رأس المال الفكرى هنالك صعوبة التنبؤ بقيمها المستقبلية .

ثالثاً : مدخل تكلفة الاستعاضة : Cost Restitution Approach

عبارة عن تكلفة استعاض أو استرداد عنصر من عناصر رأس المال الفكرى فى حالة فقدان أحد عناصره تكون هذه التكلفة من ثلاثة عناصر . تكلفة مباشرة ، تكلفة فرصة بديلة ، معدل العائد على التكلفة أو تكلفة الفرص البديلة .

رابعاً : مدخل تكلفة الفرص البديلة Opportunitycost

يمكن استخدام تكلفة الفرص البديلة كأداة لقياس قيمة رأس المال الفكرى ، فعلى سبيل المثال تكلفة الفرص البديلة لرأس المال البشرى عبارة عن القيمة الضائعة نتيجة لتخصيص شخص لوظيفة معينة دون الوظيفة الأخرى .

يستخدم مفهوم تكلفة الفرصة البديلة فى قياس قيمة الفرد عن طريق اقتراح سوق داخلى للعمل فى المنشأة عن طريق المزايدة التنافسية وفى ظل هذه الطريقة فانه يتم تشجيع كل مديرى مراكز الاستثمار للدخول فى مزايدة على العاملين النادرين الذين يحتاجونه .

كما يؤخذ على المداخل الثلاث ما يلى :

1- مدخل صافى القيمة الحالية : اهتمت بالمنافع المستقلة التى يحققها عناصر رأس المال الفكرى ولكن تعترضها بعض المشاكل التى تم ذكرها مما يقلل من جدواها .

2- مدخل تكلفة الاستعواض اهتمت بعنصر رأس المال الفكرى وتجاهل العناصر المكونة له .

3- مدخل تكلفة الفرص البديلة : تناولت قياس رأس المال الفكرى على أساس استثمار داخل المنشأة لوجود سوق داخلى وهذا لم يكن موضوعى ولم يتطرق قياس رأس المال الفكرى بصفة عامة للشركات.

مدخل القياس الاجمالى لرأس المال الفكرى :

بناءً على هذا المدخل يتم قياس الأصول الفكرية فى صورة اجمالية على المستوى التنظيمى دون الاشارة الى عناصر رأس المال الفكرى مثل استخدام قيمة حاملى الأسهم كأحد الأصول الرئيسية لقياس رأس المال الفكرى بصورة اجمالية وهو يعبر عن قدرة الادارة على ادارة أصولها الفكرية والأصول الأخرى .

ويتم التعبير عن هذا القياس فى صورة مصطلحات محاسبية تراعى تأثير الأصول الفكرية على المستوى التنظيمى اختراع Stewart ثلاثة مقاييس لرأس المال الفكرى على المستوى التنظيمى .

1- نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية Market-to-Book ratio

2- قياس توبت (Tobit) .

3- حساب القيمة غير الملموسة Calculated Intangible Value .

الفكرة العامة من هذا المقياس هى تحديد القيمة السوقية التى يتم مقارنتها بالقيمة الدفترية المذكورة فى قائمة المركز المالى للمنشأة والفرق بين القيمتين عبارة عن القيمة غير الملموسة ممثلة فى رأس المال الفكرى وفيما يلى سيتم استعراض هذه المداخل بشئ من الإيجاز :

أ - نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية :

القيمة السوقية عبارة عن قيمة سعر السوق للسهم مضروباً في عدد الاسهم المتداولة والفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية عبارة عن قيمة الأصول غير الملموسة التي من عناصره الأصول الفكرية التي عبارة عن جزء من القيمة الكلية للمنشأة التي تظهر في قائمة المركز المالي وهذا المقياس يعتبر قيمة محددة بنسب سعر السهم يتأثر ببعض من العناصر الاقتصادية الغير مرتبطة بالاصول الملموسة .

التكلفة الدفترية تمثل التكاليف التاريخية التي لا تعبر عن القيمة الحقيقية لايادات المنشأة⁽¹⁾ .

لذلك يفضل استخدام مقارنة الشركة بشركة أى مقارنةً بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لشركة ما بشركة أخرى ، هذه المقارنة ستكون أكثر ملاءمة وفائدة بسبب أن معامل معدل الفائدة ، لذا هناك بعض العناصر يجب تقييمها باستخدام نسبة شركة الى شركة .

ب - قياس Tobit .

نسبة هذا المقياس الى جيمس توبن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد حيث قام باقتراح تسعة مقاييس للمساعدة في التنبؤ بقرارات الاستثمار وهي نفس مقاييس القيمة السوقية والقيمة الدفترية لها . والنظرية التي يقوم عليها هذا المقياس P أكبر من واحد وأكبر من معامل P للمنافسين فان المنشأة لديها القدرة على تحقيق أعلى ربحية من الشركات المماثلة وهذا يرجع الى أنها تمتلك أصول فكرية من المنشآت الأخرى من ما يوفر له ميزة تنافسية مالية .

ويتم حساب P توبن بأخذ القيمة الدفترية باضافة جميع الاهلاك واجراء التعديل المناسب للتغيرات في سعر الأصول المختلفة عند وقت الشراء .

حساب قيمة اجمالي الاصول استخدام نموذج Stewart :

(1) د. طلعت عبد العظيم متولى ، نموذج وصفي لقياس رأس المال الفكرى باستخدام استراتيجية لاستخدام القياس المتوازن للاداء منظور المحاسبة عن المعرفة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، 2003م ، ص ص 94-95

قدم استيورت نموذج لقياس الأصل الفكري يتكون من سبعة خطوات والذي تم استخدامه في المعامل الطبية بشركة ADAC وتم استخدام قوائم الدخل لهذه الشركة لتطبيق هذا النموذج في 1996/2/13م ويعتمد هذا النموذج الى سبعة خطوات للوصول الى القيمة الاجمالية غير الملموسة وهي :

الخطوة الأولى : حساب متوسط الدخل قبل الضرائب لثلاث سنوات الأخيرة (وبلغت قيمة الشركة 18033 دولار) .

الخطوة الثانية : حساب متوسط قيمة الاصول الملموسة لثلاثة أو خمس سنوات الاخيرة (بلغت لشركة 148243 دولار)

الخطوة الثالثة : حساب معدل الفائدة على الأصول (متوسط الدخل قبل الضرائب / متوسط قيم الأصول) (وبلغت لشركة 12.13 %)

الخطوة الرابعة : حساب معدل العائد للصناعة لثلاثة أو خمسة سنوات الأخيرة (بلغت للصناعات التي تعمل بها شركة 8.9 %)

الخطوة الخامسة : حساب صافي الدخل المتبقى وذلك يمر بخطوتين .

- حساب عائد الأصول الملموسة طبقاً لمعدل عائد الصناعة (متوسط معدل عائد الصناعة $\times$ متوسط الأصول الملموسة) .⁽¹⁾

- حساب صافي الدخل المتبقى

متوسط صافي الدخل قبل الضريبة وبلغت الشركة 18.33 دولار .

العائد على الأصول طبقاً لمعدل الصناعة وبلغت لشركة 13194 دولار .

صافي الدخل المتبقى وبلغت لشركة 4840 دولار .

⁽¹⁾ المرجع سابق ، ص 39 .

الخطوة السادسة : حساب صافى الدخل المتبقى بعد الضريبة وبلغت شركة 394 دولار

الخطوة السابعة : حساب قيمة الأصول الفكرية .

- حساب متوسط تكلفة رأس المال (وبلغت لشركة 7.5 %) .

- حساب قيمة الأصول الفكرية (صافى الدخل المتبقى بعد الضريبة / معدل تكلفة رأس المال) وبلغت

لشركة 42587 دولار .

للاطلاع على طرق قياس رأس المال الفكرى يلاحظ درجة التباين بين الكتاب والباحثين واختلاف وجهات نظرهم والشبه والمجتمع الاقتصادى الذى يتم فيه صياغة هذه المداخل . غير أنه لا توجد طريقة واحدة تم الاتفاق عليها بين المهتمين بقياس رأس المال الفكرى حيث حددت المداخل والطرق وترك أمر التطبيق مفتوحاً لاجراء كثير من البحوث فى هذا المجال .⁽¹⁾

ومن خلال العرض السابق يرى الباحث أن اكثر الطرق موضوعية هما طريقة نسبة القيمة السوقية الدفترية من بين الطرق الأخرى لأنها تأخذ التنبؤ بالتغيرات التى تحدث على قيمة منتجات الشركة ودخلها المحقق نتيجة لعوامل ترتبط برأس المال الفكرى غير أن منتجات الشركة تتأثر بقوة وفعالية رأس المال الفكرى لشركات المساهمة لقياس والافصاح عن تكلفة رأس المال الفكرى وبكل دقة ووضوح يؤدي الى خلق قيمة اقتصادية للشركة .

أوجه الانفاق علي عناصر رأس المال الفكرى :

من منطلق الدور الرائد لرأس المال الفكرى بالمنشآت الاستثمارية يتم الانفاق عليه من جوانب متعددة على جذب المهارات و التقنية المتقدمة صناعته بالتدريب و التاهيل المستمر .

تنشيط رأس المال الفكرى من خلال تقدير العلاقات بين الأفراد في ظل المشكلات المعقدة و الإنفاق على خلق الأنسجة الفكرية في ظل التعاون المشترك بين المجموعة .

⁽¹⁾ مرجع سابق ، ص 43 . س

المحافظة على رأس المال الفكري هنالك مجموعة من الأساليب المستخدمة من قبل المنظمة للمحافظة على رأس المال الفكري .

الشكل (1/2/3)

أوجه الاتفاق على عناصر رأس المال الفكرى

رقم	العنصر	مفهوم العنصر	أوجه الاتفاق على العنصر
1	صناعة رأس المال الفكرى	قدرة المنظمة البحث عن الخبرات المتقدمة والمهارات النادرة وخبرتها للعمل فيه	تكاليف البحث عن الخبرات المتقدمة تكاليف جذب المهارات التقنية المتقدمة تكاليف تقييم نظام معلومات سهل مهمة الجذب والاستقطاب
2	تنشيط رأس المال الفكرى	قدرة المنظمة على زيادة رصيدها المعرفى باستمرار من خلال تعزيز القدرات وتنمية العلاقات بين الافراد للتعاون فى ظل المشكلات المعقدة	تكاليف تعزيز قدرات الافراد العاملين تكاليف برامج تنمية العلاقات الانسانية فى محيط العمل لتقليل المعارضة بين الأفراد العاملين تكاليف خلق الانسجة الفكرية وتمثل تلك الانسجة تعاون مجموعة من الافراد على التعليم المشترك ونشرة بين مجموعة المحترفين .
3	المحافظة على رأس المال الفكرى	مجموعة الاساليب المستخدمة من قبل المنظمة لإنعاش عملية الابداع والابتكار عند العاملين	تكاليف استخدام طريقة عصف الأفكار مع العاملين لاثاره القدرة الابداعية عندهم لتوليد أكبر عدد من الأفكار تكاليف تكوين الجماعات الحاسبة والتأهيل مجموعة نشطة قادرة على التحدى والانجازات العالية فى العمل تكاليف التدريب والتطوير المستمر تكاليف نظام الحفز المادى الابتكارى تكاليف منح المزايا الاضافية للزبائن

المصدر : أ.د. عادل حرشوش المفرجى ، د. أحمد على صالح ، الاتفاق على رأس المال الفكرى وأثره فى نجاح الشركات ،

كلية التجارة جامعة القاهرة ، مجلة دراسات المالية والتجارية ، العدد السادس ، 2004م ، ص13 .

يرى الباحث من خلال الشكل (1/2/3) الذى يوضح أوجه الاتفاق على رأس المال الفكرى من جوانب متعددة صناعية وتنشيطه والمحافظة عليه والاهتمام به وتطويره فيما يؤكد بأن رأس المال الفكرى له تكلفة حقيقية ويجب الإفصاح عنها بكل شفافية بالقوائم المالية لشركات المساهمة .

وبناءً على التقسيم السابق الذكر لمكونات رأس المال الفكرى تبين أن التكلفة حسب طبيعة كل مكون .

أولاً : تكلفة رأس المال البشرى من أجل صناعته وتنشيطه والاهتمام به المحافظة عليه تتفق شركات المساهمة مبالغ كبيرة فى سبيل ذلك بالبحث عن الخبرات المتقدمة وتدريب الافراد العاملين لتعزيز القدرات وخلق الانسجة الفكرية عن طريق عصف الأفكار لاثارة القدرة الإبداعية فى مجموعات حماسية تحب الانجازات العالية بالإضافة الى تكلفة انتاج الأفكار الجديدة أيضاً تطوير الأفكار القديمة بقرض المواكبة والتطور فى ظل المتغيرات والمنافسة .

ثانياً : رأس المال الهيكلى يتم الاتفاق على الهياكل والنظم والبرامج الحديثة مبالغ كبيرة جداً بالإضافة الى تكاليف تصميم وقواعد البيانات وتكاليف المعلومات الاقتصادية ذات القيمة باستخدام الوسائط والوسائل التقنية الحديثة فى عالم التكنولوجيا فيما جعل شركات المساهمة أكثر تطور وقدرة على المواكبة مثل التداول الإلكتروني المعمول به حديثاً فى سوق الخرطوم للأوراق المالية .

ثالثاً : تكلفة رأس مال العلاقات بين المنشأة والعملاء والزبائن والدائنون ومنافذ البيع والتوزيع حيث تتفق شركات المساهمة مبالغ مقدرة من أجل استدامة العلاقة مع الجهات ذات الصلة بالاهتمام بالأراء والمقترحات وعمل نظم توثيق متطلبات الزبائن وأيضاً تكاليف تقديم الخدمة والمزايا الإضافية فى ظل هذه المنافسة كما يمثل رأس المال العلاقات أهم البنيات التحتية لشركات المساهمة فى ظل حدة المنافسة .

يتضح أن هناك تكاليف حقيقية يجب الإقرار بها فى جميع شركات المساهمة من أجل المحافظة على رأس المال الفكرى بكل مكوناته ودوره المحورى الفعال فى تحديد القيمة الحقيقية لشركات المساهمة والإفصاح

عن تكلفة القوائم المالية مما يجعلها أكثر واقعية ودقة وذات شفافية بإظهار القيمة الحقيقية لشركات المساهمة بما تمتلكه من رأس مال فكرى لفائدة المستثمرين الحاليين والمرقبين فى اتخاذ القرارات السليمة والسريعة .

يرى الباحث أن محاسبة تكاليف تهدف إلى تحديد تكلفة المنتج بهدف التقييم البضاعة المباعة و تقييم المخزون في نهاية الفترة كما تهدف إلى وضع الخطط المستقبلية للشركة .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل فكرة نشأة سوق الخرطوم الأوراق المالية المراحل والتطور التقني الذي شهده السوق من خلال الفترات السابقة و أثر ذلك على التداول في البورصة كما يتم تحليل البيانات و اختبار الفرضيات و ذلك من خلال المباحثين الآتيين :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم لسلاؤوراق المالية

نشأة وتطور سوق الخرطوم الأوراق المالية :

بدأ التفكير فى إنشاء سوق الأوراق المالية فى السودان منذ فترة كمبادرة من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى للإنشاء والتعمير حيث تم إجراء العديد من الدراسات و الاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى .

تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب فى عام 1982م لى ينظم إنشاء سوق الأوراق المالية فى السودان ولكن لم يتم أى شىء فى هذا المجال حتى 1992م إلا أن إجازة ذلك القانون لم يغير شيئاً فى أرض الواقع بسبب أن التخطيط الاقتصادى ما زال متركزاً .

حيث أن المشروعات الاقتصادية كانت مملوكة للدولة بنسبة (100%) علاوة على أن الاداء العام والاقتصاد كان يتصف بالبطء الشديد من حيث النمو مع زيادة معدل التضخم (1) .

بدأت الخطوات الجادة بإنشاء سوق للأوراق المالية فى أغسطس 1992م وذلك فى ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادي بها البرنامج الثلاثى للإقناذ الإقتصادي (1990-1993م) .

تم تأسيس هيئة الأسواق المالية 1992م وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلاً علي قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982م ولكن هذا القانون المعدل لم يفِ بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية .

فى عام 1994م إجاز المجلس الوطنى الإنتقالى قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبح بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً .

(1) د . الهادى آدم محمد إبراهيم ، إمكانية تطبيق حوكمة الشركات فى تقييم أوراق سوق الخرطوم ، سوق الخرطوم للأوراق المالية التقرير السنوي الثالث عشر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، ملخص العدد الرابع ، 2008م ، ص132

بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994م .

بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير من العام 1995م بعدد 34 شركة مدرجة .

في العام 1996م إرتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 الي 40 شركة في العام 1997م زيادة مقدرة من رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية بما يعادل 31 مليون دولار أمريكي الي 139 مليون دولار أمريكي تم تأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية .

في العام 1999م بدأ العمل بنظام السوق الموازية وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لإستيفائها الشروط المنظمة لإدراج الشركات وفي أمن نظام السوقيين النظامي والموازي .

في العام 2001م بداية إصدار العديد من صكوك الصناديق الاستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) . وفي العام 2002م توسع في علاقات السوق مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية .

في العام 2003م تم إعلان مؤشر الخرطوم وإدراج السوق بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي وإدراج سهم سودايل تقاطعياً بسوق أبو ظبي للأوراق المالية .

في العام 2004م بلغ حجم التداول أعلي معدل له منذ إنشاء السوق وتوقيع إتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وفي بورصتي القاهرة والأسكندرية .

في العام 2005م إرتفاع قياسى فى حجم التداول الي 1.21 مليار جنيه ، وإرتفاع في المؤشر بنسبة نمو بلغت 97.3 % وإرتفاع في القيمة السوقية الي 7.47 مليار جنيه وحسب قاعدة بيانات صندوق النقد العربي أحتل السوق المرتبة الأولى من حيث نمو القيمة السوقية مقارنة ببقية الأسواق العربية بنسبة بلغت 50.8 % في العام 2006م إرتفاع كبير في معدلات التداول حيث سجل حجم التداول 2.6 مليار جنيه بنسبة نمو بلغت

70% . في العام 2007م تم إنضمام السوق لاتحاد البورصات الإفريقية مما فتح أفقاً جديدة للتعاون الإقليمي بين أسواق المنطقة كما بدأ العمل الفعلي في مراكز الإيداع .

في العام 2008م إرتفاعاً ملحوظاً في حجم التداول كما اكتمل إيداع أسهم جميع الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية الأمر الذي مهد الطريق لإكتمال إجراءات التحول للتداول الإلكتروني . وإدراج مصرف السلام في سوق دبي المالي . في العام 2009م سجل سوق الخرطوم أعلى معدل تداول منذ إنشاء سوقها الثانوية حيث ارتفع حجم التداول الي (2.2) مليار جنيه مقارنة بـ (1.8) مليار جنيه في العام الماضي أي بنسبة إرتفاع بلغت 19.5 % .

كما بدأ نظام التحول للتداول الإلكتروني وبدأ العمل به خلال العام 2011م تم وضع خطة عمل لتطوير السوق من إثني عشر محوراً حيث جاءت هذه الخطة لتمكين الرؤية المستقبلية بالسوق في العام 2010م حقق حجم التداول أكبر معدلاته منذ بداية عمل السوق الثانوية 1995م متفوقاً علي العام 2009م الذي بلغ 2.2 مليار جنيه مقارنة بمبلغ 2.4 مليار جنيه كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة 164,712,836 سهم الي 166,548,512 سهم ، وكذلك عدد العقود من 8,065 عقداً الي 8,265 عقداً ، بما شهد عدد الصكوك المتداولة إنخفاضاً من 7,646,614 صكاً الي 5,848,016 صكاً⁽¹⁾ .

في العام 2010م تم اعتماد السوق بصفة مراقب في اتحاد البورصات العربي علي أن يتمتع بكامل العضوية عند إنعقاد الاجتماع القادم للاتحاد ، في نفس العام تم توقيع عقود توريد وتركيب وتشغيل أجهزة البرنامج وبداية تركيب شاشات العرض الداخلية الثابتة والمتحركة .

أولاً : أقسام سوق الأوراق المالية

(1) سوق الخرطوم الأوراق المالية ، التقرير السنوي السادس عشر ، 2010م ، ص ص 12-13

يتكون سوق المال من سوق رأس المال وسوق النقد وسوق العملات الأجنبية وسوق رأس المال هو سوق الأوراق المالية وهو السوق الذى يتعامل فى أصول مالية متوسطة وطويلة الأجل مثل الأسهم والسندات ويتفرع سوق المال الى فرعين الفورية وسوق العقود المستقبلية وتتفرع السوق الفورية الى السوق الأولية والثانوية أما السوق الثانوية فتتقسم بدورها الى سوق نظامية وسوق موازية وسوق ثالثة وسوق رابعة ¹.

سوق النقد :

يقصد بسوق النقد سوق التعامل فى النقود قصيرة الأجل وهو يتكون من عدة مؤسسات مثل البنوك التجارية وبنوك الودائع وبيوت الخصم وبيوت القبول أو بتعبير آخر ، سوق النقد هو مجموعة المؤسسات أو الوكالات التى تتعامل فى النقود ، وفيها يتم التعامل فى الأصول النقدية التى غالباً ما تكون ذات طبيعة قصيرة الأجل .

(1)

سوق العملات الأجنبية :

يقصد بسوق العملات الاجنبية تبادل العملة المحلية لعملات أجنبية أو تحويل عملة أجنبية الى عملة أجنبية أخرى فى أماكن محددة تسمى بسوق العملات الاجنبية (الا أن الأهمية النسبية للعملة على قوة الاقتصاد والتقدم التكنولوجى ، اما أكثر العملات الاجنبية تداولاً فهو الدولار الأمريكى ، الجنية الاسترلى ، الين اليابانى ، المارك الالمانى) من أهم خصائص السوق أنه ليس هناك مكان محدد لاتصال البائعين والمشتريين فقد تتم العمليات عن طريق الفاكس أو توكس أو الهاتف أو أى نوع من أنواع الاتصالات .

1- السوق الأولية :

(1) د . عثمان يعقوب محمد ، النقود وبنوك السياسة النقدية وسوق المال ، الخرطوم : د.ن ، 2005، صص 224-225

يقصد بها السوق التى تجرى فيها إصدارات الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو بالوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية فى قائمة تداول خاصة بذلك الغرض .

2- السوق الثانوية :

هى السوق التى تتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو باو كالة وتبادل ملكية الاوراق المالية فى قائمة تداول خاصة بذلك القرض وتنقسم السوق الثانوية الى :

أ - السوق النظامية :

هى التى يقسم من خلالها تنظيم التعامل فى قائمة تداول الأوراق المالية كأسهم شركات حديثة التأسيس وأسهم شركات قائمة تحكمها شروط أرباح خاصة بها .

ب - السوق الموازية :

هى التى تتم من خلالها تنظيم التعامل فى قائمة تداول الاوراق المالية أسهم شركات حديثة التأسس وأسهم شركات تحكمها شروط أرباح خاصه بها

الأوراق المالية :

هى الأسهم والتى تصدرها شركات المساهمة العامة والصكوك التى تصدرها شركات المساهمة العامة والحكومة وهيئاتها وذلك للحصول على أموال لإستثمارها فى تحقيق أغراضها⁽¹⁾.

السهم :

هو حصة شائعة من رأس مال شركة مساهمة وامتلاكها يعنى المساهمة بجزء من رأسمالها ، ويعطى لمالكها شهادة تثبت حصة فى هذه الملكية وعدد الأسهم التى يمتلكها ويسمى المالك للأسهم بالمساهم المستثمر . ويحق للمساهم ممارسة حقه فى حضور إجتماعات الجمعية العمومية ومناقشة الأمور الواردة جداول أعمالها

(1) عبد الغنى محمود عبد الله حسن ، مرجع سابق ، ص62 .

والتصويت على قراراتها والحصول على نصيبه من الربح المحقق وله الحق فى بيع أسهمه والحق فى جزء من قيمة أصول الشركة إذا تمت تصفيتها⁽¹⁾.

ثانيا :أغراض سوق الخرطوم للأوراق المالية :

سوق الخرطوم للأوراق المالية له أغراض متعددة تتمثل فى الآتى

- 1- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراء
- 2- تشجيع الإدخار وتنمية الوعى الاستثمارى بين المواطنين والهيئة الملاءمة لتوظيف المدخرات فى الأوراق المالية بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد الوطنى .
- 3- تطوير وتنمية سوق الإصدار وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها فى نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور
- 4- تطوير وتشجيع الأوراق المالية والاستثمار بالأوراق المالية والعمل على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المناسب
- 5- جمع المعلومات والاحصاءات وتوفيرها لكافة المستثمرين والمهتمين بذلك .
- 6- دراسة التشريعات ذات العلاقة بالسوق واقتراح تعديلها بما يناسب التطورات التى يتقبلها السوق .
- 7- توفير كافة العوامل التى تساعد على تسهيل وسرعة تسهيل الاموال المستثمرة فى الأوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين .
- 8- العمل على تبادل الخبرات وذلك بالاتصال بالاسواق المالية العالمية والاقليمية والعربية والانضمام لعضويتها .

(1) سوق الخرطوم للأوراق ، التقرير السنوى الرابع عشر ، 2008م ، ص ص 9 -

9- ترسيخ قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية للانضباط بين الوكلاء العاملين في مجال التعامل بالاوراق

المالية

10- إنشاء جهاز موحد لتنظيم تحويل ملكية الأوراق المالية وإيداعها ومتابعة تسوق المساهمين وإدارة المركز أو الإشراف والرقابة عليه .

وظائف سوق الخرطوم للأوراق المالية :

تؤدي أسواق الأوراق المالية عدداً من الوظائف سواء للمستثمرين أو المنظمات او الاقتصاد القومي كله .

1- التعامل في الأوراق المالية

دور وظيفة سوق الأوراق المالية في بيع وشراء أسهم الشركات المساهمة وسندات حكومية كما أنها تحدد السعر الحقيقي للتعامل . نظراً لما كفله السوق من ضمانات تمنع إحتكار البائعين لصنف معين لرفع ثمنه

1- إستثمار رؤوس الأموال.⁽¹⁾

2- يمتاز الإستثمار في سوق الأوراق المالية بمرونة التعامل في السوق بسهولة الشراء والبيع بالمقارنة مع

الصعوبة في شراء الاراضى الزراعية والعقارات

3- تشجيع وتجميع الأموال

4- هنالك وسائل متعددة لتشجيع الإدخار منها الإعفاءات الضريبية وتشجيع إنشاء مؤسسات التمويل والائتمان

ومن أهم عوامل تشجيع الإدخار بالاستثمار في الأوراق المالية وهو تخفيض قيمة السهم وتبادل تشجيع

الائتمانات المتوسطة وضمان حد أدنى من الأرباح والفوائد

4- توجيه الاستثمارات

(1) سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مرجع سابق ، 1999م ، ص 7 .

فى حالة إرتفاع الاسعار .بسوق الأوراق المالية فإن معدل الفائدة التى تتقلها الأوراق المالية تقل ويسرع الجمهور على بيع الأوراق المالية لإيداعها بالبنوك . وعندما تقل الودائع بالبنوك التجارية تعتمد على زيادة سعر الفائدة بها وتنتقل رؤوس الأموال فى الحاليين من الاستثمار لسوق الأوراق المالية الى إستثمار البنوك والعكس لا يحق بهذه الوظيفة من أهمية كبرى فى توجيه إقتصاد البلاد زيادة معدل الفائدة للأوراق المالية تنقل الأموال من البنوك الى السوق .

5- خلق رؤوس أموال جديدة :

عندما يودع المساهم أوراق لدى البنوك يمكنه الاقتراض بضمانات مبلغ شراء أوراق جديدة وذلك نظير فائدة معينة .

6- ترشيد المستثمر لأفضل الاسعار المعلنة .

البورصات تساعد بوجه خاص على التنبؤ باتجاهات الاسعار وحجم الانتاج لان البورصة فى الحقيقة تولد فيها قوة الانتاج وتمددت ثم تتلاشى طبيعياً فهى تفيد المركز الذى تتم فيه جميع المعاملات التى تبرم تدل على أهمية وكمية الأموال السائلة المتداولة التى يتم التعامل بها عن السعر العام كفاءة المبالغ المستثمرة .

7- التعامل بكفاءة داخل السوق :

عندما تنخفض تكلفة الخدمات الموداة الى العاملين فى السوق سواء تزويد السوق بشبكة إتصالات متطورة والاهتمام بتدريس الوسطاء على الأساليب المستحدثة فى البورصات العالمية أو بتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وللمتعاملين فى السوق .

8- الاستمرارية :

تعنى تحقيق الاسعار العادلة من خلال قوى السوق وفاتورة العرض والطلب .

رابعاً: خصائص سوق الخرطوم للأوراق المالية :

من أبرز سمات الاسواق المالية فى الدول النامية ومنها السودان ظاهرة هيمنة القطاع المصرف التجارى وتفاؤل دور الاسواق المالية (البورصات) ورغم أن الدول النامية اتجهت الى إنشاء الاسواق للأوراق المالية خاصة مع اتجاهها للأخذ بالنظام الراسمالى أساساً راسمالى الا أن هذه الاسواق مازالت تتسم بالآتى (1) :

- عدم توافر الثقافة مما يؤدى الى تذبذب اسعار الأوراق المالية عند تسعيرها .
- عدم توافر وقلة أجهزة الوساطة الاستثمارية التى بالاضافة الى توفير المدخرات فإنها تقوم باستحداث وسائل استثمارية تساعد على جذب المدخرات وإيجاد الفرص الاستثمارية والترويج لها.

خامساً: أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية :

سوف يتم إستعراض أهداف سوق الخرطوم للوراق المالية وحسب نص القانون لسنة 1994م فى الفصل الثانى المادة (9) على أن تكون للسوق الأغراض الآتية :

- 1- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراء .
- 2- تشجيع الإدخار وتنمية الوعى الاستثمارى بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات فى الأوراق المالية بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السودانى .
- 3- العمل على توسع وتقدير الملكية الخاصة للأصول الانتاجية فى الاقتصاد الوطنى وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة الى أوسع الفئات الوطنية .
- 4- تطوير وتنمية سوق الاصدارات وذلك تنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية ، وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها فى نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للأكتتاب العام من قبل الجمهور

(1) سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مرجع سابق ، ص 17 .

- 5- تطوير وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية والعمل على تهيئة المناخ الاستثمارى لها .
- 6- توفير كافة العوامل التى تساعد على تسهيل وسرعة تسييل الاموال المستثمرة فى الأوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين .
- 7- ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين فى الأوراق المالية حماية لصغار المستثمرين
- 8- جمع المعلومات والبيانات والاحصائيات وتوفيرها لكافة المستثمرين
- 9- جمع المعلومات والبيانات .
- 10- دراسة التشريعات ذات العلاقة بالسوق واقتراح تعديلها بما يتناسب التطورات التى يتطلبها السوق
- 11- إقتراح كيفية تنسيق السياسات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والاشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل فى السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالى الاقتصادى ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .
- 12- العمل على تبادل الخبرات وذلك بالاتصالات بالاسواق المالية العالمية والاقليمية والانضمام لعضويتها .
- 13- إنشاء جهاز واحد لتنظيم تحويل ملكية الاوراق المالية وايداعها ومقايضة شئون المساهمين وإدارة المركز أو الإشراف والرقابة عليه .
- 14- ترسيخ قواعد السلوك المهنى والمراقبة الذاتية والانضباط بين الوكلاء والعاملين فى مجال التعامل بالاوراق المالية .
- 15- تأهيل موظفى الوكلاء بما يتناسب والمستجدات التى تطرأ على صناعة الأوراق المالية بهدف رفع كفاءتهم العلمية والعملية .

من خلال هذه الاهداف يرى الباحث أن مسؤولية القائمين على أمر سوق الخرطوم للأوراق المالية تزداد حسب متطلبات المستثمرين والمستجدات المتغيرة فى عالم الاقتصاد وبالتبعة تجعل الإدارة على درجة عالية من الخبرة المصرفية لمواكبة التطور التقنى الحديث وتحقيق أهداف المستثمرين فى ظل التشريعات والسياسات بالسوق .

لكى يواكب سوق الخرطوم للأوراق المالية عليه أنه يدار بمجموعة من الأفراد المستثمرين والموهوبين ويتمتعون بقدرات مصرفية إبداعية تمكنهم من الإبتكار وخلق واقع جديد فى عالم المال بالاستخدام الأمثل للهيكل التنظيمية والتقنية و التكنولوجيا .⁽¹⁾

إدراج الأوراق المالية فى سوق الخرطوم :

حدد سوق الخرطوم للأوراق المالية الضوابط التى بموجبها إدراج الأوراق المالية فى السوق حيث الزم شركات المساهمة العامة أن تطلب من مجلس إدارة السوق إدراج أوراقها للتداول فى السوق خلال فترة أقصاها ثلاث شهور من تاريخ تسميتها ، كما أعطى القانون لمجلس إدارة السوق الحق بفرض عقوبات وجزاءات مالية على أى شهور على أن يحدد المجلس العقوبات المالية حسب ما يراه مناسب كل سنة .

يترتب على إدراج الأوراق المالية فى سوق الخرطوم ضرورة الالتزام بما يلى :

1- إنتقال ملكية الأوراق .

الزم قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية جميع الشركات المساهمة العامة والهيئات والمؤسسات العامة والسلطات المحلية التى يرى التعامل بأوراقها المالية لتسجيل عمليات البيع والشراء ونقل ملكية الأوراق فى سجلات المنظمة لمراقبة السوق ومراجعتها فى أى وقت وفق للأوامر الصادرة فى هذا الشأن .

2- درج الأوراق المالية بالاككتاب العام :

⁽¹⁾ قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م ، ص7

يعتبر إصدار الأوراق المالية وطرحها على جمهور المستثمرين جزء لا يتجزأ عن إجراءات زيادة رأس مال الشركات المساهمة العامة حيث الزم سوق الأوراق المالية بأن يطرح المؤسسون أسهم الشركات للإكتتاب العام خلال نشرة إصدار يتم إعدادها وفقاً لأحكام القانون وذلك باعلان يوافق السوق على صفته البيانات والمعلومات التى تضمنها على أن ينشر خلال مدة كافية لا تقل عن أسبوع من التاريخ المحدد لبدء الإكتتاب .

إعداد نشرة الإصدار :

الزم قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية شركات المساهمة العامة والمؤسسات والهيئات العامة عن طرح أوراق مالية فى إكتتاب عام⁽¹⁾.

إعداد نشرة إصدار يتم تضمينها جميع المعلومات والبيانات التى يرى السوق نشرها والتى يتم إعدادها وفق النموذج المقرر من قبل السوق ، كما يجب أن تكون المعلومات والبيانات صحيحة وشاملة لكل ما يجب إصداره من الأوراق المالية هى المسئولة جزئياً عن عدم صحة هذه البيانات والمعلومات وعن حزمها و تقديم معلومات مضللة .

حركة تداول أسهم الشركات :

الأسواق المالية احتلت حيزاً مهماً فى الأدب الاقتصادى المعاصر بعد أن شهدت تطوراً مهماً استلزمت ضرورة دراستها فى البلدان المتقدمة والنامية وصولاً الى فهم عميق بطبيعة عملها وعلاقتها بحركة الاقتصاد ككل خاصة أن استقرار هذه الأسواق يساهم فى الاستقرار الاقتصادى سواء على المستوى المحلى أوالعالمى .

(1) سليمان بابكر سلمان على ، دور المعلومات المحاسبية فى قياس كفاءة أسواق المال ، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م ، ص79

السودان كغيره من الدول النامية لابد أن يواكب تطورات الاقتصاد العالمى فى ظل بناء العولمة الذى لا فكاك منه . فالقيام بمجهودات متعددة فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، وتحديث النظام التمويلى يتطلب إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية وانتهاج الأسلوب العلمى فى تطبيق سياسات واجراءات تداول الأوراق المالية فيه فى ظل المتغيرات الاقتصادية السائدة والتطورات الاقتصادية التى طرأت على الاقتصاد السودانى خلال السنوات الأخيرة وانتهاج سياسات التحرير الاقتصادى واللجوء إلى إقتصاديات السوق التى تمثلت فى التخطيط الشامل لاستيعاب كل قطاعات الاقتصاد السودانى لرفع الانتاج والانتاجية وتخفيض معدلات التضخم وزيادة الدخل القومى وتحقيق معدلات نمو عالية وتوجيه الموارد نحو المشروعات فى كافة قطاعات الاقتصاد يرى الباحث من سبق وتحقيقاً لأهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية فى ظل التشريعات السياسية فى عالم التغير الاقتصادى المتطرد والأزمات المالية المتكررة على الأفراد القائمين على إدارة السوق على أن يكونو على درجة عالية من المواكبة والتطور فى ظل تكنولوجيا المعلومات والمقدرة على المنافسة .

بالاعتماد على المفكرين المتميزين والموهوبين المبتكرين لهم المقدرة على التكيف والقدرة على القيادة بما لهم من رصيد معرض وخبرات متراكمة للاستخدام الأمثل لثقافة السوق التنظيمية والهياكل الادارية ونظم قواعد البيانات من إتصال المرونة فى أسباب المعلومات بدقة ودرجة عالية من الكفاءة والمقدرة على تقييم الخطر .

ويطلق على هذه الهياكل . رأس المال الهيكلى .

أيضاً على الأفراد المقدرة على الاستفادة من العلاقات التى ترتبط بالجهات المختصة ذات الصلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وتشمل المستثمرين والعملاء والموردين والجهات الأخرى التى يعتمد عليها فى عمليات طرح وبيع وشراء الأسهم يجب الاهتمام بآرائهم ومقترحاتهم وأخذها فى الاعتبار عن تقديم خدمات جديدة أو تطوير ما هو موجود والتعرف على إحتياجاتهم والعمل على تطور العلاقة والمحافظة عليها بإيجاد الأساليب والوسائل المتطورة من نظم تواصل واتصال بالبريد الإكترونى وغيره فى سبيل تحقيق الأهداف المخطط لها .

فوائد التداول الإلكتروني :

يحقق التداول الإلكتروني عدد من المكاسب منها :

أداء عمليات التداول ورفع كفاءتها وسرعة انجازها

ب- تحسين دقة وكفاءة عمليات التسوية والتقااص

ج- تطوير نظام المراقبة والتحكم فى عمليات التداول و، التسوية والتقااص

د- تسهيل عملية استخراج ونشر المعلومات والتقارير مع امكانية عالية للتحكم فى التقارير المستخرجة والمعلومات المنشورة .

و- تطوير نظام تقارير يتميز بالكفاءة والدقة فى اعداد التقارير كما يتيح الاستخدام عن طريق شبكة الانترنت و الرسائل القصيرة .

هـ- تسهيل ربط وتوصيل نظام السوق المحوسب مع أنظمة الدفع القومية .

ى- ترميز المستثمرين واعطاء رقم مميز لكل مستثمر .

ز - ربط جميع أعضاء السوق وبنوك التسوية فى النظام الإلكتروني المحوسب .

- ربط وتوصيل نظام السوق الإلكتروني المحوسب مع الاسواق الإقليمية والعالمية

- زيادة الشفافية لنشاط وعمليات السوق المختلفة .

تقليل ضرورة وجود الوكلاء بمبانى السوق للمشاركة فى عمليات التداول

- تطوير نظام السوق الإلكتروني الموثوق فيه يضمن درجة عالية من السرية الخصوصية التكاملية والسلامة لبيانات السوق .

- تشجيع الاستثمار الداخلى والخارجى وذلك بتوفير البيانات اللازمة للملاءمة والخاصة بتبادل الأسهم

الصكوك والمنتجات المالية التى ستصدر لمساعدة المستثمرين لاتخاذ القرار الخاص بالاستثمار فى السودان

- حساب مؤشر السوق العام بالقطاعات

مكونات النظام :

يتكون النظام من عدد من الانظمة وهى. (1)

- تداول الكترونى

- نظام تسجيل مركز الايداع

- نظام التسوية والتقاص

- نظام الرقابة والتحكم

- نظام بنك المعلومات

- نظام نشر المعلومات وذلك عبر عدد من المراحل خلال فترة زمنية ويتم عبرها :

- تحليل الفجوة بين النظام اليدوى والنظام الالكترونى المطلوب .

- وضع إجازة اللوائح المنظمة لاعمال التداول والتسوية والتقاص .

- اختبار النظام الالكترونى للتداول .

- تدريب وتزوير موظفى السوق بالتنسيق مع البورصة المصرية .

- وضع مواصفات الاجهزة المطلوبة للبنية التحتية والتعاقد مع الشركات الموردة لها .

- تجهيز مراكز البيانات الاساسى بمبانى السوق لاستضافة الاجهزة والبنية التحتية .

- تأهيل قائمة التداول وتأسيسها وتجهيز الحاسبات الآلية الخاصة بها على أحدث المواصفات الاقليمية

والعالمية ومن خلال ذلك يتم ترقية السوق بتدريب العاملين وتأهيلهم على النظام التداولى الإلكترونى الحديث

(1) المرجع السابق ، ص 7 .

لمواكبة التطور التقنى والتكنولوجى للاسواق العالمية فى ظل الحوكمة وحدة المنافسة وفق قانون سياسات السوق .⁽¹⁾

المبحث الثانى

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

⁽¹⁾ سوق الخرطوم للأوراق المالية ، المجلة الشهرية اسلعدد9 ، 2011م ، ص ص 5-6

أولاً : تحليل البيانات

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة وللإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة ، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته وطريقة وإعداد أدواتها و الإجراءات التي أتخذت للتأكد من صدقها وثباتها والطريقة التي أتبعت لتطبيقها والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج كما يشمل المبحث تحديد ووصفاً لمنهج الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة العامة لسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي عددها 53 شركة موزعة على عدد من القطاعات :

- | | |
|----------------------------|---------|
| 1. قطاع البنوك | 24 شركة |
| 2. قطاع التأمين | 8 شركة |
| 3. قطاع تجاري | 6 شركة |
| 4. قطاع الاستثمار والتنمية | 6 شركة |
| 5. قطاع الاتصالات والوسائط | 4 شركة |
| 6. القطاع الزراعي | 3 شركة |
| 7. القطاع الصناعي | 2 شركة |

قام الباحث بتوزيع 53 استمارة استبيان على عينة الدراسة التي تتمثل في مدراء شركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وكان مجموع الاستثمارات المعادة 50 استمارة أستبعد منها (3) لعدم صلاحيتها ونقص المعلومات فيها، واعتمدت استمارات الاستبيان الباقية والبالغ عددها(50). بلغت نسبة حجم العينة إلى مجتمع الدراسة (94%) .

فيما يلي يورد الباحث حجم عينة الدراسة من خلال الجدول رقم (1/1/4) الذي يوضح عدد الإستبانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها كالآتي:

جدول رقم (1/2/4)

الإستبانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
94%	50	استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة
6%	3	استبانات لم يتم إعادتها
100%	53	إجمالي الاستبانات الموزعة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2015م.

من الجدول رقم (1/2/4) يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 94% من الاستبانات الموزعة وأن 6% من الاستبانات لم يتم إعادتها، وهذا المعدل جيد جداً في الدراسات الميدانية.

كانت تفاصيل توزيع إستمارات الإستبيان على عينة الدراسة الميدانية كما موضح بالجدول (1/2/4) التالي:

أولاً : أداة الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحث على الإستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الإستبيان على قسم واحد : يشتمل على ثلاثة فرضيات كل فرضية تحتوي على (5) خمسة عبارات حيث يحتوي الإستبيان على عدد (15) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

أ. الفرضية الأولى : تضمنت (5) عبارات .

ب. الفرضية الثانية : تضمنت (5) عبارات .

ج. الفرضية الثالثة : تضمنت (5) عبارات .

الجدول أدناه يبين التوزيع التكراري النسبي لقطاعات شركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

جدول (1/2/4)

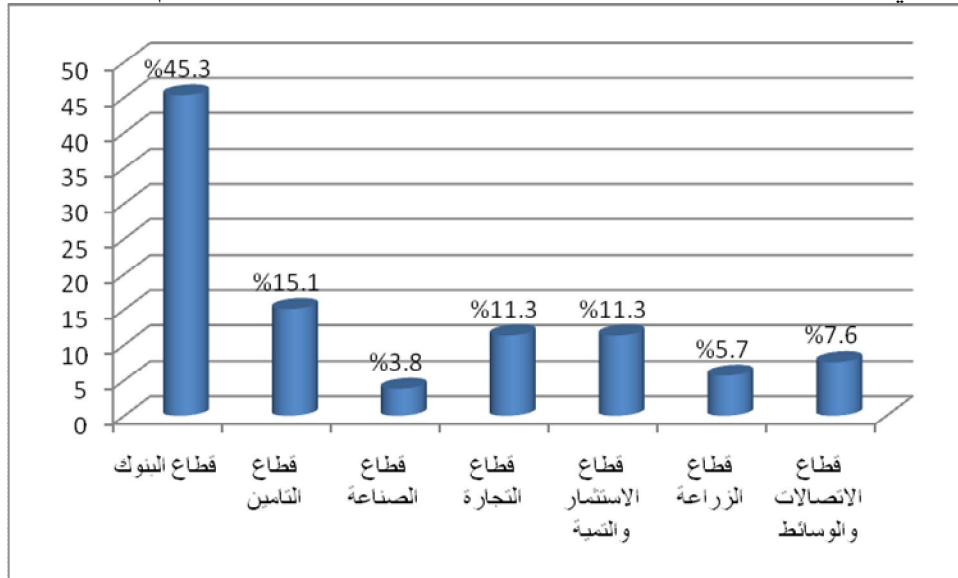
قطاعات شركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

القطاعات	التكرارات	النسبة المئوية
قطاع البنوك	24	45.3
قطاع التأمين	8	15.1
قطاع الصناعة	2	3.8
قطاع التجارة	6	11.3
قطاع الاستثمار والتنمية	6	11.3
قطاع الزراعة	3	5.7
قطاع الاتصالات والوسائط	4	7.6
المجموع	53	100.0

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015 م .

شكل (1/2/4)

شكل بياني لقطاعات شركات المساهمة وفقاً لنسبة النشاط بسوق الخرطوم للاوراق المالية



المصدر :إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015 م.

يلاحظ من الجدول رقم (1/2/4) والشكل رقم (1/2/4) ان توزيع افراد العينة حسب القطاعات كلاتي : قطاع البنوك بنسبة (45.3%) وقطاع التأمين بنسبة (15.1%) وقطاع الصناعة بنسبة (3.8%) وقطاع التجارة بنسبة (11.3%) وقطاع الاستثمار والتنمية بنسبة (11.3%) وقطاع الزراعة بنسبة (5.7%) وقطاع الاتصالات والوسائط بنسبة (7.6%) .

الفرضية الاولى :

هنالك علاقة بين الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري وزيادة منفعة المستخدمين لبيانات القوائم المالية .
1. الشفافية في الافصاح عن تكلفة وتطوير العنصر البشري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يشجع المستثمرين على الاستثمار .

جدول (2/2/4)

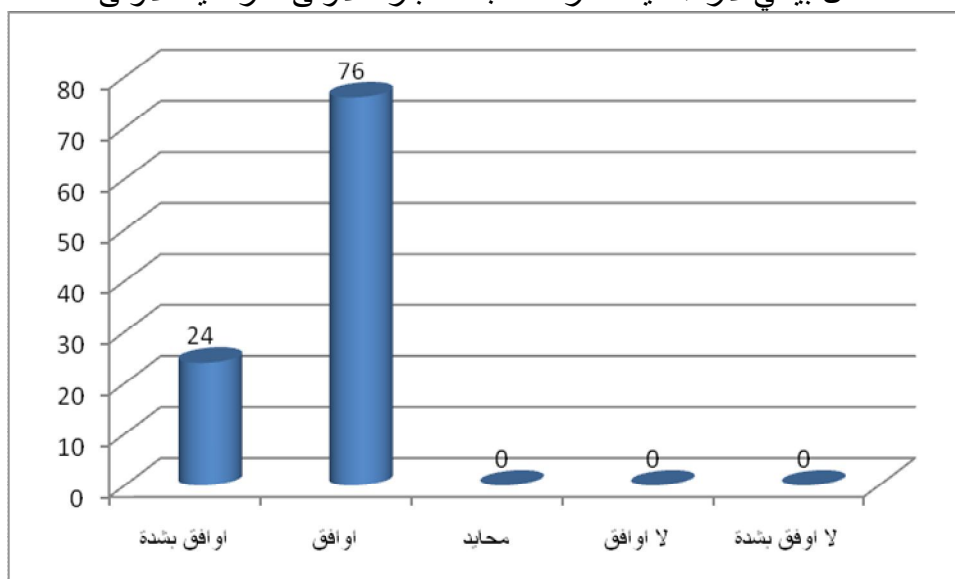
التوزيع التكراري لأراء عينة الدراسة إتجاه العبارة الاولى للفرضية الاولى

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
اوافق بشدة	12	%24.0
اوافق	38	%76.0
محايد	0	%0.0
لا اوافق	0	%0.0
لا اوافق بشدة	0	%0.0
المجموع	50	%100.0

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (2/2/4)

شكل بياني لاراء عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الاولى



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م .

يلاحظ من الجدول رقم (1/2/4) والشكل (2/2/4) ان توزيع اجابات افراد العينة فيما يختص بشفافية في الافصاح عن تكلفة وتطوير العنصر البشري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يشجع المستثمرين على الاستثمار حسب النسب الاتية : اوافق بشدة بنسبة (24%) ووافق بنسبة (76%) ومحايد بنسبة (0.0%) ولا اوافق بنسبة (0.0%) ولا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

2-الافصاح عن تكلفة الاقتراع والتصميم والابتكارات البشرية بالقوائم المالية بشركات المساهمة العامة تساعد في ترشيد قرارات المستثمرين في السوق .

جدول (3/2/4)

التوزيع التكراري لاراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الاولى

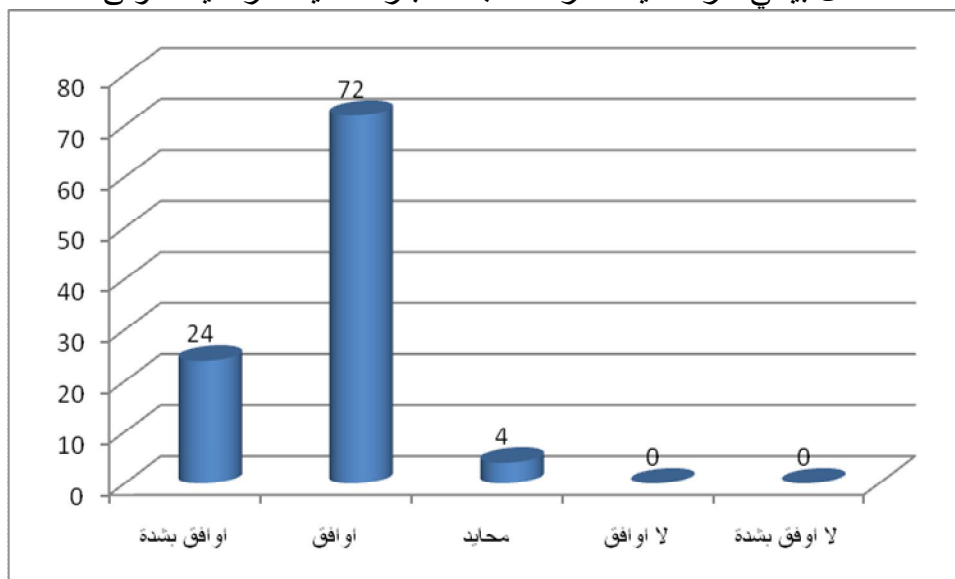
العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
---------	-----------	----------------

24.0%	12	وافق بشدة
72.0%	36	وافق
4.0%	2	محايد
0.0%	0	لا اوافق
0.0%	0	لا اوافق بشدة
100.0%	50	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (3/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الاولى



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول رقم (3/2/4) والشكل (3/2/4) ان اغلبيية اجابات المبحوثين حول ان الافصاح عن تكلفة الاقتراع والتصميم والابتكارات البشرية بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة تساعد في ترشيد قرارات المستثمرين في السوق . وكانت اجاباتهم على النحو التالي اوافق بشدة بنسبة (24%) ووافق بنسبة (72%) ومحايد بنسبة (4%) ولا اوافق بنسبة (0.0%) ولا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

3- الافصاح عن تكلفة النظم الهيكلية والمعلوماتية والبرامج بالقوائم المالية بشركات المساهمة العامة يزيد من ثقة المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية

جدول (4/2/4)

التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الاولى

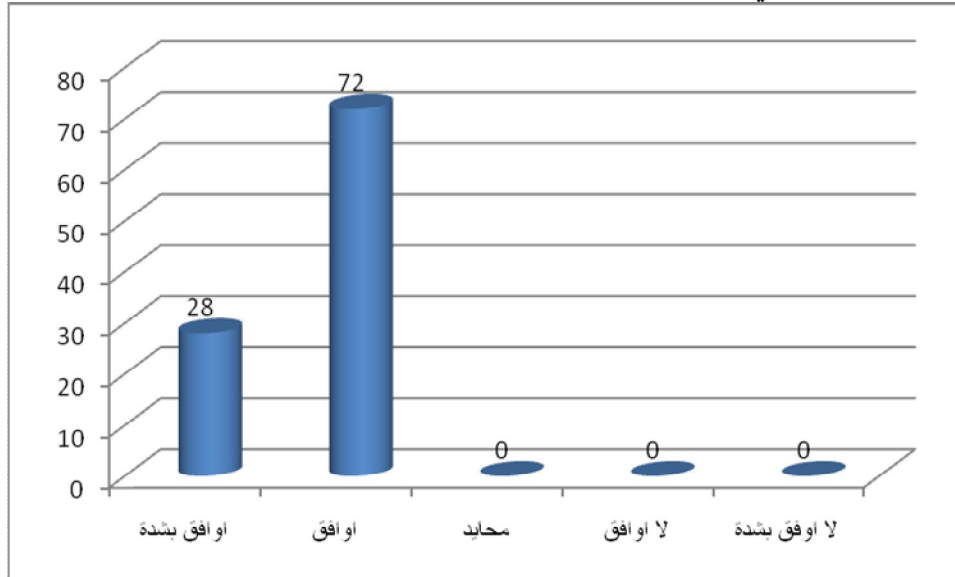
العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
وافق بشدة	14	28.0%

اوفاق	36	%72.0
محايد	0	%0.0
لا اوفاق	0	%0.0
لا اوفاق بشدة	0	%0.0
المجموع	50	%100.0

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (4/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الاولى



المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (4/2/4) والشكل رقم (4/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بالافصاح عن تكلفة النظم الهيكلية والمعلوماتية والبرامج بالقوائم المالية بشركات المساهمة العامة يزيد من ثقة المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية حسب النسب الاتية: اوفاق بشدة بنسبة (28%) ووافق بنسبة (72%) ومحايد بنسبة (0.0%) ولا اوفاق بنسبة (0.0%) ولا اوفاق بشدة بنسبة (0.0%)

4. توجد علاقة بين ملاءمة الافصاح عن تكلفة استقطاب العملاء بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة وزيادة منفعة المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية

جدول (5/2/4)

التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الاولى

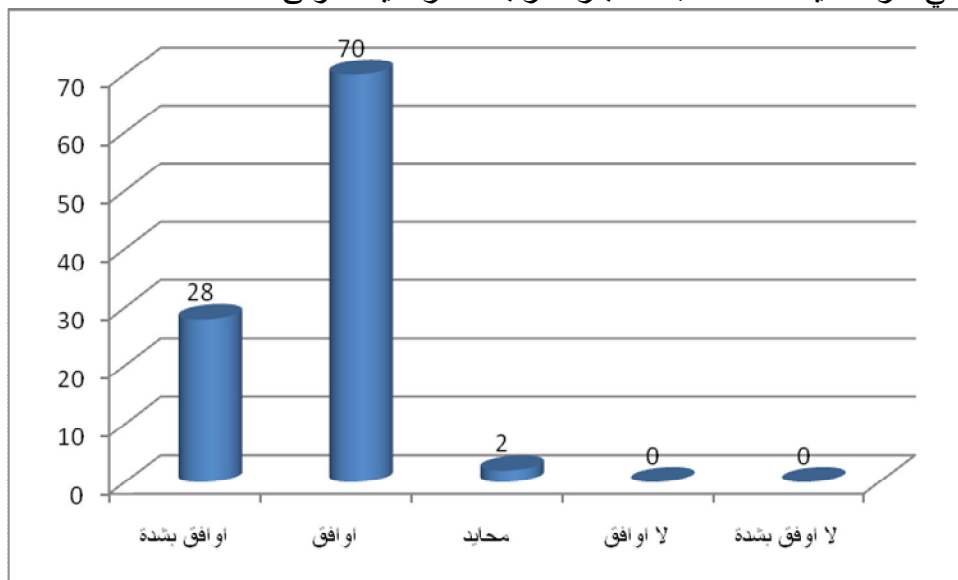
العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
اوفاق بشدة	14	%28.0
اوفاق	35	%70.0

محاييد	1	%2.0
لا اوافق	0	%0.0
لا اوافق بشدة	0	%0.0
المجموع	50	%100.0

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (5/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الداسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الاولى



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

1. يلاحظ من الجدول رق (5/2/4) والشكل رقم (5/2/4) فيما يختص بان توجد علاقة بين تكلفة استقطاب العملاء بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة وزيادة منفعة المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية بان المبحوثين كانت اجاباتهم على النحو التالي : اوافق بشدة بنسبة (28%) ووافق بنسبة (70%) ومحاييد بنسبة (2%) ولا اوافق بنسبة (0.0%) ولا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

5. هنالك ارتباط بين درجة ملائمة الافصاح عن تكلفة إمتيازات العملاء بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة وزيادة منفعة المستثمرين بالسوق .

جدول (6/2/4)

التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الاولى

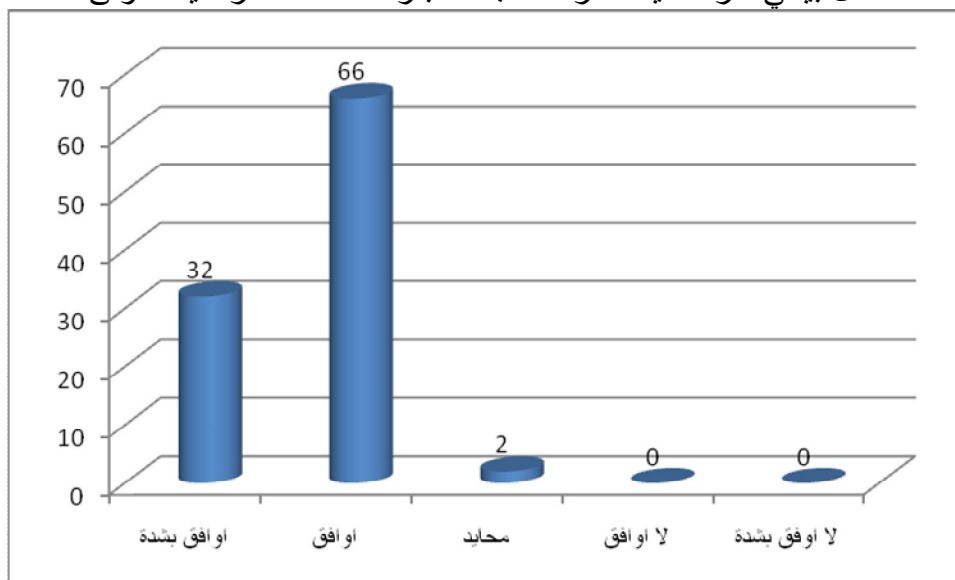
العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
اوافق بشدة	16	%32.0
اوافق	33	%66.0
محاييد	1	%2.0
لا اوافق	0	%0.0

0.0%	0	لا اوافق بشدة
100.0%	50	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (6/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول رقم (6/2/4) والشكل رقم (6/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بان هنالك ارتباط بين درجة ملاءمة الافصاح عن تكلفة إمتيازات العملاء بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة وزيادة منفعة المستثمرين بالسوق. كانت اجاباتهم على النحو التالي : اوافق بشدة بنسبة (32%) اوافق بنسبة (66%) ومحايدين بنسبة (2%) ولا اوافق بنسبة (0.0%) ولا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

جدول رقم (6/2/4) يوضح الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلي درجات الحرية و القيمة الاحتمالية و نتائج اختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى :

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
الشفافية في الإفصاح عن تكلفة وتطوير العنصر البشري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يشجع المستثمرين على الاستثمار .	4.24	0.43	13.52	1	0.000

0.000	2	36.64	0.49	4.20	الإفصاح عن تكلفة الاقتراع والتصميم و الابتكارات البشرية بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة تساعد في ترشيد قرارات المستثمرين في السوق .
0.002	1	9.68	0.45	4.28	الإفصاح عن تكلفة النظم الهيكلية و المعلوماتية و البرامج بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يزيد من ثقة المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية
0.000	2	35.32	0.49	4.26	توجد علاقة بين ملائمة الإفصاح عن تكلفة استقطاب العملاء بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة و زيادة منفعة المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية .
0.000	2	30.76	0.51	4.30	هنالك ارتباط بين درجة ملائمة الإفصاح عن تكلفة امتيازات العملاء بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة و زيادة منفعة المستثمرين بالسوق .

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م. .

يلاحظ من الجدول رقم (6/2/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي ($\text{Test} - \text{value} = 3$) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها .

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين (0.43- 0.51) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين . بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فإن قيمها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها وبناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها : (هنالك علاقة بين الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري و زيادة منفعة المستخدمين لبيانات القوائم المالية).

الفرضية الثانية :

الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري يؤثر على جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

1. عدم الافصاح عن التكلفة الحقيقية لعنصر البشري يقلل من جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة .

جدول (7/2/4)

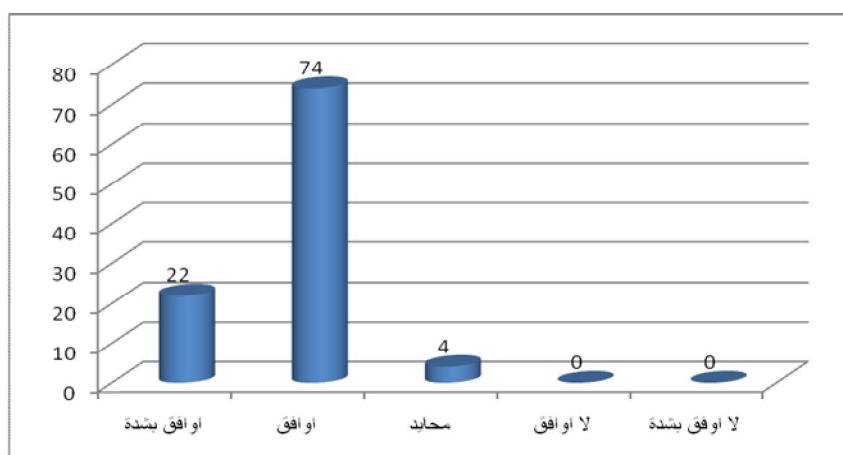
التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الثانية

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
اوافق بشدة	11	%22.0
اوافق	37	%74.0
محايد	2	%4.0
لا اوافق	0	%0.0
لا اوافق بشدة	0	%0.0
المجموع	50	%100.0

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (7/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الثانية



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (7/2/4) و الشكل (7/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بعدم الافصاح عن التكلفة الحقيقية لعنصر البشري يقلل من جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة . كانت على النحو التالي: اوافق بشدة بنسبة (%22) اوافق بنسبة (%74) ومحايد بنسبة (%4) ولا اوافق بنسبة (%0.0) ولا اوافق بشدة بنسبة (%0.0) .

2. القوائم المالية التي لاتفصح عن تكلفة رأس المال البشري لشركات المساهمة العامة تقلل من ثقة المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية.

جدول (8/2/4)

التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

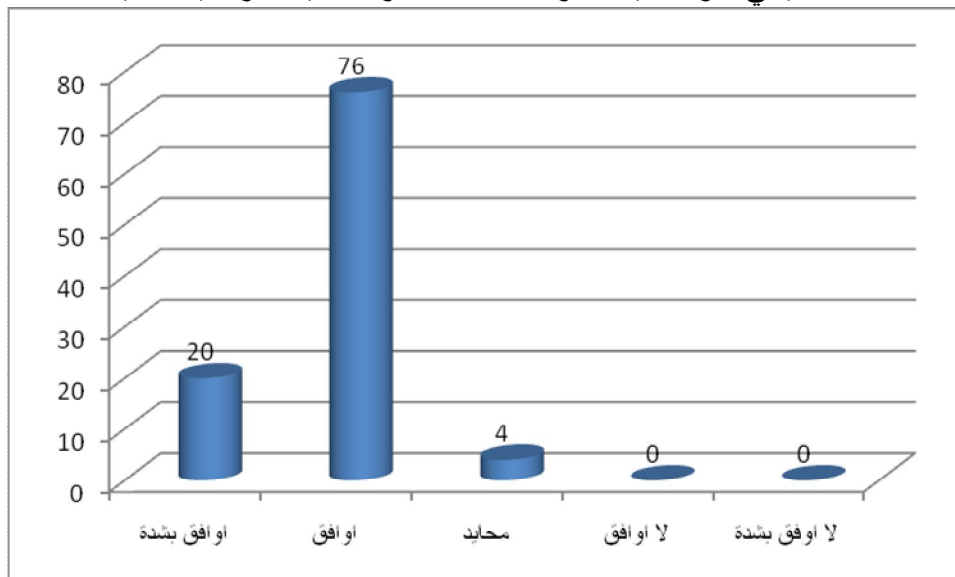
العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
اوافق بشدة	10	%20.0
اوافق	38	%76.0
محايد	2	%4.0

لا اوافق	0	%0.0
لا اوافق بشدة	0	%0.0
المجموع	50	%100.0

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (8/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (8/2/4) و الشكل (8/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بالقوائم المالية التي لاتفصح عن تكلفة رأس المال البشري لشركات المساهمة العامة تقلل من ثقة المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية. كانت على النحو التالي :وافق بشدة بنسبة (20%) اوافق بنسبة (76%) محايد بنسبة (4%) ولا اوافق بنسبة (0.0%) لا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

3. الإفصاح بشفافية عن تكلفة النظم المعلوماتية والبرامج بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يلبي إحتياجات المستثمرين .

جدول (9/2/4)

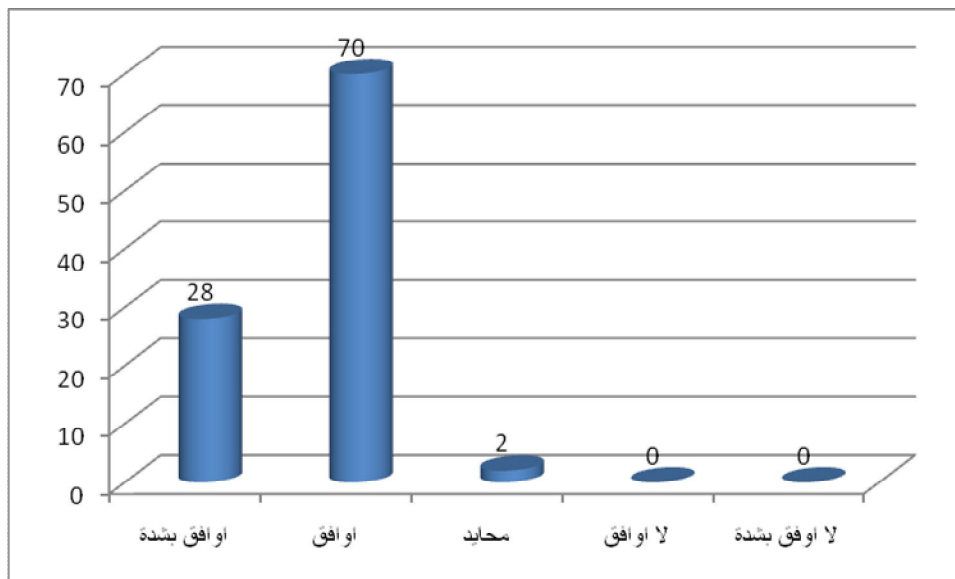
التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
وافق بشدة	14	%28.0
وافق	35	%70.0
محايد	1	%2.0
لا اوافق	0	%0.0
لا اوافق بشدة	0	%0.0
المجموع	50	%100.0

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

الشكل (9/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (9/2/4) و الشكل (9/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بالافصاح بشفافية عن تكلفة النظم المعلوماتية والبرامج بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يلبي إحتياجات المستثمرين . كانت على النحو التالي : اوافق بشدة بنسبة (28%) اوافق بنسبة (70%) محايد بنسبة (2%) لا اوافق بنسبة (0.0%) لا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

4.التقارير والقوائم المالية التي تفصح عن تكلفة رأس مال العلاقات مع العملاء لاتلبي إحتياجات المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية .

جدول (10/2/4)

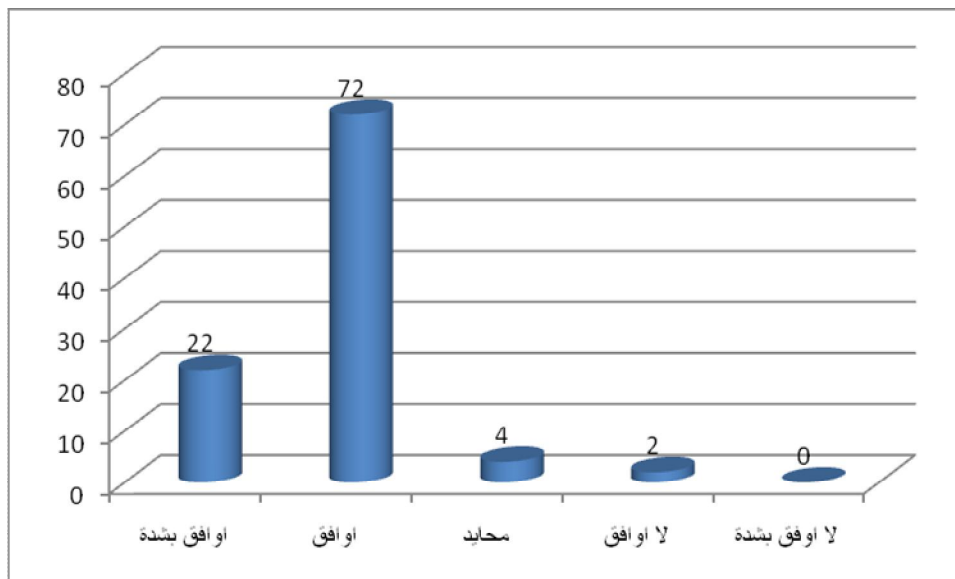
التوزيع التكراري لاراء عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	22.0%
أوافق	36	72.0%
محايد	2	4.0%
لا أوافق	1	2.0%
لا أوافق بشدة	0	0.0%
المجموع	50	100.0%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (10/2/4)

شكل بياني لاراء عينة الدراسة للعبارة الرابعة للفرضية الثانية



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (10/2/4) والشكل (10/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بالتقارير والقوائم المالية التي تفصح عن تكلفة رأس مال العلاقات مع العملاء لا تلبي إحتياجات المستثمرين بسوق الخرطوم للاوراق المالية كانت على النحو التالي: اوافق بشدة بنسبة (22%) اوافق بنسبة (72%) محايد بنسبة (4%) لا اوافق بنسبة (2%) ولا اوافق بشدة بنسبة (0.0%).

5.1. الافصاح عن تكلفة رأس مال هياكل النظم للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يساعد على التنبؤ بتكاليف واسعار والأسهم بسوق .

جدول (11/2/4)

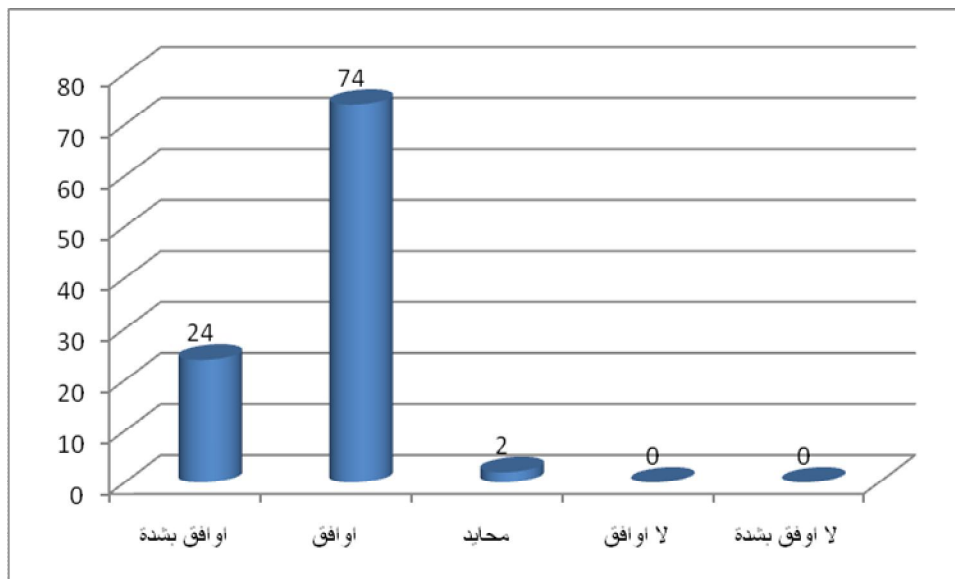
التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	24.0%
أوافق	37	74.0%
محايد	1	2.0%
لا أوافق	0	0.0%
لا أوافق بشدة	0	0.0%
المجموع	50	100.0%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (11/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة للعبارة الخامسة للفرضية الثانية



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.
 يلاحظ من الجدول (11/2/4) و الشكل (11/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بالافصاح عن تكلفة رأس مال هياكل النظم للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يساعد على التنبؤ بتكاليف واسعار والاسهم للسوق . كانت على النحو التالي: اوافق بشدة بنسبة (24%) ووافق بنسبة (74%) محايد بنسبة (2%) لا اوافق بنسبة (0.0%) لا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

جدول رقم (12/2/4) يوضح الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلي درجات الحرية و القيمة الاحتمالية و نتائج اختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية :

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
عدم الإفصاح عن التكلفة الحقيقية لعنصر البشري يقلل من جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة .	4.18	0.48	39.64	2	0.000
القوائم المالية التي لا تفصح عن تكلفة رأس المال البشري لشركات المساهمة العامة تقلل من ثقة المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية .	4.16	0.47	42.88	2	0.000

0.000	2	35.32	4.49	4.26	الإفصاح بشفافية عن تكلفة النظم المعلوماتية و البرامج بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يلبي احتياجات المستثمرين .
0.000	3	63.76	0.57	4.14	التقارير و القوائم المالية التي تفصح عن تكلفة رأس مال العلاقات مع العملاء لا تلبي احتياجات المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية .
0.000	2	43.96	0.45	4.20	الإفصاح عن تكلفة رأس مال هياكل النظم للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يساعد على التنبؤ بتكاليف و أسعار و الأسهم بالسوق .

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م .

يلاحظ من الجدول رقم (12/2/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي ($\text{Test} - \text{value} = 3$) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها .

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين (0.45- 0.57) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين .

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فإن قيمها الاحتمالية أقل من مستوي المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها .

وبناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها : (الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري يؤثر على جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية) .

الفرضية الثالثة :

هنالك معوقات تحول دون افصاح شركات المساهمة العامة عن تكلفة رأس المال الفكري بقوائمها المالية .
1.ملاءمة وشفافية الإفصاح عن تكلفة رأس المال البشري للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يدعم الميزة التنافسية بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

جدول (13/2/4)

التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

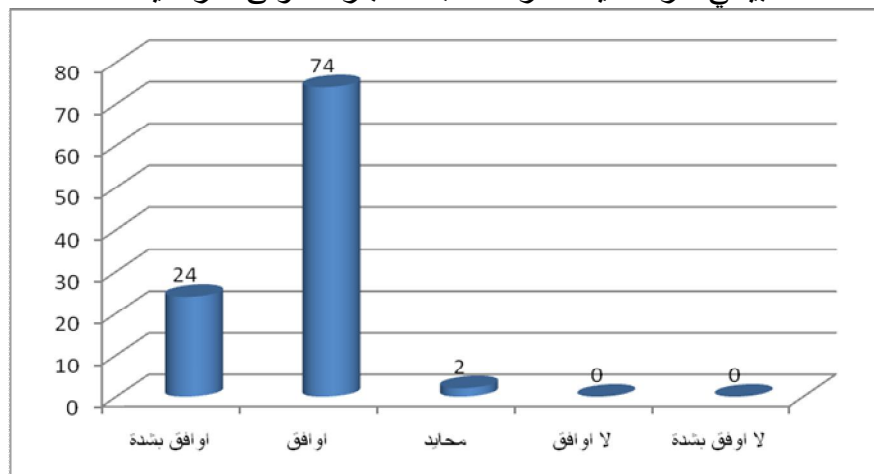
العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
وافق بشدة	12	24.0%
وافق	37	74.0%
محايد	1	2.0%
لا اوافق	0	0.0%
لا اوافق بشدة	0	0.0%

المجموع	50	%100.0
---------	----	--------

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (13/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى الفرضية الثالثة



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (13/2/4) و الشكل (13/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بملاءمة وشفافية الافصاح عن تكلفة رأس المال البشري للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يدعم الميزة التنافسية بسوق الخرطوم للاوراق المالية كانت على النحو التالي: او افق بشدة بنسبة (24%) او افق بنسبة (74%) محايد بنسبة (2%) لا او افق بنسبة (0.0%) لا او افق بشدة بنسبة (0.0%) .

2.الوضوح في الافصاح عن تكلفة رأس المال البشري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يؤدي إلى تحديد تكلفة الاوراق المالية .

جدول (14/2/4)

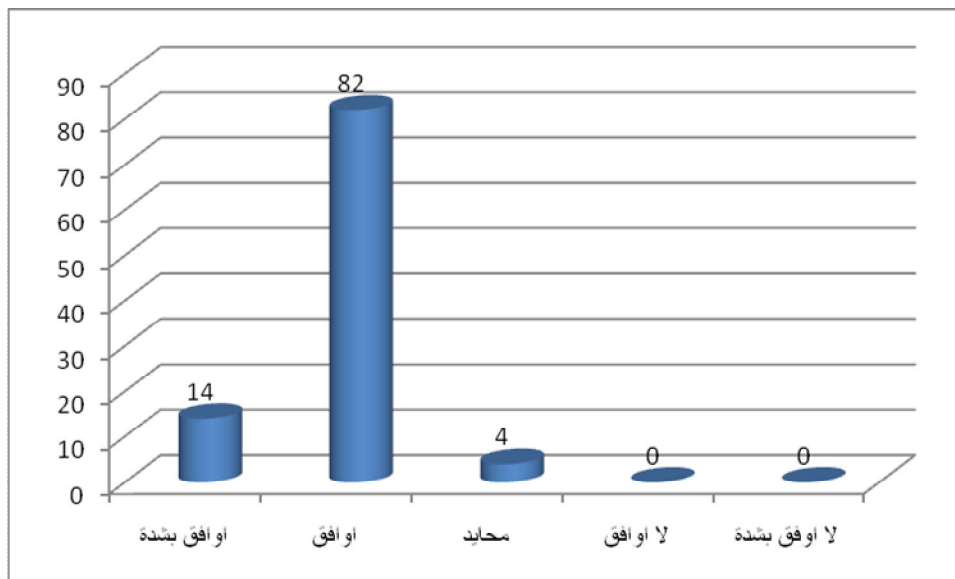
جدول يوضح التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية الفرضية الثالثة

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
او افق بشدة	7	%14.0
او افق	41	%82.0
محايد	2	%4.0
لا او افق	0	%0.0
لا او افق بشدة	0	%0.0
المجموع	50	%100.0

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

شكل (14/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية الفرضية الثالثة



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (14/2/4) و الشكل (14/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بالوضوح في الافصاح عن تكلفة رأس المال البشري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يؤدي إلى تحديد تكلفة الاوراق المالية كانت على النحو التالي : اوافق بشدة بنسبة (14%) اوافق بنسبة (82%) محايد بنسبة (4%) لا اوافق بنسبة (0.0%) لا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

3. ان الافصاح عن تكلفة رأس مال الهياكل التنظيمية وقواعد البيانات والبرامج المتخصصة بالقوائم المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة شركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للاوراق المالية.

جدول (15/2/4)

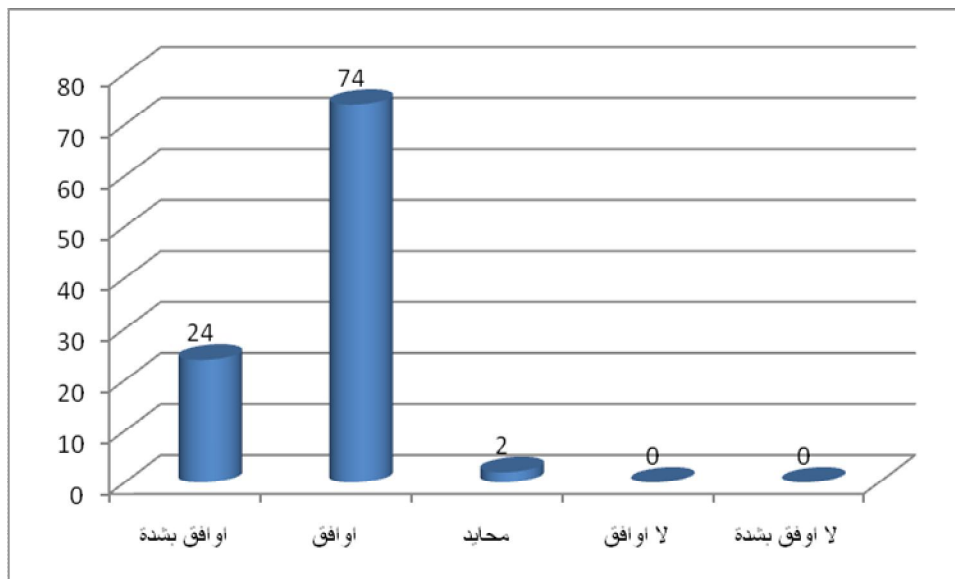
التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	24.0%
أوافق	37	74.0%
محايد	1	2.0%
لا أوافق	0	0.0%
لا أوافق بشدة	0	0.0%
المجموع	50	100.0%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

الشكل (15/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (15/2/4) و الشكل (15/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بان الافصاح عن تكلفة رأس مال الهياكل التنظيمية وقواعد البيانات والبرامج المتخصصة بالقوائم المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة شركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للاوراق المالية. كانت على النحو التالي: اوافق بشدة بنسبة (24%) اوافق بنسبة (74%) محايد بنسبة (2%) لا اوافق بنسبة (0.0%) لا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

4.يزيد الافصاح عن تكلفة النظم المعلوماتية والوسائط التكنولوجية الحديثة بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة من حدة المنافسة بسوق الخرطوم للاوراق المالية

جدول (16/2/4)

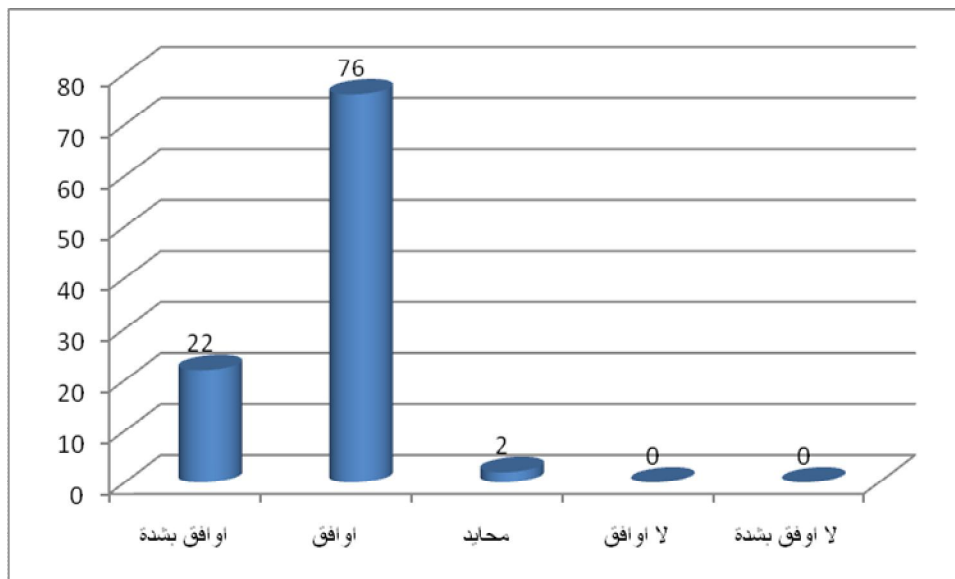
التوزيع التكراري لاراء عينة الدراسة تجاه للعبارة الرابعة للفرضية الثالثة

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	22.0%
أوافق	38	76.0%
محايد	1	2.0%
لا أوافق	0	0.0%
لا أوافق بشدة	0	0.0%
المجموع	50	100.0%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

الشكل (16/2/4)

شكل بياني لاراء عينة الدراسة تجاه للعبارة الرابعة للفرضية الثالثة



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (16/2/4) و الشكل (16/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بان الافصاح عن تكلفة النظم المعلوماتية والوسائط التكنولوجية الحديثة بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يزيد من حدة المنافسة بسوق الخرطوم للاوراق المالية كانت على النحو التالي: اوافق بشدة بنسبة (22%) اوافق بنسبة (76%) محايد بنسبة (2%) لا اوافق بنسبة (0.0%) لا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

5. الافصاح عن تكلفة رأس مال العلاقات مع العملاء بالقوائم المالية يؤثر على المنافسة بين شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للاوراق المالية

جدول (17/2/4)

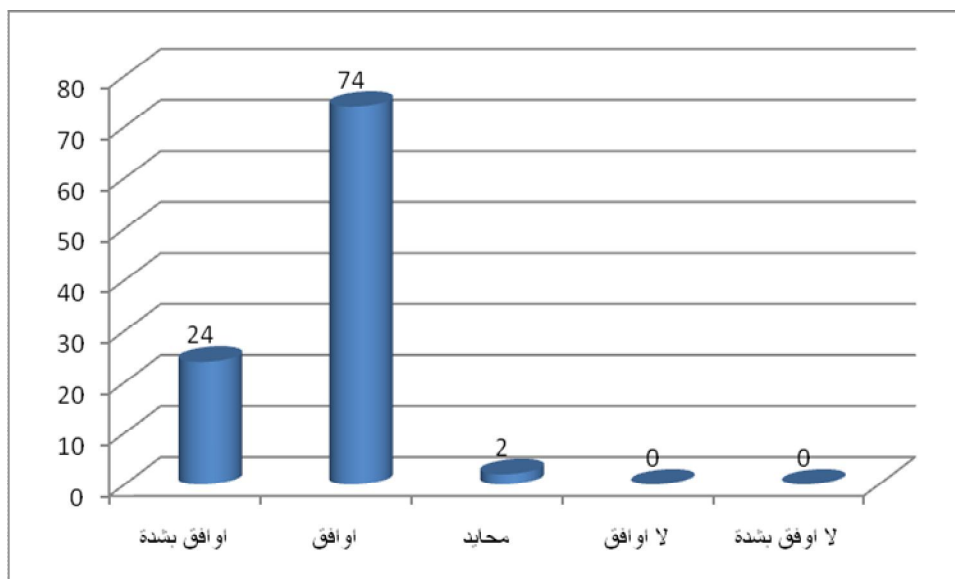
التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

العبارة	التكرارات	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	24.0%
أوافق	37	74.0%
محايد	1	2.0%
لا أوافق	0	0.0%
لا أوافق بشدة	0	0.0%
المجموع	50	100.0%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

الشكل (17/2/4)

شكل بياني لآراء عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م.

يلاحظ من الجدول (17/2/4) و الشكل (17/2/4) ان اجابات المبحوثين فيما يختص بالافصاح عن تكلفة رأس مال العلاقات مع العملاء بالقوائم المالية يؤثر على المنافسة بين شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية كانت على النحو التالي: اوافق بشدة بنسبة (24%) اوافق بنسبة (74%) محايد بنسبة (2%) لا اوافق بنسبة (0.0%) لا اوافق بشدة بنسبة (0.0%) .

تحليل الفرضية الثالثة :

جدول رقم (18/2/4) يوضح الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية و القيمة الاحتمالية و نتائج اختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة :

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
ملائمة و شفافية الإفصاح عن تكلفة رأس المال البشري للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يدعم الميزة التنافسية بسوق الخرطوم للأوراق المالية .	4.22	0.46	40.84	2	0.000
الوضوح في الإفصاح عن تكلفة رأس المال البشري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة يؤدي إلى	4.10	0.42	54.04	2	0.000

					تحديد تكلفة الأوراق المالية .
0.000	2	40.84	0.46	4.22	إن الإفصاح عن تكلفة رأس مال الهياكل التنظيمية وقواعد البيانات البرامج المتخصصة بالقائمة المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة شركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .
0.000	2	43.96	0.45	4.20	يزيد الإفصاح عن تكلفة المعلوماتية و الوسائط التكنولوجية الحديثة بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة من حدة المنافسة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .
0.000	2	40.84	0.46	4.22	الإفصاح عن تكلفة رأس مال العلاقات مع العملاء بالقوائم المالية يؤثر على المنافسة بين شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2015م. .

يلاحظ من الجدول رقم (18/2/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3 - Test value) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها .

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح بين (0.42- 0.46) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين .

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فإن قيمها الاحتمالية أقل من مستوي المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها وبناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها : (هناك معوقات تحول دون إفصاح شركات المساهمة العامة عن تكلفة رأس المال الفكري بقوائمها المالية) .

الصدق والثبات :

بمعادلة الفا كرونباخ :-

$$\text{Alpha} = 0.93$$

نجد ان قيمة معامل الصدق والثبات هو (0.93) وهي دلالة ممتازة على صدق وثبات المقياس وأنها تقي بأغراض الدراسة .

الخاتمة

تشتمل على الآتي

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً النتائج :

بناءً على الدراسة النظرية و الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

1. أن رأس المال المنتج الذي تمتلكه شركات المساهمة العامة هو رأس المال الفكري و الذي يتمثل في رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي مضافاً إليه رأس مال العملاء .
2. يؤدي الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للاوراق المالية إلى زيادة و جودة المحتوى الاعلامي للمعلومات المالية .
3. يؤدي الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة معلومات مالية جيدة إلى المستخدمين .
4. يساعد الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للاوراق المالية إلى تحسين جودة القرارات الاستثمارية .
5. يؤدي الافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للاوراق المالية إلى بيان الفجوة بين القيمة السوقية والدفترية بالحصول على معلومات محاسبية جيدة.
6. تسعى شركات المساهمة العامة إلى الاهتمام برأس المال الفكري بعناصره المختلفة بالاتفاق عليه من أجل التميز والإبداع و الابتكار لتحقيق ميزة تنافسية طويلة الاجل .
7. بالافصاح عن تكلفة رأس المال الفكري بالقوائم المالية لشركات المساهمة بكل وضوح يؤثر على قدرة البقاء وتحقيق الاهداف الاستراتيجية .

ثانياً : التوصيات :

بناءً على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بالآتي :

1. السعي إلى إيجاد معيار دولي لقياس رأس المال الفكري بعناصره المختلفة .
2. تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري للشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للاوراق المالية .

3. الاهتمام بزيادة ثقة المستخدمين للقوائم المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية للإفصاح عن التكاليف

الحقيقية لرأس المال الفكري .

4. كيفية تطوير علاقات العملاء مع شركات المساهمة بأسواق المال وذلك بتخصيص ميزات خاصة من

أجل المنافسة المحلية والدولية.

5. الإفصاح عن الانفاق على رأس المال الفكري بشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

على أنه إنفاق رأس مالي وليس إيرادي يحمل به الفترة الحالية .

6. الاهتمام بالقيمة العادلة بشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مقارنة بالقيمة الدفترية

و القيمة السوقية .

7. ضرورة إصدار معيار يلزم الشركات بقياس عناصر رأس المال الفكري لسد الفجوة بين القيمة السوقية و

القيمة الدفترية .

8. قياس مدى أثر التكلفة الحالية لرأس المال الفكري مقارنة بالتكلفة التاريخية .

التوصية بدراسات مستقبلية :

1. قياس الأداء المتوازن لعناصر رأس المال الفكري بالشركات و أثره على الأهداف المخطط لها .

2. الإفصاح عن رأس المال الفكري بالتقارير المنشورة للشركات و أثر ذلك على المستثمرين .

3. قياس و تقييم رأس المال الفكري للشركات مقارنة بالقيمة السوقية و القيمة الدفترية .

4. قياس الأصول الفكرية في ظل تحديد القيمة الحقيقية لشركات الأعمال القائمة على المعرفة .

المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

القران الكريم

اولاً : المراجع باللغة العربية

1/ الكتب :

- أحمد فرغلي حمد حسن، أصول محاسبة التكاليف، القاهرة، 2009م .
- إسماعيل إبراهيم جمعه، زينات حمد حرم، عمر عباس التر، محاسبة التكاليف مدخل إداري، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000م .
- إسماعيل يحي التكريني، محاسبة التكاليف النظرية والتطبيق، عمان، دار راي للنشر والتوزيع، 2006م.
- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2005م.
- توماس ستيوارت، ثروه المعرفة ، رأس المال الفكري مؤسسة القرن الحادي والعشرين، ترجمة علاء أحمد صلاح، القاهرة، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2004م .
- حازم محمد عبد الفتاح، تكنولوجيا تطبيق رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2010م.
- حلمي محمود نمر، نظرية المحاسبة المالية القاهرة، دار النهضة العربية، 1990م .
- حمد عطية مطر وآخرون، النظرية المالية لأغراض الاستثمار، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م.
- سهير الطنبلي، القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، القاهرة، 2002م .
- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية مع المعايير الامريكية والبريطانية، عرض القوائم المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية .
- طلال عبد الحسن حمزة الكسار، المحاسبة المتقدمة للاستثمارات الأسهم والسندات، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009م .

- طلعت عبد العظيم متولي، نموذج وصفي لقياس رأس المال الفكري باستخدام إستراتيجية واستخدام القياس المتوازن للأداء منظور المحاسبة عن المعرفة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2003 م .
- عادل حرشوش المفرجي، أ.أحمد علي صالح، رأس المال الفكري، طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، القاهرة، المجلة التنظيمية العربية للتنمية الإدارية، 2008 م .
- عادل حرشوش المفرجي، د.أحمد علي صالح، الانفاق عن رأس المال الفكري وآثره في نجاح الشركات الصناعية، كلية بني سويف، جامعة القاهرة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، 2004 م .
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م.
- عبد الحي عبد الحي مرعي، أ.د صلاح الدين عبد المنعم مبارك، د.عطية عبد الحي مرعي، محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط الرقابة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002 م .
- عبد القادر إبراهيم نور، د.وليد زكريا هيام، حسام الدين مصطفى النحاس، أصول المحاسبة المالية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004 م .
- عثمان يعقوب حمد، النقود والبنوك السياسية والنقدية لسوق المال، مكتبة جامعة النيلين، 2005 م .
- عصام الدين محمد متولي، د.صلاح علي أحمد، إدارة المعرفة والاستراتيجيات والتحديات مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرون، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2010 م .
- عصام الدين محمد متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، جامعة القاهرة، 2005م .
- غسان صلاح المقارنة، مقدمة في محاسبة التكاليف، عمان، دار وائل، 2003 م .
- فتح الرحمن الحسن منصور، د.بابكر إبراهيم الصديق، محاسبة التكاليف، الخرطوم، جامعة السودان المفتوحة، 2007 م .
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004 م .
- محروس حسن، الأسواق المالية والاستثمارات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1994 م .

- محمد بشير الرجبى، محاسبة التكاليف، القاهرة، المتحدة للتسويق والتوزيع، 2009م .
- محمد سمير، الابتكار والتجديد في الإدارة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000م .
- محمد عبد العزيز أبو مازن، ملخصات شوم، أصول المحاسبة، الرياض، دار المريخ، 1983م .
- مسعد حمد الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007م .
- ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية، تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن الالتزامات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م .
- نصر الدين أحمد محمد سراج، إدارة المعرفة لإستراتيجيات التحديات، محددات الإفصاح والتقرير المحاسبي عن رأس المال الفكري، المؤتمر السنوي الخامس والعشرون كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2010م، ص6.
- نعيم حسن دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المقبولة قبولاً عاماً، قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، عمان، معهد الدراسات المصرفية .
- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس المحاسبي الجزء الأول، جامعة الزيتونة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006م .
- هاني حمد السيد، رأس المال الفكري، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2008م .
- يوحنا آل آدم، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، عمان، د.ن، د.ت .
- يوحنا آل آدم، د.صالح الرزق، مبادئ المحاسبة، أسس وأصول علمية وعملية، عمان، 2000م .

الدوريات:

- إبراهيم فتوح، مشكلات الإعتراف والقياس في المحاسبة عن الموارد البشرية، إقتراح للتطبيق في جامعة تشرين، أول مجلة علمية محكمه، جامعة اربد، الأردن، العدد الثاني، 2000م.
- أحمد عماد الدين يمن، أثر الافصاح عن رأس المال الفكري علي المستوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007م.

- أمير حامد السيد، المحاسبة عن رأس المال الفكري وأثرها علي الاداء المالي للمنشأة، مدخل كمي، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، مجلة كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2007م.
- برنارد مير، التدريب الاستثماري لرأس المال الذهني، صحيفة رأس المال الذهني جامعة جوهانسبيرج، العدد السادس، 2005م.
- توفيق عبد المحسن الخيال، اهمية المحاسبة عن رأس المال الفكري وتحديد أثرها علي جدوى المعلومات المحاسبية، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، 2005م .
- جمال سعيد أحمد خطاب، تأثير رأس المال الفكري علي أداء الشركات السوقية والمالي مجلة الفكر المحاسبي العلمية المتخصصة، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الثاني، 2006م.
- جوده عبد الرؤف زغلول، إطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها في بيئه الاقتصاد المعرفي، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 2002م.
- حسن خشارفه، مستوى الافصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهه، نابلس، مجلة جامعة النجاح الوطنية للإبحاث والعلوم الإنسانية، مجلد السابع عشر، 2003م .
- دانيا أحمد بن سهل، أثر تقويم رأس المال الفكري علي قيمة الشركة بالتطبيق علي الشركات الصناعية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2010م.
- دسمية أمين علي، المحاسبة علي عناصر رأس المال الفكري ودراسة وتحليله بالتطبيق علي رأس المال البشري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الستون، 2003م.
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة الشهرية العدد التاسع، 2011م .
- سيد محمد جاد الرب، مقومات إدارة وتنمية العقول عالية التميز، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1998م.
- طارق محمد آدم نور، إطار قياسي تكاليف الموارد البشرية في المؤسسات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م.
- عادل حرشوش المفرجي ، د. أحمد على صالح ، الإنفاق عن رأس المال الفكري و أثره في نجاح الشركات الصناعية ، كلية بنى سويف ، جامعة القاهرة ، فرع بنى سويف ، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، العدد الثالث ، 2004م .

- عماد سيد قطب السيد، المحاسبة علي رأس المال الفكري من منظور إستراتيجي مع التركيز علي مدخل القيمة الشاملة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد الثاني، 2008م.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، دور الافصاح المحاسبي في تحقيق عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق المال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، 1994م .
- لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الإستثمار، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الأول، 2007م .
- محمد رضوان قابل، قضايا إقتصادية معاصره، مجلة كلية التجارة، جامعة التوفيق، 2003م .
- محمد شريف قياس، ، متطلبات العرض والافصاح، معهد الإدارة العامه الرياض، مجلة الإدارة العامه، العدد السادس، 1989م.
- محمود عبد الفتاح إبراهيم رزق، إطار مقترح لتحديد تكاليف الافصاح والتقرير عن رأس المال الفكري، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة العدد الثاني، 2007م.
- المدرس عبد الله كاظم، أثر رأس المال الفكري علي الأبداع التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة الخامس عشر، 2008م .
- نجاح عبد الحليم ابو الفتوح، الأسواق المالية من منظور إسلامي، كلية التجارة، جامعة الأزهر، المجلة العلمية العدد السادس، 2010م .
- نصر الدين أحمد محمد سراج، إدارة المعرفة والاستراتيجيات والتحديات ومحددات الافصاح والتقرير المحاسبي عن رأس المال الفكري، مؤتمر في مصر ، 2010م .
- نهال أحمد الجندي، قياس وتقييم رأس المال الفكري، أحد المتطلبات الأساسية لتحديد قيمة المنشأة نموذج مقترح، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد خمسة وستون، 2005م.
- الهادي آدم محمد إبراهيم، إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في تقديم أوراق سوق الخرطوم بدار العاملين دراسة العاملين دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة إدارة الأعمال، جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع، 2008م .

- هشام حسن عواد المليجي، قياس رأس المال الفكري بالتطبيق علي شركات الاتصالات المصرفية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها العدد الثاني، 2005م.
- ياسر أحمد محمد، أثره تدعيم بطاقة مقاييس الاداء المتوازن برأس المال الفكري يهدف لتعظيم قيمة المنشأة، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2009م.

الرسائل الجامعية:

- ثريا محمد مصطفى، أثر الافصاح عن المخزون السلعي وتكاليف البحوث والتطوير في القوائم المالية، بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م .
- حسن سليمان بابكر سليمان علي، دور المعلومات المحاسبية في قياس كفاءة أسواق المال بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، 2010م .
- حسن محمد حسن محمد أحمد، أثر قائمة التدفقات النقدية في سعر السهم، بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م .
- خالد مصطفى محمود إبراهيم، الإطار المحاسبي للنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، 1982م .
- رافت محمد جوده، أثر المحتوى الإعلامي للتقارير المالية علي كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2010م.
- سامر محمد حافظ حمد، تقدير معيار العرض والافصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية وأثره علي إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م .
- سماح الشيخ عبد الله العوض، أثر الإفصاح الاقتصادي علي أسعار الأسهم وحجم تداولها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م .
- سواكن درديري عبد الرحمن، دور الإفصاح في ترشيد قرارات الاستثمار، بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م .

- عبد الغني محمود عبد الله، المحاسبة عن رأس المال الفكري وأثرها علي قيمة المنشأة، بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م.
- عمر محمد آدم، دور الإفصاح في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م .
- كلمنت فيتوميان، المفاهيم المحاسبية الاقتصادية للدخل ومدى ملائمتها للقرار الاستثماري، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، 2007م .
- مامدن مدني معدي سبيل، دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م .
- محمد الحافظ آدم، أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الأنشطة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بحث تكميلي محاسبة وتمويل، رسالة ماجستير .
- محمد عبد المطلب يس صالح، أثر الإفصاح علي المعلومات المحاسبية علي تكوين المحافظ الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م .
- محمود محمد حسن عوض الله، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م .
- معتز ميرغني أحمد محمد، الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية ودورة في تفعيل حوكمه الشركات، رسالة دكتوراة محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م .
- نجوى محمد بحر الدين، أثر القوائم المالية في الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراة محاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2002م .
- وليد صالح الدقون عبد القيوم، تقويم طرق القياس والإفصاح المحاسبي عن الاصول غير الملموسة في المنشآت التجارية، بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م .

- الوليد عثمان فرح، دور الإفصاح في القوائم المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية، رسالة دكتوراة محاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2009م .

التقارير:

- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الرابع عشر، 2008م .
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي السادس عشر، 2010م .
- قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م .
- محمد فداء الدين بهجه، الإفصاح في القوائم المالية لمركز المراجع الخارجي، التقارير السنوية لشركات المساهمة، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، 1986م .
- الوثائق علي الزبير، سوق الخرطوم للأوراق المالية، دائرة الدراسات والبحوث، 1999م .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية

- Indra , A.and James , G "An Empirical Investigation of Annual Reporting Trends of Intellectul Captal In Sirlanka , Cirtcal Presectives , Vol , 16 . 2005 .
- Skyrme . D.J. Measuring , Intellectul Captal Aplelethora of Methods Accounting , Oc , 1998 .